ASH-SHURA
الشورى
العدد ١٧٩ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ فبراير ٢٠١٧م

رئيس الشورى بحث
العلاقات البرلمانية مع
رئيس النواب الإندونيسي

الملك سلمان يخاطب مجلس النواب الإندونيسي

التحديات التي تواجه أمتنا تستدعي الوقوف صفًا واحدًا لمواجهتها

تكرار أخطار السيول..
عجز البلديات
وغياب الحلول

الشؤون البلدية.. تعثر مشروعاتها وندرة في أراضي المدن الكبرى

شوريون: ما هي البرامج التي قدمتها وزارة الخدمة المدنية لرفع انتاجية موظفي القطاع العام؟

عضو المجلس د. فايز الشهري لـ« الشورى »:
تجربتي في الشورى من أثرى تجارب العمر

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

SAUDI CANCER SOCIETY

ساهم في مساعدة مرضى السرطان بإرسال
رسالة نصية فارغة قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات
وللتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال أرسل رقم «١»

920009592

www.saudicancer.org

جولة الملك سلمان الآسيوية دعم للعلاقات مع دول الشرق وتنويع للشراكات الاقتصادية

زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله - إلى جمهورية إندونيسيا في إطار الجولة الآسيوية التي قام بها - أيده الله - لم تكن زيارة عادية بالنسبة للإندونيسيين على المستويين الرسمي والشعبي، بل كانت زيارة تاريخية تجلت معالمها في الاهتمام بالقائد الإسلامي الكبير في تصريحات المسؤولين في الحكومة الإندونيسية وفي مؤسسات القطاع الخاص، والاستقبال الشعبي الكبير لموكب خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - حيث عبر الشعب الإندونيسي عن حبه وتقديره للمملكة العربية السعودية من خلال هذا الاحتفاء بالضيف الكبير للبلاد.

وما عزز هذا الشعور النبيل الذي يكنه الشعب الإندونيسي للمملكة العربية السعودية وقيادتها وشعبها هو الاستقبال الاستثنائي الذي قوبل به خادم الحرمين الشريفين من النواب وأعضاء مجلس الشيوخ أثناء زيارته - أيده الله - لمجلس النواب الإندونيسي في العاصمة جاكرتا، بحضور جمع كبير من الشخصيات المؤثرة والمعروفة وقادة المعارضة وممثلين عن الحراك الإسلامي الشعبي، حيث ألقى الملك سلمان في المجلس كلمة أكد فيها عن ضرورة تنسيق المواقف والجهود لمواجهة التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية.

جاءت هذه الزيارة الميمونة وسط تطلعات في الأوساط السياسية والاقتصادية ألإندونيسية لتعزيز العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وإندونيسيا في ضوء الاتفاقات التي تم توقيعها بين البلدين خلال الزيارة.

جولة الملك سلمان بن عبدالعزيز الآسيوية التي شملت إلى جانب إندونيسيا كلاً من ماليزيا وبروناي والمالديف والصين واليابان تستهدف تنويع شراكات المملكة وتقوية علاقاتها الثنائية مع دول الشرق ذات الاقتصادات القوية مثل الصين واليابان أو الاقتصادات الناشئة مثل ماليزيا وإندونيسيا خاصة في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ وما تتطلبه من تنويع الشراكات الاقتصادية ، وما توفره من فرص استثمارية وتجارية.

أسرة التحرير

ASH-SHURA
الشورى

الخطاب السنوي

٦
الملك سلمان يخاطب مجلس النواب الإندونيسي
التحديات التي تواجه أمتنا تستدعي الوقوف صفًا واحدًا لمواجهتها

خاطب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - يحفظه الله - أعضاء مجلس النواب الإندونيسي، وذلك خلال الزيارة التي قام بها - أيده الله - لجمهورية إندونيسيا ضمن الجولة الآسيوية التي قام بها مؤخرًا.

حيث قام خادم الحرمين الشريفين بزيارة لمجلس النواب الإندونيسي وألقى - يحفظه الله - كلمة تناول فيها التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية، وما تحقق خلال زيارته - رعاه الله - لإندونيسيا من نتائج ستنعكس على علاقات التعاون بين البلدين الشقيقين.

تقارير القبة

٢٤
تطبيقات على الأجهزة الذكية لتبسيط المعلومة للحاج.. وإنشاء ملاحق للحج في سفارات المملكة

عقد مجلس الشورى جلسته العادية التاسعة للسنة الأولى من الدورة السابعة يوم الأربعاء ١٤٣٨/٤/١٢هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ، وقد جرى خلال الجلسة مناقشة تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن التقرير السنوي لوزارة الحج والعمرة (وزارة الحج سابقا) للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ.

الحوار

٤٢
عضو المجلس د. سعدون السعدون لـ« الشورى»:
تجربتي في الشورى من أثرى تجارب العمر وأجمل ما فيها أن يمنح ابن الوطن منصة برلمانية ليخدم وطنه

عضو مجلس الشورى الدكتور فايز الشهري أول من حاز على شهادة الدكتوراه في الصحافة الالكترونية على مستوى الوطن العربي، تخرج في كلية الملك فهد الأمنية وعين معيدًا في الكلية لم يقف طموحه عند هذا الحد، بل حرص على مواصلة تعليمه الجامعي سعيًا للحصول على الشهادة الجامعية كونه كان طالبًا متفوقًا في المرحلة الثانوية، فالتحق بجامعة الملك سعود بالرياض ثم عيّن معيداً في معهد الإدارة العامة وابتعث لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه.

اهتم بثقافة التقنية واستخداماتها، مارس كتابة المقالات الصحفية منذ صغره، وما زال حيث يكتب مقالاً أسبوعياً في صحيفة الرياض، فهو يعد الكتاب رفيقه الدائم الذي لا يمله.

مجلة شهرية تصدرها الإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي بمجلس الشورى.

تحرص مجلة (الشورى) على دقة المعلومات الواردة في هذا العدد وتبذل الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنها لاتتحمل مسؤولية أي من النتائج المترتبة على هذه المعلومات.

جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى).

إن مجلة الشورى دوريه إعلامية تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

مجلس الشورى

التحقيق

٤٦

تكرار أخطار السيول..
عجز البلديات وغياب الحلول

حينما يحل فصل الشتاء، تغيم سحب القلق على كثير من المواطنين والمقيمين، خوفًا من هطول الأمطار الغزيرة، حيث تتكرر معها الخسائر في الممتلكات مثل المنازل والسيارات وغيرها، وفي الأرواح أحيانًا، وتتشكل لدى رجل الشارع كل عام، آراء وتساؤلات عن الكيفية التي يمكن أن تخفف من أضرار الأمطار والسيول، خاصة مع الميزانيات الضخمة التي ترصدها الدولة، لمشاريع البنية التحتية في مختلف المدن والقرى، وإنشاء السدود على الأودية، لكن الأمطار والسيول تكشف بين الفينة والأخرى عن حجم الفساد وهدر الأموال في مشاريع لم تجد نفعاً أمام الأمطار الغزيرة والسيول الجارفة.

الدراسة

٦٠

مفهوم العمارة في الاقتصاد الاسلامي

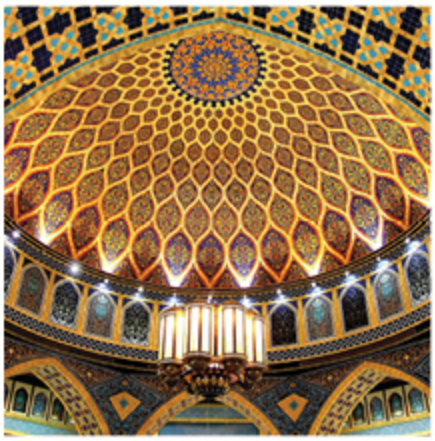

التنمية الاقتصادية هي اليوم موضوع الساعة والشغل الشاغل للساسة والمخططين، ومع ذلك لم يكن الاهتمام بدراستها إلا حديثاً، في حين نجد الإسلام ومنذ أربعة عشر قرناً قد أولى قضية التنمية عناية فائقة واهتماماً خاصاً.

التنمية في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي فرضٌ وضرورة، حيث تستهدف تحقيق الإنسان من خلال عمله، درجات متزايدة من التعامل المنضبط مع الموارد المتاحة في الكون، التي سخرها الله سبحانه وتعالى لخدمته.

تحت القبة:

البحوث لا تلامس الواقع.. وغياب لدعم القطاع الخاص ٢٠
تساؤلات عن أسباب تأخر وزارة البيئة والمياه والزراعة في تفعيل الاستثمار الزراعي في الخارج ٢٦
هيئة الولاية على أموال القاصرين بدون إستراتيجية استثمارية ٢٨

في هذا العدد

حصاد الشهر ٦٠
مجتمع الشورى ٧٠
متابعات برلمانية ٧٢

المقالات

د. عبدالعزيز الحرقان ٣٩
أ. محمد بن مرشد الرحيلي .. ٥٣
زامل الركاض ٦٩
د. دلال الحربي ..... شوريات ٨٢

المشرف العام
د. يحيى بن عبدالله الصمعان
مساعد رئيس مجلس الشورى

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
عادل بن زامل الحربي
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي

التصوير
سلطان الفهد
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني

ردمد
ISS:١٣١٩ - ٩٨٤٦

موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

حساب المجلس في تويتر
@ShuraCouncil-SA

المراسلات بأسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى- الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر

المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

الملك سلمان يخاطب مجلس النواب الإندونيسي

التحديات التي تواجه أمتنا تستدعي الوقوف صفًا واحدًا لمواجهتها

خاطب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - يحفظه الله - أعضاء مجلس النواب الإندونيسي، وذلك خلال الزيارة التي قام بها - أيده الله - لجمهورية إندونيسيا ضمن الجولة الآسيوية التي قام بها مؤخرًا.

حيث قام خادم الحرمين الشريفين بزيارة لمجلس النواب الإندونيسي وألقى - يحفظه الله - كلمة تناول فيها التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية، وما تحقق خلال زيارته - رعاه الله - لإندونيسيا من نتائج ستنعكس على علاقات التعاون بين البلدين الشقيقين بما يخدم تطلعات الشعبين السعودي والإندونيسي، ولدى وصول الملك المفدى إلى مقر المجلس، كان في استقباله - أيده الله - معالي رئيس مجلس النواب الإندونيسي سيتيا نوفانتو، وكبار المسؤولين في المجلس.

بعد ذلك دوَّن خادم الحرمين الشريفين كلمة في سجل الزيارات، معرباً عن سعادته بزيارة مجلس النواب وتطلعه أن يسهم المجلس في تعزيز العلاقات القائمة بين البلدين الشقيقين في جميع المجالات، وأن يزيد من التضامن الإسلامي ويسهم في تحقيق الاستقرار والسلام العالمي.

وبعد أن أخذ خادم الحرمين الشريفين مكانه في قاعة البرلمان، دوت قاعة مجلس النواب بالتصفيق من قبل أعضاء المجلس ترحيباً منهم بخادم الحرمين الشريفين وتقديرًا لدور

المملكة العربية السعودية في خدمة الإسلام والمسلمين، ثم شاهد - حفظه الله - والحضور فيلماً عن العلاقات الوثيقة بين المملكة وإندونيسيا.

بعد ذلك ألقى معالي رئيس مجلس النواب الإندونيسي كلمة عد هذه الزيارة التاريخية التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز لجمهورية إندونيسيا توثيقاً ا لعلاقات الأخوة بين البلدين الشقيقين، وأشاد معاليه برؤية المملكة ٢٠٣٠، وأهدافها المستقبلية.

وأشار إلى التحديات التي تواجه العالم، مؤكدًا أهمية التعاون لتحقيق الأمن والسلام.

ثم ألقى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الكلمة التالة:

بسم الله والحمدُ لله والصلاةُ والسلامُ على رسول الله

معالي رئيس مجلس النواب

الإخوةُ والأخواتُ الأفاضل

السلامُ عليكم ورحمةُ الله وبركاتُه :

أودُّ أن أستهلَّ كلمتي بالإعراب عن بالغ تقديرنا لحكومة وشعب الجمهورية الإندونيسية الشقيقة على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة مُبدياً سعادتي بوجودي معكم.

إن هذه الزيارةَ لبلدكم الشقيق وما سبقها من زيارة لأخي فخامة الرئيس للمملكة والزيارات المتبادلة بينَ المسؤولينَ في البلدين، تأتيْ لتعزيز التعاون بيننا في جميع المجالات بما يخدمُ مصالحَ وتطلعات شعبينا الشقيقين.

الحضورُ الكرام

إن التحديات التي تواجهُ أمتنَا الإسلاميةَ خاصة، والعالمَ بصفة عامة، وفي مقدمتها ظاهرة التطرف والإرهاب وصدامُ الثقافات وعدمُ احترام سيادة الدول والتدَخلُ في شؤونها الداخلية، تستدعي أن نقفَ صفاً واحداً في مواجهة هذه التحديات، وأن ننسقَ المواقفَ والجهودَ، بما يخدمُ مصالحَنا المشتركةَ والأمنَ والسلمَ الدوليين.

وفي الختام أشيدَ بدور مجلسكم الموقر في تعزيز العلاقات بين بلدينا الشقيقين في جميع المجالات، كما أشيدُ بما تمَ توقيعُه في هذه الزيارة من اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين البلدين.

أسألُ المولى سبحانَهُ وتعالى أن يوفقَنا لما يحبُه ويرضاه، والسلامُ عليكم ورحمةُ الله وبركاتُه.

وفي ختام الزيارة التقطت الصور التذكارية بهذه المناسبة، ثم قدم خادم الحرمين الشريفين، هدية تذكارية لمجلس النواب الإندونيسي، كما تلقى - أيده الله - هدية بهذه المناسبة.

معالي رئيس مجلس الشورى يزور إندونيسيا

الرئيس الإندونيسي : زيارة خادم الحرمين الشريفين لإندونيسيا دعم قوي للعلاقات

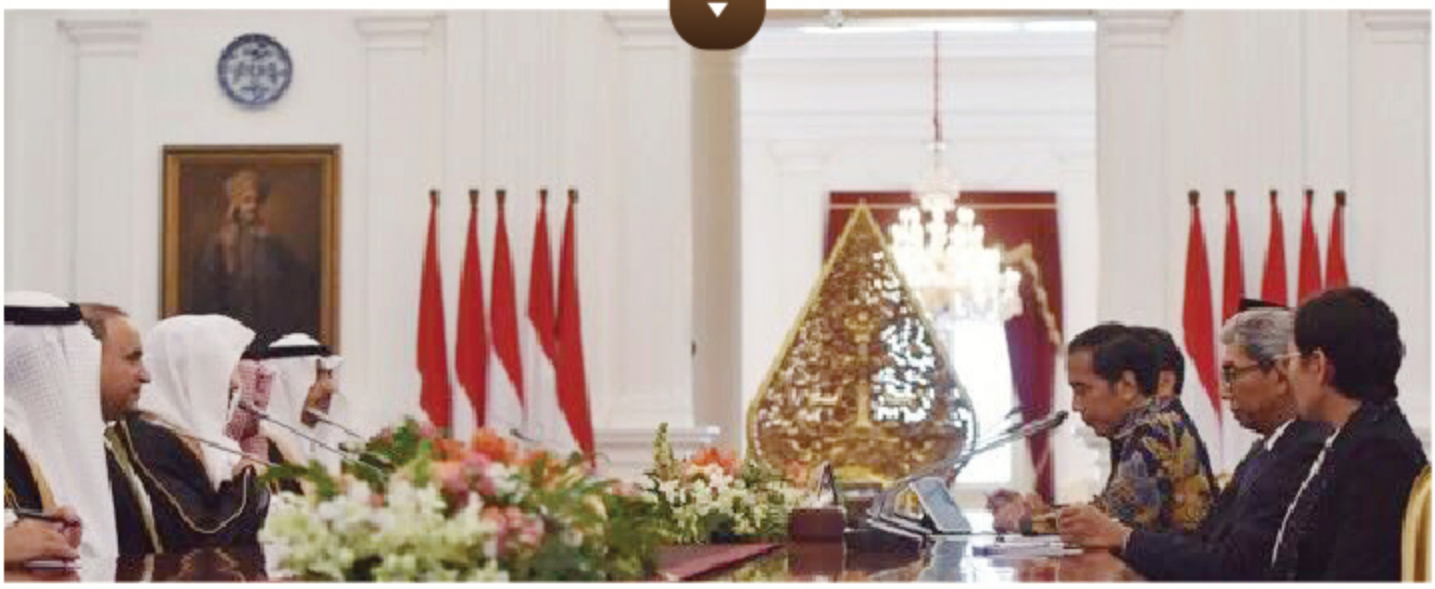

جاكرتا – تغطية خالد الدوسري

قام معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في السابع عشر من شهر جمادي الأولى لعام ١٤٣٨ هـ بزيارة رسمية إلى جمهورية إندونيسيا على رأس وفد من مجلس الشورى يضم عددًا من أعضاء المجلس وذلك تلبية للدعوة التي تلقاها من معالي رئيس مجلس النواب الإندونيسي السيد سيتيا نوفانتو.

وقد استقبل فخامة رئيس الجمهورية المهندس الحاج جوكو ويدودو معالي رئيس مجلس الشورى في العاصمة الإندونيسية جاكرتا، كما عقد معاليه جلسة مباحثات رسمية مع معالي رئيس مجلس النواب الإندونيسي السيد سيتيا نوفانتو، شملت مجالات التعاون بين البلدين الشقيقين و فتح آفاق جديدة للتعاون والتنسيق بين مجلس الشورى والبرلمان الإندونيسي في المحافل البرلمانية الإسلامية والدولية، وتفعيل دور لجنتي الصداقة بين الجانبين لما لهما من دور فاعلٍ في دفع أوجه علاقات التعاون بين البلدين الشقيقين.

الرئيس الإندونيسي ومعالي رئيس مجلس الشورى بحثا آفاق التعاون واستعرضا التطورات الإقليمية والدولية

استقبل فخامة رئيس جمهورية إندونيسيا المهندس الحاج جيكو ويدودو بالعاصمة جاكرتا معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ. وفي بداية الاستقبال رحب فخامة الرئيس الإندونيسي بمعالي رئيس مجلس الشورى والوفد المرافق له.

وأشار الرئيس الإندونيسي خلال الاستقبال إلى الزيارة المرتقبة والمهمة والتاريخية لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – إلى إندونيسيا كونها تعد الأولى منذ زيارة الملك فيصل رحمه الله لإندونيسيا قبل ٤٦ عاماً، مؤكدًا أنها ستكون داعماً قوياً لتعزيز العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إندونيسيا.

كما أكد فخامة الرئيس الإندونيسي أهمية زيارة معالي رئيس مجلس الشورى إلى إندونيسيا على رأس وفد مجلس الشورى لتعزيز العلاقات بين البلدين الصديقين وتوطيدها.

وأوضح فخامة الرئيس جوكو ويدودو أن شعب المملكة وإندونيسيا ينتظران الكثير من مجلس الشورى والبرلمان الإندونيسي لتوثيق أواصر العلاقات الثنائية في شتى المجالات.

وأعرب فخامته عن تمنياته بأن يسفر التعاون بين مجلس الشورى والبرلمان الإندونيسي من خلال لجنتي الصداقة عن تقوية العلاقات في مجالي التجارة والاستثمار والنهوض باقتصاد البلدين من خلال هذين المجالين.

آل الشيخ: حكومة المملكة حريصة على توطيد العلاقات مع الدول الإسلامية والصديقة

من جانبه عبر معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ عن خالص شكره وتقديره لفخامة الرئيس جوكو وديدو على كرم الضيافة وحسن الاستقبال.

وبيَّن معاليه أن زيارته لجمهورية إندونيسيا تأتي في إطار اهتمام المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود على أهمية توطيد العلاقات مع الدول الإسلامية والدول الصديقة، وتعزيز العلاقات بين مجلس الشورى والبرلمان الإندونيسي.

واستعرض معالي رئيس مجلس الشورى مع الرئيس الإندونيسي عدداً من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك والمستجدات على الساحات الإقليمية والإسلامية والدولية.

وفي نهاية الاستقبال تسلم فخامة الرئيس الإندونيسي هدية تذكارية من معالي رئيس مجلس الشورى.

رئيس مجلس النواب الإندونيسي يثمن قرار خادم الحرمين إعادة حصة حجاج إندونيسيا كما كانت

مباحثات مهمة بين رئيس مجلس الشورى ورئيس مجلس النواب الإندونيسي

عقد معالي رئيس مجلس الشـورى الشيخ الدكـتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ اجتماعاً مع معالي رئيس مجلس النواب الإندونيسي السيد سيتيا نوفانتو في مقر مجلس النواب بالعاصـمة جاكـرتا، وذلك في إطار الزيارة التي قام بها معاليه إلى جمهـورية إندونيـسيا بحضور الوفد المرافق لمعالي رئيس المجلـس وعـدد من الوزراء في الحكومة الإندونيسية والنواب في البرلمان والقائـم بالأعمال في سفـارة خادم الحرمين الشريفين فيصل الخنيني.

وقد رحب رئيس مجلس النواب الإندونيسي في مستهل الاجتماع بمعالي رئيس مجلس الشورى، مؤكـداً متانـة العلاقـات التي تجمع المملكة العربية السعودية وجمهورية إندونيـسيا في شتى المجـالات، ونـوه في ذات الصدد بعلاقات التعاون البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان الإندونيسي.

وأزجى السيد نوفانتو شكـره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعـود - حفـظه الله- على إعادة حصة حجاج إندونيسيا كما كانت في السابق، مثمناً الدور الذي تقـوم به المملكة العربية السعودية في رعاية الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة وجهودها المتواصلة في خدمة الحجاج والمعتمرين.

د. عبدالله آل الشيخ: دور مجلسينا كبير في تسهيل زيادة التبادل التجاري وتسهيل توظيف العمالة الإندونيسية بالمملكة

وعد معالي رئيس مجلس النواب الإندونيسي زيارة معالي رئيس مجلس الشورى إلى إندونيسيا انطلاقـة جديـدة للتعـاون البرلماني بين البلدين الشقيقين والذي سينعكس في جميع المحافـل البرلمانية الدولية، لافتاً النظر إلى أن تبادل الزيارات بين المجلسين سوف يكون له نتائج مثمرة تنعكس على العلاقات بين البلدين والشعبين الشقيقين.

ووصف معالي رئيس مجلس النـواب الإندونيسي العـلاقات الثنائية بين المملكة وإندونيسيا بأنها متطورة، معرباً عن أمله في أن يثمر التعاون الثنائي بين البلدين في حـل الأزمـات في العالم وتوطيد السلام والأمن الدوليين والقضاء على الإرهاب والتطرف.

من جهته قدم معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ شكره لمعالي رئيس مجلس النواب الإندونيسي على الدعوة لزيارة إندونيسيا ولحسن الحفاوة والاستقبال، وتمنى أن تسفر الزيارة والاجتماعات الثنائية عن نتائج إيجابية تدعم العلاقات الثنائية وتسهم في التقارب والتعاون بين البلدين الشقيقين.

وبيَّن معالي رئيس مجلس الشورى أن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود -حفظه الله- تحرص على مد جسور التعاون مع دول العالم الإسلامي كافة وخاصة جمهورية إندونيسيا نظراً لما تمثله من ثقل على مختلف المستويات.

وشدد معاليه على أهمية زيادة التبادل التجاري بين المملكة وإندونيسيا، وتسهيل توظيف العمالة الإندونيسية في المملكة وذلك من خلال دور مجلسي الشورى والنواب في البلدين بما يعود بالفائدة على البلدين الشقيقين.

وأبدى معالي الدكتور عبد الله آل الشيخ حرص مجلس الشورى على فتح المزيد من قنوات التواصل وتكثيف الزيارات المتبادلة بين المجلسين لتحقيق تطلعات القيادتين والشعبين.

وفي موضوع آخر ندد معاليه بظاهرة الإرهاب والتي باتت ظاهرة عالمية لا يجوز ربطها بالدين الإسلامي الحنيف ولا بعرق ولا طائفة، مؤكداً ضرورة تكاتف الجهود الإسلامية والدولية للقضاء على منابعها فكراً وسلوكاً.

وأدان معالي رئيس مجلس الشورى ما تقوم به بعض القوى الإقليمية من تدخلات في العديد من بلدان العالم العربي مما أخل بالأمن والسلم الدوليين وعرض شعوب المنطقة إلى أخطار جسيمة أذكت معها روح الطائفية المقيتة وتهديد الأمن والسلم الإقليمي.

رئيس الشورى يحذر من إذكاء روح الطائفية وتهديدها للأمن والسلم الاقليمي

وجرى خلال الاجتماع بحث العلاقات الثنائية بين المملكة وإندونيسيا ومجمل القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، إضافة إلى سبل تعزيز التعاون البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان الإندونيسي.

وقد أكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في تصريح صحفي مشترك مع رئيس البرلمان الإندونيسي قوة ومتانة العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إندونيسيا.

ونوه معالي رئيس مجلس الشورى بالمباحثات المهمة التي أجراها مع فخامة رئيس جمهورية إندونيسيا المهندس الحاج جوكو ويدودو، مشيراً إلى تأكيد فخامته على أهمية تعزيز العلاقات الثنائية القائمة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إندونيسيا.

ورحب معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ بالمستثمرين الإندونيسيين مؤكداً على أهمية تبادل الزيارات بين رجال الأعمال السعوديين ونظرائهم في إندونيسيا لحل ما قد يعترض مسيرة الاستثمار بين البلدين من عقبات.

من جهته عبر معالي رئيس مجلس النواب الإندونيسي عن سعادته لزيارة وفد مجلس الشورى برئاسة معالي رئيس مجلس الشورى للبرلمان الإندونيسي.

ووصف هذه الزيارة بالمهمة حيث تم خلالها بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، ومن بينها توظيف العمالة الاندونيسية والتبادل التجاري بين البلدين وتسهيل الاستثمارات وسبل دعمها من قبل المجلسين.

من جهة أخرى أقام معالي رئيس مجلس النواب الإندونيسي مأدبة غداء تكريمًا لمعالي رئيس مجلس الشورى حضرها أعضاء الوفد المرافق وعدد من الوزراء في الحكومة الإندونيسية ورؤساء اللجان والنواب في البرلمان والقائم بالأعمال في سفارة خادم الحرمين الشريفين لدى إندونيسيا فيصل الخنيني.

كما أقام معاليه حفل عشاء في فندق الفيرموت بالعاصمة جاكرتا تكريما لمعالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ والوفد المرافق له بمناسبة زيارته لجمهورية إندونيسيا.

وحضر الحفل النواب الأربعة لرئيس البرلمان، ورؤساء الكتل البرلمانية ورؤساء اللجان في البرلمان ورؤساء الأحزاب.

كما حضر الحفل أعضاء الوفد المرافق لمعالي رئيس مجلس الشورى والقائم بالأعمال في سفارة خادم الحرمين الشريفين لدى إندونيسيا.

وكان معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ قد أوضح أن هذه الزيارة تأتي في إطار التعاون والتنسيق المشترك بين البلدين وتعكس رؤية قائدي البلدين الشقيقين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز – حفظه الله – وفخامة رئيس جمهورية إندونيسيا جوكو ويدودو وحرصهما على تعزيز العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين.

وأوضح معاليه – في تصريح صحفي – في مستهل الزيارة أن من أهداف هذه الزيارة إثراء العلاقات التاريخية بين البلدين والشعبين الشقيقين وتعزيز علاقات التعاون البرلماني القائمة بين مجلس الشورى والبرلمان الإندونيسي خصوصاً أنها تسبق الزيارة التاريخية المهمة لخادم الحرمين الشريفين لإندونيسيا التي تجسد بوضوح عمق العلاقات الثنائية بين قيادتي البلدين والشعبين الشقيقين وستسهم بإذن الله في دفع علاقات التعاون الثنائي بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إندونيسيا الشقيقة إلى آفاق رحبة من التعاون وفي مجالات عدة.

وبين أن تبادل الزيارات بين مجلس الشورى والبرلمان الإندونيسي سواءً على مستوى رئاسة المجلسين أو علي مستوى لجان الصداقة البرلمانية يعكس مدى رغبة الجانبين في تطوير العلاقات نحو آفاق أوسع بما يخدم العلاقات الأخوية ويزيد من مستوى التنسيق الثنائي على مختلف الأصعدة مؤكداً أهمية دور الدبلوماسية البرلمانية التي يقوم بها مجلس الشورى لدعم وتنمية العلاقات بين المملكة والدول الشقيقة والصديقة في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة التي تتطلب مزيداً من التلاحم و التقارب.

وأفاد معالي رئيس مجلس الشورى أن وفد المجلس حرص على بيان مواقف المملكة الثابتة تجاه القضايا الإسلامية والعربية وما تبذله دول التحالف بقيادة المملكة لإعادة الاستقرار والأمن إلى اليمن الشقيق والتي جاءت استجابة لنداء فخامة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي والشعب اليمني الشقيق وما حققته من نتائج إيجابية وسط دعم عربي ودولي وكذلك التعريف بما تقوم به المملكة من جهود كبيرة لمحاربة الإرهاب وتنسيق الجهود الإسلامية في هذا الصدد.

وكان في استقبال معالي رئيس مجلس الشورى لدى وصوله إلى العاصمة الإندونيسية جاكرتا معالي نائب رئيس البرلمان الإندونيسي فخري حمزة، والقائم بالأعمال في سفارة خادم الحرمين الشريفين في إندونيسيا فيصل بن سعود الخنيني و سفير جمهورية إندونيسيا لدى المملكة أغوس مفتوح أبي جبريل، وعدد من المسؤولين في سفارة خادم الحرمين الشريفين.

نائب رئيس مجلس النواب : زيارة رئيس مجلس الشورى مهمة لدعم العلاقات الثنائية

أكد معالي نائب رئيس مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا الأستاذ فخري حمزة أهمية الزيارة التي سيقوم بها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – إلى جمهورية إندونيسيا، والتي ستترجم بعدد من اللقاءات والمباحثات المهمة مع القيادة الإندونيسية لتعزيز العلاقات بين البلدين في شتى المجالات.

وأشار الأستاذ فخري حمزة في تصريح صحفي عقب استقباله معالي رئيس مجلس الشورى في مطار سوكارنو إلى ما أسفرت عنه الزيارة التاريخية التي قام بها الملك فيصل بن عبدالعزيز رحمه الله إلى إندونيسيا من تأسيس للعلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إندونيسيا .

ورحب معالي نائب رئيس البرلمان الإندونيسي بمعالي رئيس مجلس الشورى في مستهل زيارته الرسمية إلى إندونيسيا واصفاً إياها بالزيارة المهمة جداً.

وقال الأستاذ فخـري حمزة في معرض تصريحه: إن زيارة معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيـخ إلى إندونيسيا تمثل دعماً قوياً لتعزيز العلاقات بين البلدين، معربـاً عن أمله في أن تسـهم هذه الزيارة في دعم العلاقات على المستـوى البرلمـاني بين مجـلس الشورى والبرلمان الإندونيسي ممثلاً بلجنتي الصداقة.

سفير إندونيسيا لدى الرياض يؤكد أهمية دور المملكة لدعم السلام

أكد سفير جمهورية إندونيسـيا لـدى المملكة الأستاذ أغوس مفتوح أبي جبريل أهمية الدور الذي تقوم به المملكة العـربية السعودية على المستويين الإقليـمي والعالمي لدعـم السلام والاسـتقرار، وثمـن جهود المملكة في خدمة الإسلام والمسلمين.

وقال السفير أبي جبريل في تصريح صحفي بمناسبة زيارة معالي رئيس مجلس الشورى إلى جمهورية إندونيسـيا: إن زيـارة معالي رئيس مجلس الشورى إلى إندونيسيا تمثل دعماً قوياً للعلاقات بين البلدين المملكة العربية السعودية وجمهورية إندونيسيا في شتى المجالات الاقتـصادية والسـياسية، مؤكداً حرص بلاده في تدعيم هذه العلاقات مع المملكة.

كما أكد السفير أبي جبريل وقوف إندونيـسيا إلى جـانب المملـكة في حربها ضد الإرهاب.

وأشار إلى ما تمثله زيارة معالي رئيس مجـلس الشورى من أولوية مهمة والتي تأتي قبيل زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – حفظه الله – لجمهورية أندونيسيا التي وصفها بأنها زيارة مهمة وتاريخية ستعزز العلاقات بين البلدين الشقيقين.

وقال: إن المملكة العربية السعودية وجمهورية إندونيسيا جسدان في جسد واحد يجمعهما الدين والأخوة.

وأكد السفـير الإندونيسـي استعداد جمهورية إندونيسيا للعمل المشترك مع المملكة لدعم السلام والاستقرار في العالم وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط وعودة الشرعية في اليمن، مؤكدًا في الوقت نفسه تطابق وجهتي نظر البلدين في هذا المجال.

رئيس مجلس الشورى يشارك في الاجتماع الثاني لرؤساء البرلمانات العربية بالقاهرة

إدانة التدخلات الإيرانية في شؤون بعض الدول العربية.. ودعم لقوات التحالف في اليمن.. وتنديد بقرار جاستا

تقرير - محمد الشيباني

أكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ حرص المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - يحفظه الله - على دعم وتعزيز العمل العربي المشترك ولاسيما الشوري والبرلماني بما يسهم في تحقيق الأمن والسلام والاستقرار للدول العربية وتقوية روابط التعاون بينها، والعمل على منع التدخلات التي تقوم بها بعض القوى في شؤون الدول العربية وتهديدها للأمن القومي للعالم العربي، مشيراً إلى أن المجالس والبرلمانات تعد إحدى أدوات تعزيز الاستقرار والتلاحم بين الشعوب العربية وحصناً قوياً لمواجهة الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم العربي.

جاء ذلك في تصريح لمعالي رئيس مجلس الشورى إبان ترأس معاليه وفد مجلس الشورى في الاجتماع السنوي الثاني للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية الذي عقد أعماله يوم السبت ١٤ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ، وذلك في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة.

وبدأ الاجتماع بكلمة لعضو مجلس الشورى رئيس البرلمان العربي الدكتور مشعل بن فهم السلمي، وكلمة للدكتور إسلكو ولد أحمد إزيد بيه وزير خارجية موريتانيا باعتبار بلاده الرئيس الحالي للقمة العربية، وكلمة للأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط.

رؤساء المجالس العربية يرفعون وثيقة مشتركة لقمة عمّان تتضمن رؤية برلمانية لمواجهة التحديات وتعزيز العمل العربي

وفي ختام أعماله رفع المؤتمر الثاني للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية، وثيقة للقمة العربية القادمة المقرر عقدها في الأردن نهاية شهر مارس ٢٠١٧، تتضمن رؤية عربية برلمانية مشتركة لمواجهة التحديات وتعزيز العمل العربي المشترك.

وجدد الموقعون على الوثيقة، التأكيد على أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية والجوهرية للأمة العربية، مطالبين الحكومات العربية بتنفيذ القرارات الصادرة عن البرلمان العربي والمؤتمر الأول لرؤساء البرلمانات العربية الذي عقد في فبراير من العام الماضي والخاصة بالقضية الفلسطينية.

ورحبوا بقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٣٣٤) الصادر في ٢٣ ديسمبر من العام الماضي، الذي قرر أن جميع المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية غير شرعية وتشكل انتهاكًا للقانون الدولي، كما تشكل عقبة أمام تنفيذ حل الدولتين، ودعوا إلى وضع خطة عربية موحدة لدعم صمود الشعب الفلسطيني لتمكينه من الصمود مستندًا إلى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وإلى مبادرة السلام العربية، وصولًا إلى الحل الشامل والدائم للقضية الفلسطينية، وطالب الموقعون على الوثيقة بإقرار خطة عربية عاجلة لإنقاذ مدينة القدس والدفاع عنها بتقديم أشكال الدعم والمساندة كافة لتمكينها من الصمود لمواجهة سلسلة السياسيات والإجراءات التهويدية التي يمارسها الاحتلال ضدها، وشددوا على ضرورة مواجهة المخططات والسياسات ومشاريع الاستيطان في المدينة المقدسة كافة، والوقوف في وجه أي محاولات من أي طرف كان لنقل سفارته إلى مدينة القدس بما فيها مواقف وتهديدات الإدارة الأمريكية الجديدة بهذا الخصوص، ورفض رؤساء البرلمانات والمجالس العربية القانون الذي أقره الكنيست الإسرائيلي في السادس من فبراير تحت مسمى «قانون التسويات» لشرعنة وسرقة الأراضي الفلسطينية وشرعنة المستوطنات الاستعمارية، لافتين الانتباه إلى أهمية استمرار دعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى وقف كافة أشكال التعامل مع المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية المقامة على أراضي الدولة الفلسطينية، وطالبوا الإدارة الأمريكية الجديدة بالالتزام بقرارات ومرجعيات الأمم المتحدة التاريخية في الصراع العربي الإسرائيلي، وخاصة القرارات (٢٤٢)، (٢٣٨)، (٢٣٣٤)، داعين الدول الأوروبية إلى الضغط على إسرائيل (قوة الاحتلال) للقبول بالمخرجات الأساسية لمؤتمر باريس للسلام الذي عقد في يناير ٢٠١٧ م.

كما دان رؤساء البرلمانات والمجالس العربية التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للدول العربية باعتباره انتهاكًا لقواعد القانون الدولي ولمبدأ حسن الجوار وسيادة الدول، وطالبوا إيران بإنهاء احتلال الجزر الإماراتية الثلاث والكف عن الأعمال الاستفزازية والعدوانية التي من شأنها أن تقوض بناء الثقة وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، ودعوا إلى بناء موقف عربي جماعي في التعامل مع دول الجوار الإقليمي، خاصة إيران، بما يكفل منع تدخلها في تأجيج وإدامة النزاعات الداخلية في الدول العربية.

وطالبوا الحكومة الإيرانية بالكف عن السياسيات التي من شأنها تغذية النزاعات الطائفية والمذهبية والامتناع عن تكوين ودعم الجماعات والمليشيات التي تؤجج هذه النزاعات في الدول العربية، ومطالبتها بإيقاف تكوين ودعم وتمويل الميليشيات والأحزاب المسلحة في الدول العربية.

وأكد رؤساء البرلمانات والمجالس العربية دعمهم لجهود مملكة البحرين في مكافحة الإرهاب الذي يهدد استقرارها وأمن أهلها، والمدعوم من النظام الإيراني بوجه الخصوص ومن الخارج بصفة عامة، وطالبوا أن تقوم جامعة الدول العربية بوضع خطة عربية موحدة لمنع التدخلات والتمدد الإيراني في شؤون الدول العربية، وأكدوا التزامهم برفض أي تدخلات إقليمية أو دولية في الشأن الداخلي للدول العربية، وإدراج بند "تدخل النظام الإيراني في الشؤون الداخلية للدول العربية" على أجندة المجالس والبرلمانات العربية في المحافل البرلمانية الدولية والإقليمية ومنتديات التعاون البرلماني.

وفيما يتعلق بالموقف من قانون (العدالة ضد رعاة الإرهاب) أو قانون (جاستا) الذي أقره الكونغرس الأمريكي مؤخرًا، عدّت الوثيقة هذا القانون مخالفًا لمبادئ القانون الدولي، خاصة مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، ومبدأ عدم جواز إخضاع الدولة لولاية محاكم دولة أخرى إلا برضاها (الاختصاص المكاني)، ويعكس الفكر الاستعماري القديم الذي ما زالت بعض الدول تعتنقه ويتنافى مع كل معطيات العصر.

ودعت الوثيقة إلى رفض القوانين الجائرة المنافية للأعراف والقوانين الدولية حول الحصانة السيادية للدول والتي قد تستهدف الدول العربية، ومنها قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب، وضرورة وضع تشريعات عربية تجرم كافة محاولات النيل من سيادة الدول العربية.

كما حثت الوثيقة الدول وخاصة العربية، غير الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية، على التوقيع على الاتفاقية.

كما دعت لسن التشريعات التي تساعد في مواجهة آثار تطبيق هذا القانون من بينها تلك المتعلقة بالودائع الاستثمارية في الولايات المتحدة الأمريكية والاستثمار فيها

وبالنسبة للأمن القومي العربي، أشار رؤساء البرلمانات والمجالس العربية في الوثيقة إلى ضرورة تطوير الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بما يتلاءم مع التحديات الناجمة عن تمدد التنظيمات الإرهابية، ودعوا إلى إعداد استراتيجية شاملة للأمن القومي العربي، تأخذ بعين الاعتبار جميع التحديات ومنها السلاح النووي الإسرائيلي والبرنامج النووي الإيراني والصواريخ الباليستية الإسرائيلية والإيرانية التي تشكل جميعًا خطرًا على الأمن القومي العربي، وحثوا على ضرورة العمل على التعايش بين جميع مكونات المجتمع ونبذ الطائفية، بما يحقق السلم المجتمعي في كل الدول العربية، وإشاعة قيم المواطنة وتكريس الحريات وتحقيق السلم والأمن، وضرورة مواجهة الغلو والتطرف من خلال إرساء ثقافة التسامح والاعتدال والوسطية، مثمنين مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة بتشكيل وزارة للتسامح.

وشددوا على ضرورة تعزيز ثقافة التسامح من خلال وضع التشريعات ورسم السياسات، والعمل مع الحكومات والمجتمع المدني وعلماء الدين، والتواصل الفعال مع المؤسسات ذات الصلة، مثمنين ما جاء في إعلان أبو ظبي بالقمة العالمية لرئيسات البرلمانات (ديسمبر ٢٠١٦) بشأن دور البرلمانات في تعزيز ثقافة التسامح.

وفيما يتعلق بتطورات الأوضاع في الدول العربية، أكد الموقعون على الوثيقة أن حل الأزمة السورية يكون من خلال عملية سياسية جامعة تلبي تطلعات الشعب السوري في اختيار من يحكمه وفقًا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومفاوضات جنيف، بما في ذلك الالتزام بوحدة سوريا وعروبتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية وطابعها غير الطائفي، وكفالة استمرارية المؤسسات الحكومية والحفاظ عليها، وحماية حقوق جميع السوريين، بغض النظر عن العرق أو المذهب الديني.

ودانوا كافة صور التعدي على حقوق الإنسان والقتل للمواطنين وتدمير المدن التي يقوم بها النظام السوري وحلفاؤه أو المليشيات والتنظيمات الإرهابية وما يقوم به تنظيم داعش وجبهة النصرة الإرهابيين.

كما دانوا التدخل العسكري الذي تقوم به قوى خارجية، مشددين على ضرورة الحفاظ على وحدة سوريا ومؤسساتها واستقرارها وسلامتها الإقليمية وهويتها العربية والإسلامية.

ودعا الموقعون على الوثيقة إلى وقف شامل لإطلاق النار في كافة الأراضي السورية عملًا بالتفاهمات الموقعة في ٢٩ ديسمبر من العام الماضي التي دعمها قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٣٣٦) ومفاوضات أستانا يومي ٢٣و٢٤ يناير الماضي، والقرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية، مطالبين بتأمين وصول سريع وسلس ودون معوقات للمساعدات الإنسانية للأراضي السورية كافة.

بالنسبة لتطورات الوضع في ليبيا، أكد رؤساء البرلمانات والمجالس العربية أهمية اعتماد الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات كإطار عام للحل السياسي في ليبيا ومعالجة كل نقاط الخلاف فيه، وأهمية تكثيف التشاور والتعاون بين الأطراف الليبية تحت مظلة جامعة الدول العربية ومن خلال آلية دول جوار ليبيا.

وفيما يتعلق باليمن، رفض رؤساء البرلمانات والمجالس العربية ما يقوم به النظام الإيراني من تدخل في شؤونه الداخلية أو فرض أي أمر واقع بقوة السلاح على المواطنين اليمنيين، وفقًا لما أكدت عليه قرارات القمم العربية والمرجعيات الدولية ذات الصلة.

ونددوا بإطلاق المليشيات الحوثية صاروخ باليستي من محافظة صعدة تجاه مكة المكرمة يوم ٢٧ أكتوبر من العام الماضي، الذي اعترضته قوات الدفاع الجوي السعودي ودمرته قبل وصوله دون أضرار في تجاوز من المليشيات لحرمة المقدسات واستهتار بمشاعر المسلمين وكذلك استهداف المليشيات مبنى لجنة التنسيق والتهدئة التابع للأمم المتحدة في مدينة ظهران الجنوب بالمملكة العربية السعودية بقذائف أطلقت من الأراضي اليمنية، الذي كان من المقرر أن تستضيف الأمم المتحدة فيه اللجنة التي ستشرف على وقف الأعمال العدائية والانتهاكات.

ودانوا تعرض فرقاطة سعودية لهجوم إرهابي من قبل ثلاثة زوارق انتحارية تابعة للمليشيات الحوثية أثناء قيامها بدورية مراقبة غرب ميناء الحديدة، وكذلك ما يقوم به الانقلابيون من قتل وتشريد وتفجير المساجد والبيوت وتغيير المناهج التعليمية في المناطق التي تخضع لسلطة المليشيات الإنقلابية، وتهريب ونقل الأسلحة والذخائر إلى المليشيات الإنقلابية.

ودعوا إلى دعم استمرار الجهود الأممية والعربية من أجل التسوية السياسية في اليمن على أساس المرجعيات الثلاث، مع أولوية تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٢١٦) المتضمن الانسحاب من المدن بما فيها العاصمة صنعاء وتسليم السلاح للحكومة الشرعية والامتناع عن القيام بأي أعمال تستفز أو تهدد دول الجوار.

وأكد رؤساء البرلمانات والمجالس العربية دعمهم التحالف العربي لعودة الشرعية في اليمن، مطالبين المليشيات الانقلابية إلى الالتزام بالقرارات الأممية والعودة إلى العملية السياسية.

وثمنوا الجهود الإنسانية التي تقوم بها المملكة العربية السعودية (خاصة مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية) ودولة الإمارات العربية المتحدة ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، داعين إلى عقد مؤتمر دولي لدعم إعادة الإعمار لتمكين الجمهورية اليمنية من مواجهة التحديات الماثلة وتلبية احتياجاتها التنموية بشكلٍ عاجل لضمان معالجة الأوضاع الاقتصادية والإنسانية الصعبة.

وبشأن للعراق، دعت الوثيقة إلى دعم جهود جمهورية العراق في تحرير وبسط سيادتها على أرضها في مواجهة ما يقوم به تنظيم داعش أو أي من التنظيمات الإرهابية الأخرى وما تؤدي إليه من جرائم وانتهاكات ضد المدنيين العراقيين، رافضة وجود أي قوات أجنبية على الأراضي العراقية من دون موافقة دولة العراق، واحترام سيادة الدولة العراقية على كامل أراضيها.

وفيما يخص التكامل الاقتصادي العربي، دعت الوثيقة إلى تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية العربية ومراجعتها، ومناقشة مدى الحاجة إلى تحديثها، ومتابعة تنفيذها، والإسراع في إقامة الاتحاد الجمركي

بين الدول العربية، بحيث يكون هناك تعريفة موحدة لكل الدول المنضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وطالبت الوثيقة بزيادة مستوى التعاون والدعم المالي بين الدول العربية من أجل عدم السماح للمؤسسات المالية الدولية بالتدخل أو تقديم استشارات مالية للدول العربية، مع ربط أفضل بين الأسواق المالية المحلية مع الأسواق المالية العالمية.

ودعت الوثيقة إلى إعداد استراتيجيات وطنية شاملة للشباب تحوي خطط وبرامج يُسهم تنفيذها في رفع المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للشباب، وتبني سياسات وبرامج تُحصن الشباب ضد أفكار الغلو والتطرف والإرهاب .

وفيما يتعلق بالتضامن العربي والمبادرة السياسية العربية لمواجهة المشاكل الداخلية، أكد رؤساء البرلمانات والمجالس العربية ضرورة تعزيز التضامن العربي وتوثيق الصلات بين الدول العربية وتنسيق توجهاتها السياسية وخططها الاقتصادية، تحقيقًا للتعاون بينها، وصيانةً لاستقلالها وسيادتها، والتي تُعد المصالحة العربية أحد آلياتها الضرورية، بما يؤدى إلى تحقيق الأمن الوطني والقومي وتعزيز عملية التنمية والبناء، وتحقيق النهضة العربية وبناء مستقبل مشرق للأمة العربية مع تثمين مبادرة البرلمان العربي بتشكيل لجنة خاصة بالمصالحة العربية العربية.

وبالنسبة لتمكين المرأة، دعا الموقعون على الوثيقة إل اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة لحظر كل ما يؤدي للانتقاص من حقوق المرأة، وضمان مشاركتها في الحياة العامة، وتبني تشريعات تمنع جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلالها.

وحثوا على التصدي لظاهرة العنف ضد المرأة، ومعالجة ظاهرة العنف الأسري، وإنشاء أجهزة وطنية للتصدي لهذه الظاهرة.

وسلّم رئيس البرلمان العربي الدكتور مشعل بن فهم السلمي الوثيقة إلى الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط لتكون من ضمن الوثائق التي ستعرض على القمة العربية المقبلة.

رئيس المجلس يجتمع برؤساء المجالس التشريعية بدول مجلس التعاون ورئيس مجلس النواب الأردني

اجتمع معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ مع أصحاب المعالي والسعادة رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك على هامش الاجتماع السنوي الثاني للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية الذي عقد بالقاهرة.

وتركز الحديث خلال الاجتماع على سبل التنسيق في المواقف بين المجالس الخليجية وتطوير العمل البرلماني بدول مجلس التعاون.

كما اجتمع معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ بمعالي رئيس مجلس النواب الأردني الأستاذ عاطف الطراونه.

وأكد معاليه خلال الاجتماع عمق ومتانة العلاقات التي تربط بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية في مختلف المجالات، مشيرًا إلى ما يربط مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية ومجلسي الأعيان والنواب في مملكة الأردن من علاقات برلمانية متميزة.

وجرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تنميتها خاصة في المجالات البرلمانية والتنسيق في المحافل البرلمانية الدولية بين مجلس الشورى ومجلس والنواب الأردني إلى جانب تبادل الزيارات بين اللجان البرلمانية في المجلسين بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين.

الشؤون البلدية.. تعثر مشروعاتها وندرة في أراضي المدن الكبرى

م. مفرح الزهراني
رئيس لجنة الحج والإسكان والخدمات

تعثر المشروعات وانتشار المحلات التجارية وتلاشي العديد من المهام الرقابية لوزارة الشؤون البلدية والقروية وغيرها من موضوعات حظيت باهتمام أعضاء مجلس الشورى في مداخلاتهم أثناء مناقشة التقرير السنوي للوزارة خلال الجلسة السابعة من أعمال السنة الأولى للدورة السابعة التي عقدت برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

فبعد أن استمع المجلس لتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ الذي تلاه رئيس اللجنة المهندس مفرح بن محمد الزهراني

د. حسين المالكي: هذه أسباب تعثر المشروعات

ولاحظ أن من ضمن أسباب تعثر المشروعات التي ذكرت في التقرير، أن المشروعات تواجهها مشكلة ملكيات المواطنين. وعالج من – وجهة نظره- تأخر المشروعات من خلال سحب صلاحية ترسية المشروعات من البلديات، وتعطى بدلًا منها صلاحيات الخدمات الأساسية.

مثل: النظافة، والحدائق، وأن تكون ترسية تلك المشروعات التي تكلف الملايين من صلاحية الأمانات، وأن تتولى الإشراف عليها وعلى جدواها، مطالباً بأن يكون لدى البلديات خارطة واضحة لجميع الممتلكات؛ وبالتالي يُتجنب إقامة مشروع تكون عليه ملكية خاصة.

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون البلدية والقروية

د. محمد القحطاني: لا بد من ضوابط لتنظيم توزيع المحلات التجارية في الأحياء السكنية

أما عضو المجلس الدكتور محمد القحطاني فرأى أن الحاجة ملحة لوضع ضوابط ومعايير تنظم توزيع انتشار المحلات التجارية داخل الأحياء السكنية، مما سيحد من عمل العمالة الوافدة في تلك المحلات، لاسيما أن كثرتها يشكل عبئًا على الجهات المعنية من حيث الرقابة عليها.

واقترح أن يكون من ضمن الضوابط لتنظيم توزيع تلك المحلات التجارية مساحة المحل التجاري بحيث لا يقل عن (٤٠٠م)، وأن تتوفر حولها مواقف للسيارات.

وعرض عضو المجلس الأستاذ عساف أبو ثنين الوضع الحالي للمجالس البلدية والمحلية مشيراً إلى أنه يوجد في كل محافظة مجلس بلدي ومجلس محلي، والمجلس المحلي يتبع وزارة الداخلية ويشمل جميع أعضاء الجهات الحكومية بما فيها وزارة الشؤون البلدية والقروية، وهذا المجلس يقوم بدراسة جميع مشروعات المحافظة، والعمل على تطويرها، وحل مشكلاتها، من خلال المحافظ والجهات الحكومية المشاركة معه، بينما يختص المجلس البلدي فقط في الشأن البلدي.

أ. عساف أبوثنين يطالب بدمج المجلسين البلدي والمحلي في مجلس واحد

وطالب بدمج هذين المجلسين في مجلس بلدي واحد، وأن يكون أعضاء المجالس البلدية المنتخَبون أعضاء في هذا المجلس، إضافة إلى ممثلي الجهات الحكومية الأخرى، ويكون عملهم موحدًا، فهذا سيوفر عددًا كبيرًا من الإجراءات المالية والإدارية.

من جهته قال عضو المجلس الأستاذ خليفة : إن المواطن ما زال يعاني من عمل البلديات في جميع مناطق المملكة فيما يخص بطء الإجراءات، وقد تحدثنا في المجلس عن هذه المشكلة مرارًا، ولا تزال إلى اليوم المشروعات تتأخر، ولا يزال إصدار الرخص يتأخر، إلى جانب عدم الربط الالكتروني مع الجهات المعنية مثل شركة الكهرباء وقطاع الصرف الصحي وقطاع الهاتف. إضافة إلى تأخر مشاريع البلديات ذاتها .

أ. خليفة الدوسري تباطؤ في العمل البلدي وشوارعنا بلا مواقف

وفي موضوع آخر أشار الدوسري إلى عدم وجود مواقف للسيارات عند المساجد والمدارس وكذلك عدم وجود مواقف كافية عند المستشفيات، وفي المناطق السكنية، لافتًا النظر إلى صعوبة المرور عبر العديد من شوارع المدن بسبب زحمة السيارات، وعدم وجود طرق لمرور السيارات في بعض المناطق التجارية، في الوقت الذي تجد فيه شوارع مغلقة بصبات خراسانية مهملة. كما أن أرصفة الشوارع لا يلتزم فيها بالمواصفات والمقاييس.

من جانبه توقف عضو الشورى سمو الأمير الدكتور خالد آل سعود عند ما ذكره التقرير بأن هناك جملة من المخططات المعتمدة في مختلف مناطق المملكة موزعة على المدن خلال عام التقرير، لكنه رأى أن توزيعها على المدن ليس متوازيًا مع حجم المدن وعدد سكانها.

مشيرًا إلى أن عدد المخططات المعتمدة في الرياض خلال عام التقرير (١٢) مخططًا فقط، ولا تحوي سوى (٢٨) قطعة أرض فقط. أي أنه تم ضخ (٢٨) قطعة أرض في الرياض. في حين صدرت في الرياض (٢٨٨٠٠) رخصة بناء إنشائي.

ومضى قائلاً: معنى ذلك أننا استهلكنا خلال عام التقرير (٢٨٨٠٠) قطعة أرض من رصيد الأراضي في مدينة الرياض، في مقابل ضخ (٢٨) قطعة أرض إلى رصيد الأراضي في الرياض، وهذا يظهر لنا سبب ارتفاع الأراضي في مدينة الرياض، ألا وهي الندرة، فنحن نستنزف رصيد الأراضي في الرياض، ثم تحدث الندرة، وتتحول الأسعار إلى أن تكون فلكية ليست في متناول المواطن العادي.

وطالب الأمير خالد آل سعود الوزارة ببحث في هذا الموضوع، وأسباب تأخر اعتماد المخططات، وتباطؤ الملاك في تخطيط أراضيهم وضخها في السوق، وأن تنسق الوزارة في ذلك مع وزارة التجارة والجهات المعنية في كيفية وآلية المساهمات العقارية.

عضو المجلس المهندس محمد النقادي اقترح نقل نسبة لا تقل عن (٥٠٪) من وظائف وموظفي وزارة الشؤون البلدية والقروية إلى الأمانات وإدارات المجالس البلدية لتعزيز مهامها التنفيذية وسلطتيها الرقابية والتقريرية.

وعلل مقترحه بأن مهام الوزارة لم تعد كما كانت عليه في السابق بعد نقل عدد من أنشطتها إلى جهات حكومية أخرى، كما أنشئت هيئات لتطوير المناطق والمدن لتتولى جميع الخدمات البلدية، وبالتالي لم يعد دور الوزارة الرقابي في حجمه السابق بعد توسيع مشاركة المواطنين فيه من خلال المجالس البلدية، وتشكيل هيئة مكافحة الفساد، والاتجاه نحو استحداث وحدات في الحكومة لمراقبة التنفيذ ومتابعة الأداء، بالإضافة إلى التوسع في الرقابة عبر تطبيقات الحكومة الإلكترونية.

ورأى المهندس النقادي أن تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ في إنجاز ما يخص الوزارة من أهداف في برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ يتطلبان الإسراع في إلغاء الأدوار المتكررة، وتعزيز استقلالية الأمانات والبلديات والمجالس البلدية، وتفعيل مسؤولياتها في أداء مهامها، والمرونة في مواجهة التحديات؛ لتسهيل الإجراءات وتسريعها.

م. النقادي يقترح نقل ٥٠٪ من وظائف وموظفي الوزارة إلى جهات أخرى

مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية

البحوث لا تلامس الواقع.. وغياب لدعم القطاع الخاص

د عبدالله الجغيمان
نائب رئيس لجنة التعليم والبحث العلمي

طرح عدد من أعضاء مجلس الشورى خلال جلسة المجلس العادية الثامنة للسنة الأولى من الدورة السابعة التي عقدها يوم الثلاثاء ١٢ / ٤ / ١٤٣٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس عدة مقترحات لتطوير أداء مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية وذلك خلال مناقشة المجلس لتقرير الأداء السنوي للمدينة للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ.

وبعد أن تلاه نائب رئيس لجنة التعليم والبحث العلمي الدكتور عبدالله بن محمد الجغيمان تقرير اللجنة، وتوصياتها بشأن الموضوع، رأى عضو المجلس الدكتور منصور الكريديس أن المدينة تواجه عقبات تمويلية للقيام بمهامها، وخاصة تطبيق السياسة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، وعد ذلك إشكالية في استدامة التمويل المالي للمدينة، ولا يمكن أن تستمر المدينة بهذا الوضع.

د.منصور الكريديس: نسبة الإنفاق على البحث متدنية مقارنة بالناتج المحلي الوطني

وبلفت النظر إلى أن الإنفاق على البحث والتطوير عالميًا ينسب دائمًا إلى الناتج المحلي الوطني، وبيّن أن هذه النسبة بَلَغَتْ في المملكة (٠,٨٢٪) وعدها نسبة متدنية مقارنة بالدول المتقدمة مؤكدًا أنه لا يمكن أن تُنَفِذَ المدينة خططها الخمسية بهذا التدني المالي.

وانتقد الكريديس في مداخلته الدور السلبي للقطاع الخاص في دعم الأبحاث على الرغم من الدعم الكبير الذي يلقاه القطاع من الدولة، واقترح أن تؤسس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية صندوقًا يسهم في دعم وتمويل برامجها العلمية مشيراً إلى أن إحدى المؤسسات العلمية في إحدى الدول المجاورة، يتم تمويلها من القطاع الخاص، بحيث يتم استقطاع (١٪) من أرباح الشركات المساهمة في تلك الدولة لصالح الصندوق.

د.سعيد الشيخ: المدينة مطالبة بإيصال بحوثها لحيز التطبيق الاقتصادي

من جهته طالب عضو المجلس الدكتور سعيد الشيخ مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بمراجعة مهامها ومسارها البحثي؛ وأضاف: لو كانت أبحاث المدينة قابلة للاستثمار الصناعي ذي الجدوى الاقتصادية لوجدت طريقها إلى الاستثمار، أما إذا كانت من قبيل البحث العلمي في ظل وجود بدائل ذات جدوى اقتصادية فلن يكون هناك سبيل لمخرجاتها البحثية والنماذج المخبرية للاستثمار الصناعي.

ورأى أنه من الأجدى للمدينة التركيز على تحقيق التعاون بينها وبين شركات القطاع الخاص وذلك بهدف إيصال بحوثها إلى أماكن الاستفادة منها، وهو حيز التطبيق الاقتصادي، بما يعود عليها بالمال الذي من خلاله تمول نشاطها من ناحية، وبما يخدم اقتصاد المملكة من ناحية أخرى.

وأشار الدكتور سعيد الشيخ إلى أن مراكز البحوث في الدول المتقدمة لا تعتمد على الحكومة إلا بما يعادل ٤٠٪ من ميزانيتها، وإن ما يفوق (٦٠٪) من ميزانيتها يأتي من خلال نشاطاتها البحثية مع القطاع الخاص.

وأضاف: إن مهام المدينة دعم مشروعات البحوث العلمية للأغراض التطبيقية، والعمل على تطوير آليات تحويل مخرجات البحث العلمي والتطوير التقني إلى منتجات صناعية؛ إلا أن أبرز نتائج مشروع المسح الوطني لمؤشرات العلوم والتقنية الذي قامت بتنفيذه المدينة يشير إلى عكس ذلك، ففي مؤشر مخرجات العلوم والتقنية والابتكار بلغ عدد مخرجات العلوم والتقنية والابتكار (٢١٤٢٧) مخرجاً، مثلت الأوراق العلمية المنشورة في المجلات العلمية منها (٩٦،٤٪) بينما بلغت نسبة البراءات الصادرة من مكاتب البراءات المحلية والعلمية (١ , ٢٪) فقط، في حين لم تبلغ نسبة النماذج الصناعية الصادرة من مكاتب البراءات المحلية والعالمية سوى (٤٧ , ١٪). وعند استعراض نشاط المراكز المختلفة للتميز في المدينة يأتي في أهم منجزاتها عدد الأوراق البحثية التي قدمت في مؤتمرات أو مقالات في دوريات ومجلات علمية، فمثلاً في مركز تميز تقنية النانو نشر (٣٥) ورقة بحثية في مجلات علميَّة ومؤتمرات منذ إنشاء المركز، وأما براءات الاختراع فكانت محدودة، وتلك التي تم نقلها إلى حيز التطبيق الاقتصادي قليلة جدًا."

وعن نقل وتوطين التقنية لاحظ الدكتور سعيد الشيخ أنها وردت في التقرير بصفة عامة تحت اسم الجهات المستفيدة، وأدرج عدد من الجهات الحكومية، مثل: وزارة البترول، ووزارة البلديات، وهكذا، ولم يتم التوضيح إن كان ذلك من خلال عقود مبرمة لإجراء هذه الأبحاث، أم أنها استنتاج المدينة بأن نتائج هذه البحوث سوف تكون مفيدة لتلك الجهات.

وزاد قائلاً "إذا كانت هذه الجهات المستفيدة قد تم التعاقد معها مقابل عائد مادي، كان على المدينة أن تبين ذلك من خلال جداول تشير فيها إلى العائد المالي حسب المجال البحثي، حتى يتم التعرف على العائد الاستثماري للبحوث ومردوده على الاقتصاد الوطني وبما يترتب عليه توجيه البحوث نحو ما يتواكب مع خطط التنمية الاقتصادية للبلاد."

د.المنيف يطالب بمعلومات عن إيرادات المدينة الذاتية وكيفية صرفها

وامتدح الدكتور عبد الله المنيف توصية اللجنة التي طالبت فيها مدينة الملك عبدالعزيز برفع مستوى وحجم ظهورها التوعوي والإعلامي إلا أنه عزا قلة ظهورها الإعلامي إلى واقع ما تقوم به المدينة من أبحاث بعضها قد يكون ذا طبيعة سرية.

وأشار إلى أن ما نص عليه التقرير بأن كل برنامج من برامج المدينة يندرج تحته الجهات المستفيدة، وهنا طرح المنيف عدة تساؤلات قائلاً: ماهي هذه الاستفادة؟ وهل هذه الجهات تقوم بتمويل هذه البرامج؟ أو تساعد في ذلك؟ وكم مقدار التمويل؟، وطالب بمعلومات عن مقدار الإيرادات الذاتية من هذه البرامج وكيفية صرفها.

ولفت النظر إلى أن التقرير يزخر بأسماء مراكز للبحوث في مجالات شتى، وذكر إنجازات استفادت منها جهات كثيرة ولم يفصل في ذكر إنجازات متحققة في الواقع. كما طالب بإشراك جهة استشارية من داخل المملكة، مثل الجامعات لتقييم أداء المدينة لترى هل ما تحقق على أرض الواقع يوازي ما صرف عليها، وكيفية التصحيح؟.

د.سامية بخاري تتساءل عن كيفية تنويع مصادر الدخل للمدينة

من جهتها طالبت عضو المجلس الدكتورة سامية بخاري اللجنة بأن تذكر في توصياتها أمثلة عن كيفية تنويع مصادر الدخل، وأن تسهم بإعطاء أفكار لمصادر دخل أخرى يمكن أن تعتمدها المدينة، مثل إنشاء وقف استثماري لدعم وتمويل برامج المدينة، والاعتماد على القطاع الخاص، واقترحت أن تدرس المدينة كيفية الاستفادة من تمويل القطاع الخاص؛ وذلك بتوجيه جزء من أبحاثها إلى أبحاث صناعية تخدم القطاع الخاص.

د. آل مشيط تتساءل عن خطة المدينة لتحقيق مزيد من التقدم في صناعة الطائرات

من جهتها أشادت عضو الدكتورة منى آل مشيط بإطلاق أول طائرة من إنتاج سعودي (انتنوف آيان١٣٢) الذي صُنِعَ النموذج الأول منها بشراكة بين مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وشركة أنتنوف الأوكرانية لتصنيع الطائرات وتمتلك المملكة (٥٠٪) من الملكية الفكرية، وإنتاجها يكون بالتوازي بين المملكة وأوكرانيا بمشاركة مهندسين سعوديين وأوكرانيين.

ورأت أن هذا التحالف الذي أنتج الطائرة السعودية الأولى وأتى بمبادرة من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية يؤكد ضرورة اعتماد المملكة بشكل أكبر على أبنائها وتوسيع قاعدة شراكاتها الخارجية، وتساءلت عن خطة المدينة في تحقيق مزيد من التقدم في صناعة الطيران وعقد اتفاقيات مع بعض الدول المتقدمة في هذا المجال.

وشددت الدكتور منى آل مشيط على أهمية المحافظة على العنصر البشري من الباحثين والباحثات الذين هم الاستثمار الحقيقي للعلوم

والتقنية وضمان بقائهم ضمن كادر المدينة وعدم تسربهم إلى قطاعات غير بحثية بسبب الرواتب والمزايا.

وقالت: إن البحث العلمي هو المحرك لنقل وتوطين العلوم والتقنية وزيادة الدعم الحكومي للمؤسسات البحثية وعلى رأسها المدينة من خلال استمرارية الدعم المالي الكافي وتوفير وظائف سنوية بحثية، والتأكيد على مساهمة المدينة الفاعلة في توطين المحتوى المحلي لتقنيات العلوم والتقنية في المملكة، وهو ما يحقق رؤية المملكة ٢٠٣٠."

د. الخنيزي يدعو إلى القيام بأبحاث تتناول مشكلات السكن والمياه والأمراض الوراثية والسرطانية

وأشار عضو المجلس الدكتور محمد الخنيزي إلى المهمة التي أوكلت إلى المدينة وتتمثل في إجراء البحوث العلمية التطبيقية لخدمة التنمية وتقديم المشورة العلمية، والمشاركة في إعداد الخطط الوطنية، ووضع الاستراتيجيات اللازمة لتنفيذها، والاستثمار في تطوير التقنية وتجهيزها التجاري، إلا أن العضو لاحظ خلو التقرير من أي استراتيجية، أو مشاركة للمدينة في تطوير التقنية وتجهيزها التجاري.

ودعا المدينة إلى القيام بأبحاث حول العديد من المشكلات التي تواجه المجتمع مثل السكن والمياه والزراعة وكثرة النفايات، والأمراض الوراثية وأمراض السرطان، ومشكلة النقل والمواصلات وزحف الرمال مشيداً بما قامت به المدينة من بحوث حول الفضاء والطاقة النووية وأبحاث الطاقة الشمسية.

م. الضراب: نحن بحاجة إلى حلول إبداعية واقتصادية لمواجهة شح المياه

من جانبه نوه عضو المجلس المهندس عبد الله الضراب بجهود المدينة في نقل وتوطين التقنية من خلال المراكز التابعة لها، مثل مراكز تميز الفضاء، وتطبيقات الاتصالات، وأمن المعلومات، وتقنيات الاستشعار بموجات المايكروويف، والمراكز الوطنية للتقنيات المتناهية الصغر (النانو)، والبناء والتشييد، والبتروكيماويات، والفيزياء التطبيقية، والبترول والغاز، والطاقة الشمسية، ومعالجة وتحلية المياه.

وأشار إلى أن المملكة تعاني من ندرة في مواردها الطبيعية من المياه القابلة للاستخدام، إضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة خلال موسم الصيف مما يزيد من استهلاك الماء، والكهرباء، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذل والمبالغ الطائلة التي تنفق لتحلية مياه البحر ونقله لبعض المدن، إلا أن الاحتياج لا يزال أكثر مما هو متاح.

وشدد في مداخلته على ضرورة أن يكون الماء من ضمن الأولويات في البحث العلمي، وأن يشمل ذلك تطوير حلول إبداعية واقتصادية مناسبة تساعد على إعادة استخدام الماء داخل الوحدات السكنية الصغيرة ووسائل تقنية تسهم في الاستفادة المثلى من كل قطرة ماء خصوصًا في المجال الزراعي.

ودعا إلى أن تتظافر الجهود بين المدينة والجهات التعليمية لتنمية المهارات العلمية، واستقطاب المبدعين بالإضافة إلى التنسيق مع مراكز الأبحاث العلمية الوطنية سواءً في الجامعات، أو الجهات الحكومية لتحقيق التكامل وتفادي الازدواجية في الأعمال البحثية. مؤكداً على أنه إذا اكتسبت المدينة ثقة القطاع الخاص فلن يتردد في دعمها ماليًا.

هيئة الري
جهود متواصلة
وجدوى اقتصادية
تحتاج لتخصيص

طرح عدد من أعضاء مجلس الشورى خلال مناقشة المجلس في جلسته الحادية عشرة من أعمال السنة الأولى للدورة السابعة التقرير السنوي لهيئة الري والصرف بالأحساء للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ، عدة مقترحات لتحسين وتطوير أداء الهيئة، وشملت تلك المقترحات تعميم نشاطات الهيئة على مختلف مناطق المملكة، وتخصيص جزء من أنشطتها ذات الجدوى الاقتصادية.

وبعد أن تلاه معالي رئيس لجنة المياه والزراعة والبيئة معالي المهندس عباس بن أحمد هادي تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة، وتوصياتها بشأن التقرير السنوي لهيئة الري والصرف أشار عضو المجلس الدكتور محمد القحطاني أشار إلى وجود قرارات مهمة صدرت عن مجلس الشورى تصب معظمها في تحسين أداء عمل الهيئة، ومنها القرار رقم (٢/ ٣) وتاريخ ٢١/ ٤/ ١٤٣٤هـ، حيث نص في الفقرة (٢) منه على دعم برامج الهيئة وأنشطتها المتعلقة بالحفاظ على البيئة الزراعية، وإعادة تأهيل الوضع الاقتصادي للمزارع الواقعة تحت إشرافها، وتحسينه وفق رؤية تركز على تطوير برامج الإرشاد الزراعي، وتحديث البرامج التشغيلية والإدارية ذات العلاقة بتقنين وتوزيع المياه بما يُحفز على الترشيد في استخدامها واستغلالها الاستغلال الأمثل.

د. محمد القحطاني: هناك قرارات تسهم في تحسين أداء الهيئة لم يوضح التقرير ما تم بشأنها

وبيَّن أنه أورد هذا المثل كمثال على قرارات أخرى لم يوضح في التقرير ماذا تم بشأنها من قبل الهيئة. مطالباً اللجنة بالتأكيد على الهيئة بضرورة تزويد المجلس في تقاريرها القادمة بما اتخذته م إجراءات لتفعيل تلك القرارات، أو التأكيد عليها في توصيات جديدة.

عضو المجلس معالي الدكتور سعد الحريقي أشار من جانبه إلى وجود العديد من البحوث العلمية المتعلقة بالنخيل والتمور المتوفرة في المملكة؛ إلَّا أن الإشكالية تكمن في تفعيل تلك البحوث، ووضعها في مراكز معلومات موحدة للاستفادة القصوى منها.

د. سعد الحريقي يقترح التوسع في الصناعات التحويلية للتمور

ولفت النظر إلى أن مصنع تعبئة التمور في محافظة الأحساء الذي يتبع هيئة الري والصرف ويستقبل (٢٥) ألف طن سنويًا من تمور المزارعين لم يستطع حتى الآن مجاراة نظيراته من مصانع التمور في المملكة في تعبئة التمور والصناعات التحويلية للتمور، على الرغم من المردود الاقتصادي للصناعات التحويلية للتمور، مثل: الدبس، والمحاليل السكرية، والكحول الطبية، والخل، ومادة تحلية وتغذية منتجات الألبان والعصائر، وغيرها. واقترح أن تقوم هيئة الري والصرف بدراسة قيام مصنع تعبئة التمور في التوسع بنشاطه ليشمل الصناعات التحويلية للتمور، لما في ذلك من مردود اقتصادي كبير.

أ. عبدالعزيز المتحمي يرى تحويل الهيئة إلى هيئة وطنية تعم خدماتها جميع المناطق

بدوره اقترح عضو المجلس الأستاذ عبد العزيز المتحمي تحويل الهيئة إلى هيئة وطنية تقوم بخدمة شاملة لكافة مناطق المملكة المماثلة، وعدم حصر مهام الهيئة على محافظة الأحساء فحسب.

وقال: إن مناطق القصيم، والمدينة المنورة، وبيشة، وينبع، ذات مخزون زراعي كبير خاصة في مجال التمور، ولها أهمية كبيرة على الأمن الغذائي.

وطالب عضو المجلس الدكتور ثامر البراك بدراسة خصخصة مشروعات الهيئة التي تتمثل في مصنع التمور، ومصنع الخرسانة. للاستفادة منها بشكل أكبر.

ولفت النظر إلى أن تقرير اللجنة أظهر أن لدى الهيئة مشروعات تقع خارج مهمتها الرئيسة في نقل مياه الري والصرف، ورفع الكفاءة الحقلية مشيراً إلى أن هذه المشروعات بالإمكان أن يكون لها جدوى اقتصادية.

تطبيقات على الأجهزة الذكية لتبسيط المعلومة للحاج .. وإنشاء ملاحق للحج في سفارات المملكة

عقد مجلس الشورى جلسته العادية التاسعة للسنة الأولى من الدورة السابعة يوم الأربعاء ١٣ / ٤ / ١٤٣٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ.

وقد جرى خلال الجلسة مناقشة تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن التقرير السنوي لوزارة الحج والعمرة (وزارة الحج سابقا) للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ.

وبعد أن تلا رئيس لجنة الحج والإسكان والخدمات المهندس مفرح بن محمد الزهراني تقرير اللجنة وتوصياتها، بشأن تقرير وزارة الحج والعمرة أتيح المجال لعدد من أعضاء المجلس للمداخلة على التقرير، حيث أبدى عضو المجلس الدكتور عبد العزيز الحرقان عدم تأييده التوصية الخامسة للجنة التي تنص على تأسيس شركة حكومية تختص بأعمال الحج.

د.عبدالعزيز الحرقان لا يؤيد إنشاء شركة حكومية تختص بأعمال الحج

وعلل عدم تأييده للتوصية بأن هذا القطاع ليس خاليًا حتى تتدخل الوزارة في تأسيس شركة، فحسب التقرير يوجد ثلاثة آلاف شركة موزعة على ثلاث وستين دولة، إضافة إلى مئتي شركة متخصصة في أعمال الحج داخل المملكة.

وفي موضوع آخر اقترح الدكتور عبد العزيز الحرقان على الوزارة نشر المعلومات الإحصائية المتعلقة بالحج والعمرة، وتوزيعها على المؤسسات والجهات المعنية، وإيجاد برامج وتطبيقات على الأجهزة الذكية تبسط المعلومة للحاج، وتوفر أكبر قدر ممكن من التعليمات والتوجيهات والإرشادات المرتبطة بالحج.

د.الكريديس يقترح افتتاح ملاحق لشؤون الحج في سفارات المملكة

من ناحيته اقترح عضو المجلس الدكتور منصور الكريديس افتتاح مكاتب أو ملاحق لشؤون الحج والعمرة في قنصليات وسفارات المملكة العربية السعودية في الدول التي تفد منها أعداد هائلة من الحجاج والمعتمرين، بحيث يكون للمملكة حضور إعلامي وتوعوي في هذه القنصليات للرد على تساؤلات واستفسارات الزوار الذين يفدون للمملكة للحج والعمرة.

أما عضو المجلس الدكتور محمد خشيم فقد رأى أن من الصعوبات التي تواجه الوزارة وتحاول التصدي لها ضربات الشمس، والإجهاد الحراري في موسم الحج، خاصة أن السنوات الثلاث القادمة سيكون موسم الحج في فصل الصيف.

د. محمد خشيم : ضربات الشمس تحد يواجه الحجاج خلال السنوات القادمة

وقال: إن الوزارة ذكرت في تقريرها أن هذا الموضوع يتطلب تظافر جهود عدد من الوزارات مثل وزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة الصحة، والهيئة العليا لتطوير مكة المكرمة والمشاعر المقدسة، وأنها رفعت خطة بذلك للجنة الحج العليا، ولما لهذا الموضوع من أهمية ولأنه قد يؤدي – لا سمح الله – لزيادة عدد الوفيات في موسم الحج أقترح أن تؤكد اللجنة ضمن توصيتها الأولى على هذا الموضوع بدعم البنية التحتية في مشعري منى، وعرفات، وضرورة متابعة الوزارة مع الجهات ذات العلاقة للتأكد من أن كل وزارة تقوم بتنفيذ مهامها وخططها، وتزويدها بالميزانية اللازمة لذلك والتي تبدأ بتثقيف الحجاج على متن الطائرات، وأماكن وصولهم وتواجدهم وتوزيع برادات المياه في المشاعر، وتظليل أماكن تجمع الحجاج –ما أمكن ذلك– واستخدام مظلة الرأس الواقية من أشعة الشمس.»

د.أحمد الزيلعي: زيادة عدد الحجاج يتطلب البناء الرأسي في منى

من جانبه أشار عضو المجلس الدكتور أحمد الزيلعي إلى أنه قد تقدم قبل بضع سنوات بتوصية إضافية تنص على البناء الرأسي المتعدد الأدوار فوق جبال منى، وترك سهل منى مفتوحًا للحجاج، خاصة الذين يأتون من مكة ليلًا للمبيت في منى حتى الفجر، وهؤلاء يقدَّرون بنصف مليون حاج، ولكن المجلس لم يوافق على هذه التوصية.

ورأى د.الزيلعي أن الظروف في المرحلة المقبلة ستكون أكثر إلحاحًا للذهاب إلى خيار البناء الرأسي، فرؤية المملكة ٢٠٣٠ تتجه إلى زيادة أعداد الحجاج لإتاحة الفرصة لكثير من المسلمين الذين يتشوقون إلى أداء فريضة الحج بيسر وسهولة. وأكد أن اقتراحه يؤيده تجربة حيَّة متمثلة في العمائر الست القائمة حاليًا في منى، فهي نظيفة وصحية، وحولها ساحات رحبة للجلوس والحركة، وتتسع العمارة الواحدة منها لحوالي ٢٥ ألف حاج. أي أن كل عمارة تعادل مالا يقل عن عشرين مخيمًا، ورأى أن ثقافة الإيواء في منى يجب أن تتغير من البناء السطحي إلى البناء الرأسي المتعدد الأدوار.

د.سامية بخاري تقترح إعادة النظر في الهيكل التنظيمي

وتناولت عضو المجلس الدكتور سامية بخاري تقرير وزارة الحج والعمرة من جانب إداري حيث اقترحت إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للوزارة خاصة في ضوء تغيير السياسات المالية والاقتصادية الراهنة.

وأشارت إلى أن الدراسات حددت أن الوقت الزمني المناسب للحكم على الهيكل التنظيمي لا يقل عن ثلاث سنوات، وحيث مضى أكثر من ثماني سنوات على هذا الهيكل التنظيمي، ولم يتم سد الفجوة في التشكيل الإداري بين الوظائف المتوفرة والوظائف المطلوبة، فإن هذا يشير إلى وجود عيوب تنظيمية في الهيكلة أو ما يسميه البعض (تضخمًا في حجم الهيكل التنظيمي).

عضو المجلس الأستاذ عبد العزيز المتحمي أعرب عن أمله في أن تكون لوزارة الحج والعمرة خططًا استراتيجية مختلفة من خلال الخبرات المتراكمة في السنوات الماضية ومسؤوليتها عن برامج المشاعر المقدسة.

المتحمي: تكلفة الأراضي لحملات الداخل لن تمكن المواطن من دفع تكلفة الحج

ولاحظ عدم وجود آلية واضحة فيما يخص توزيع الأراضي وتكلفتها الباهظة والمتزايدة سنة بعد سنة خاصة لحملات حجاج الداخل، مما تسبب في عدم قدرة كثير من المواطنين على دفع تكاليف الحج، وإيجاد مشكلات من أهمها تسلل حجاج غير نظاميين، مما يؤثر سلبًا على الخطط التشغيلية للدولة والسياسات والاستراتيجيات للجهات المعنية.

وشدد عضو المجلس الدكتور إياس الهاجري على الحاجة المستمرة لتقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين، والعمل على تطويرها وتقييمها، مما يتطلب معه وجود مؤشرات أداء دقيقة وشاملة، وهذا ما يفتقر إليه التقرير.

د. إياس الهاجري يدعو لقياس معدلات انتظار الحاج في منافذ الدخول

وطالب بأن تشمل هذه المؤشرات معدلات انتظار الحاج في المنافذ، ومعدل الوقت الفعلي في إصدار التأشيرة، ومعدلات لقياس أداء حركة السير، وأخرى لقياس مستوى النظافة، والصحة، والسلامة، والسكن. واقترح الدكتور الهاجري في هذا السياق على الوزارة التعاقد مع إحدى الجهات المتخصصة لتقوم بقياس مستوى الرضا لدى الحجاج بناءً على مقاييس وأسس علمية.

تساؤلات عن أسباب تأخر وزارة البيئة والمياه والزراعة في تفعيل الاستثمار الزراعي في الخارج

م. عباس بن أحمد هادي
رئيس لجنة المياه والزراعة والبيئة

هيمنت سوسة النخيل، والاهتمام بالبحوث في مجال المياه، وتداخل الاختصاصات بين وزارة الشؤون البلدية والقروية والهيئة العامة للغذاء والدواء في مجال مراقبة المنتجات الزراعية، والاستثمار الزراعي في الخارجي، على اهتمامات أعضاء مجلس الشورى أثناء مناقشة المجلس التقرير السنوي لوزارة البيئة والمياه والزراعة للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ، وذلك خلال جلسته العادية التاسعة من السنة الأولى للدورة السابعة التي عقدها يوم الأربعاء ١٣ / ٤ / ١٤٣٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وبعد أن تلاه رئيس لجنة المياه والزراعة والبيئة معالي المهندس عباس بن أحمد هادي تقرير اللجنة، وتوصياتها بشأن الموضوع تم طرح التقرير للنقاش حيث استهل عضو المجلس الأستاذ عساف أبوثنين المداخلات لافتاً النظر إلى أن هناك عوامل عديدة ساعدت في انتشار ظاهرة انتقال النخيل المصابة بسوسة النخيل من منطقة إلى أخرى، مطالباً بإيجاد خطة وطنية لمحاربة سوسة النخيل تشارك فيها وزارة الداخلية، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، والجهات الأخرى المساندة لعمل وزارة البيئة والمياه والزراعة.

لـ.ط. عبد الله السعدون: ظواهر التصحر والجفاف تتطلب أساليب متطورة لمواجهتها

ولاحظ أن تقرير قد أكد تراجع العمل البحثي في المركز الوطني لبحوث الزراعة والثروة الحيوانية، وتساءل قائلاً " كيف تستطيع الوزارة معالجة انتشار سوسة النخيل ومركزها الوطني للبحوث والزراعة بهذا الوضع؟."

وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment, Water & Agriculture

من جانبه قال عضو المجلس اللواء متقاعد عبد الله السعدون: إن ما تعيشه مناطق المملكة من ظواهر التصحر، والجفاف، والزحف الصحراوي سببه ظاهرة الرعي الجائر في المناطق الرعوية، والزحف العمراني، وقطع الأشجار، والاحتطاب غير المنضبط.

واقترح بأن تشارك القطاعات المختلفة في إعادة الحياة الزراعية إلى بلادنا، وأن تعمل الوزارة على اتباع أساليب متطورة في إعادة الحياة النباتية للصحراء من خلال رش البذور بالطائرات بارتفاعات منخفضة، وفي مناطق معينة، وأوقات محددة.

واستشهد اللواء السعدون في موضوع آخر بالتحذير الذي أطلقته الأمم المتحدة قد في وقت سابق عن شح المياه على مستوى العالم وخاصة في منطقتنا التي قد تستنزف مخزونها الاستراتيجي من المياه خلال السنوات العشرين القادمة. مطالباً بأن يكون للمياه الأولوية في الأبحاث والتطوير، وأن نحسن من استخدامها، والعمل على إعادة تدويرها، وتقليل تكاليف تحلية المياه عن طريق الطاقة النظيفة وخصوصاً الطاقة الشمسية.

وطرح عضو المجلس الدكتور فيصل العماج في بداية مداخلته عدة تساؤلات على اللجنة بدأها بقوله» ما هي الإجراءات التي تتخذ في حق القائمين على المزارع المخالفة؟» ثم انتقل إلى تساؤل آخر عن كيفية التعامل

د.فيصل العماج: كيف تتعامل الوزارة مع منتجي الأغذية الخطرة والملوثة؟

مع أصحاب هذه المزارع خاصةً الذين يرفضون دخول مندوبي الوزارة فيها؟ وعن كيفية منعهم من الاستمرار في جلب منتجاتهم الخطرة إلى الأسواق؟.

ولاحظ د. العماج وجود ازدواجية في المهام بين البلدية والهيئة العامة للغذاء والدواء في مراقبة وتحليل المنتجات الزراعية الغذائية والتأكد من خلوها من المبيدات الضارة، مما يتعارض -بحسب رأيه- مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي تهدف إلى رفع كفاءة الإنفاق العام، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والحد من الهدر.

ورأى أن الحل يكمن في إمكانية النظر في فصل برامج صحة البيئة التي تتعلق بمراقبة المنتجات الزراعية الغذائية الموجهة للاستهلاك الآدمي من وزارة البلديات، وإلحاقها بالهيئة العامة للغذاء والدواء، على أن يسبق ذلك دراسة وافية لجميع جوانب الموضوع من الجهات ذات العلاقة، وأن تتضمن الدراسة فرض عقوبات رادعة للمخالفين إن لم توجد، وآلية لتنفيذها.

م.مفرح الزهراني يطالب بمعلومات عن مبادرة الاستثمار الزراعي

عضو المجلس المهندس مفرح الزهراني لم ير مناسبة توصية اللجنة الثانية التي طالبت فيها وزارة الزراعة بالالتزام بتفعيل الأمر السامي فيما يخص مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي في الخارج؛ مبيناً أنه لا يمكن التأكيد على جهة تنفيذية بتنفيذ أمر سام صادر لتلك الجهة، وقال: إن الأولى أن نطلب من الجهة أن تضمّن في تقريرها ما تم في هذا المشروع منذ ثمان سنوات، متمنيًا من اللجنة الاستفسار من الوزارة عن حال هذا المشروع، وبيان ذلك عند عرض وجهة نظرها.

أسامة الربيعة: ٧ قرارات لتفعيل مبادرة الاستثمار الزراعي في الخارج

واتفق عضو المجلس معالي الأستاذ أسامة الربيعة مع المهندس الزهراني حيث رأى أن هذه التوصية لا يجب أن تكون فقط للالتزام بالتفعيل، لكن -وبحسب رأيه- كان على اللجنة دراسة أسباب تأخر الوزارة في تفعيل ما صدر من أوامر وقرارات بلغت في مجملها سبعة أوامر وقرارات بعضها مضى عليه تسع سنوات.

ودعا اللجنة إلى دراسة وتقييم ما تم من مبادرات محدودة في هذا المجال خصوصاً في ظل احتياج المملكة المتزايد لمحاصيل الأعلاف والحبوب، ومشروعات الإنتاج الحيواني التي تستهلك كميات كبيرة من المياه. وأن توصي اللجنة بما يسهم في دفع الوزارة إلى تشجيع الاستثمارات الزراعية السعودية في الخارج.

من جهته استغرب عضو المجلس الدكتور عدنان البار محدودية الجوانب المتعلقة بالبيئة التي تضمنها تقرير الوزارة على الرغم أن الجوانب البيئية أشمل وأعم من ذلك بكثير، وأكد أهمية الاهتمام بالبيئة وتحسين عناصرها المختلفة بشكل مستدام، والتأكد من مراقبة واقع البيئة وسلامته في كل ما يحيط بالإنسان من ماء، وهواء، ويابسة، وفضاء خارجي، وكل ما تحتويه هذه الأوساط من جماد، ونبات، وحيوان، وأشياء مختلفة من طاقة، ونظم، وعمليات طبيعية، وأنشطة بشرية.

د.عدنان البار على الوزارة تضمين تقاريرها خططها للاهتمام بالبيئة

وطالب الوزارة بالعمل على حماية البيئة من التلوث، ومتابعة آليات وفعاليات التصدي للكوارث البيئية، ووضع المعايير ومتابعة تنفيذها، والتأكد من آليات الرقابة والمحاسبة، ومتابعة تطبيق ضمانات حماية البحار وفقاً للقوانين الصادرة في هذا الصدد، ودعا الوزارة إلى تضمين تقريرها خطة عملها وفقاً لما أُنيط بها من مهام في حماية البيئة.

من جهتها طالبت عضو المجلس الدكتور عالية الدهلوي اللجنة بتقديم توصية تطالب فيها الوزارة بالاستعانة بالعنصر النسائي خاصةً ضمن كوادرها البشرية بعدما اشتمل اسم الوزارة على اسم (البيئة)، مشيرة إلى وجود العديد من الكوادر النسائية المتخصصة في البيئة يحملن مؤهلات عليا في تخصصات العلوم البيئية وبحوثها، مما قد يسهم بشكل إيجابي في عمل الوزارة.

د.عالية الدهلوي: الفرصة متاحة أمام المرأة للعمل البحثي في قطاع البيئة والزراعة

ورأت أن قطاع الزراعة الحالي لديه العديد من الفرص الوظيفية التي تناسب عمل المرأة، مثل وجود العديد من المشروعات البحثية التي تعنى بالحيوانات والنباتات، وكذلك وجود العديد من المختبرات المتخصصة.

هيئة الولاية على أموال القاصرين بدون إستراتيجية استثمارية

أ.عبدالعزيز بن عبدالكريم العيسى
رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية

أبدى أعضاء مجلس الشورى خلال جلسته العادية العاشرة للسنة الأولى من الدورة السابعة التي عقدها يوم الاثنين ٢٥/ ٤/ ١٤٣٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ اهتمامهم بما تضمنه تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقارير السنوية للهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم للأعوام المالية (١٤٣٤/ ١٤٣٥هـ) (١٤٣٥/ ١٤٣٦هـ) (١٤٣٦/ ١٤٣٧هـ)، وذلك بعد أن تلاه رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالكريم العيسى تقرير اللجنة.

د. سامية بخاري: معرفة أصحاب الأرصدة الراكدة قبل نقلها للهيئة

فقد دعت عضو المجلس الدكتورة سامية بخاري اللجنة إلى ضرورة التأني وعدم الاستعجال في المطالبة في إحدى توصياتها بنقل قاعدة بيانات الحسابات الراكدة في مؤسسة النقد العربي السعودي إلى الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين.

ورأت أن على مؤسسة النقد أن تقوم قبل ذلك بمحاولة جادة لمعرفة أصحاب الأموال وإعادة أموالهم إليهم، مشيرة إلى أن معلومات الحسابات الراكدة تصل إلى مؤسسة النقد دون أسماء وأرقام هوية أصحابها انطلاقًا من قانون البنوك في الحفاظ على سرية معلومات العملاء.

واستحسنت أن تقوم اللجنة بإضافة توصية بالنص الآتي: "سرعة قيام الهيئة بإعداد اللائحة التنفيذية لأعمالها"، مشيرة إلى أن نظام الهيئة نص في مادته "الرابعة" على أن يتولى مجلس إدارة الهيئة إعداد اللائحة التنفيذية لهذا النظام. وطالبت بأن تتضح في اللائحة الضوابط اللازمة

الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين و من في حكمهم
General Commission For The Guardianship Of Trust Funds For Minors And Their Counterparts

للاستثمار وطرق إعادة الأموال تحت يد الهيئة إلى ذوي الشأن متى زالت ولايتها وغير ذلك من أمور لها ضرورة لبيانها قبل البدء في الاستثمارات.

وتساءل عضو المجلس الدكتور خالد العقيل عن كيفية إنشاء شركة «ولاية» للاستثمار التابعة للهيئة دون وجود أرصدة أو معرفة لحجم الأموال ومصادرها.

ورأى أن ثمة غموض بخصوص حجم الأرصدة المتوفرة لدى الهيئة بينما يوجد هيكل إداري واستثماري.

د.خالد العقيل: كيف تنشئ شركة "ولاية" دون معرفة رأسمالها ومصادر أموالها؟

ولفت النظر إلى ما جاء في متن الصفحة الثالثة عشرة من التقرير ونصه: (ينبغي أن ينص الطلب في الأحكام القضائية ذات العلاقة بأن الاختصاص للهيئة بدلا من بيوت المال)، ورأى في هذه العبارة الشاملة تجاوز لاختصاصات الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم الواردة في المادة الثانية من النظام الموضحة على الصفحة الثالثة من تقرير اللجنة".

وبين أن موارد بيت المال في الإسلام متعددة منها أموال الزكاة والصدقات وأموال الجزية وأموال الخراج وهي الضرائب التي تفرض

على الأرض وأموال الغنائم والأنفال والهدايا التي تقدم إلى عمال الدولة والأموال الضائعة ومواريث مَن مات مِن المسلمين بلا وارث.

الدكتور محمد القحطاني يتساءل عن تباين في قيمة العقود التشغيلية

أما عضو المجلس الدكتور محمد القحطاني فقد لاحظ في جدول العقود التشغيلية مع شركات وطنية متخصصة القيام بأعمال نظافة للمبنى (٢) عمال فقط، وقيمة العقد (٢١،٥٠٠) ومدته ثلاثة أشهر، وكذلك القيام بأعمال نظافة للمبنى (٦) عمال فقط، وقيمة العقد (١٥٠) ألف ريال؛ وتساءل عن سبب هذا التباين في قيمة العقود بينما نظافة المبنيين.

ولفت عضو المجلس الأستاذ محمد العجلان النظر إلى أن من مبررات تأخر رفع الهيئة لتقاريرها السنوية أنها كانت في مرحلة التأسيس، مشيراً إلى المادة أن «التاسعة والعشرين» من نظام مجلس الوزراء كانت صريحة حيث نصت على ضرورة رفع الجهة الحكومية تقريرها السنوي خلال ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية.

وبيَّن أن نظام الهيئة صدر عام ١٤٢٧هـ وصدر الأمر السامي بتعيين أول رئيس لها في ١٤٣٣/٩/١٢هـ، كما صدر قرار مجلس الوزراء في ١٤٣٥/٦/٧هـ بتكوين مجلس إدارتها فمنذ تعيين أول رئيس لها وهي تباشر مهامها، مما كان ينبغي عليها رفع تقريرها السنوي في حينه.

أ. العجلان: الهيئة تأخرت في رفع تقارير الأداء السنوي منذ إنشائها

ولاحظ العجلان أن التقرير لم يشر إلى ما تم اتخاذه حيال إنفاذ الأمر السامي الذي صدر بتاريخ ١٤٣١/٣/٢١هـ فيما يتعلق بوضع إستراتيجية شاملة تتضمن الخطط الاستثمارية وأن يتم رفعه خلال ستة أشهر من تاريخه.

من جهته لاح عضو المجلس الأستاذ عبد العزيز المتحمي ارتفاع تكلفة عقود المصاريف التشغيلية، واستشهد بإجمالي تكلفة قيمة عقود التقنية التي بلغت ما يقارب (٢٥) مليون ريال. وتساءل "هل الهيئة بطبيعة عملها واختصاصاتها تحتاج إلى كل هذه العقود التشغيلية في مجال التقنية؟.

أ.المتحمي يطالب بمراجعة العقود التشغيلية والفرص الاستثمارية للهيئة

وأكد أهمية وجود خطط إستراتيجية واضحة للاستثمار وتقييم الفرص الاستثمارية ونسبة المخاطر، كما تساءل عن مشاركة الهيئة مع صندوق الاستثمارات العامة في مشروع توسعة خادم الحرمين الشريفين لتطوير المناطق حول المسجد النبوي، حيث لم يتم تحديد نوعية المشاركة، وهل هي لتحقيق عائد استثماري؟ وكم نسبة المخاطر والعائد المتوقع للاستثمار؟، وطالب بمراجعة إبرام العقود التشغيلية والفرص الاستثمارية للهيئة.

أما عضو المجلس الدكتور صالح الشهيب فرأى أن إنشاء الهيئة لشركة متخصصة في الاستثمار باسم (شركة ولاية)، يوجب معه الاستفادة من تجارب بعض المؤسسات الحكومية، مثل شركة (حصانة) في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والشركة الرائدة في المؤسسة العامة للتقاعد خاصة فيما يتعلق بالحوكمة والهيكلة الإدارية.

د.الشهيب: "ولاية" لا بد أن تستفيد من (حصانة) والشركة الرائدة

وأشار الأستاذ إبراهيم المفلح إلى صدور أمر سام في شهر ربيع ثاني من عام ١٤٣٧هـ ينص على مراجعة نظام الهيئة ووضع سياسة واستراتيجية للاستثمار خلال ستة أشهر من تاريخه، إلا أن التقرير لم يتضمن أي سياسة واضحة للاستثمار، وأعرب عن أمله في أن يشتمل التقرير القادم على إستراتيجية خاصة بالاستثمار، كما اقترح أن يضاف إلى اختصاصات الهيئة احتساب الزكاة المستحقة شرعًا ودفعها للجهة المختصة.

أ. إبراهيم المفلح يقترح أن يضاف إلى اختصاصات الهيئة احتساب الزكاة المستحقة شرعًا ودفعها للجهة المختصة

شوريون: ما هي البرامج التي قدمتها وزارة الخدمة المدنية لرفع انتاجية موظفي القطاع العام؟

م. محمد النقادي
رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية

تطوير انتاجية الموظفين في الجهات الحكومية، وتحديث نظام الخدمة المدنية، وشغل الوظائف الشاغرة في أجهزة الدولة التي تخضع لنظام الخدمة المدنية، كانت حاضرة في مداخلات أعضاء مجلس الشورى أثناء مناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية وتوصياتها بشأن التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ خلال الجلسة العاشرة من أعمال السنة الأولى للدورة السابعة التي عقدها مجلس الشورى يوم الاثنين ٢٥ / ٤ / ١٤٣٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

فبعد أن تلا رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية المهندس محمد النقادي تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية، استهل المداخلات عضو المجلس الدكتور أحمد الزيلعي الذي تساءل عن طبيعة عمل حملة الدكتوراه في غير العمل الأكاديمي بالجامعة، وذلك بعد أن لاحظ ما تضمن تقرير وزارة الخدمة المدنية من أن عدد المرشحين لشغل وظائف حكومية حسب الدرجة العلمية (دكتوراه - ماجستير) وعددهم (٢٩٥) مرشحًا.

وأشار إلى ما تضمنه الجدول رقم ٥ في التقرير بأن عدد وظائف الرجال (١١٩٥١) وظيفة مقابل (٨٠٨٢) وظيفة للنساء، ورأى أنها نسبة غير عادلة، وقال: إن الوظيفة للمرأة ستر لها، بل بعضهن عليهن مسؤوليات أكثر من مسؤوليات بعض الرجال.

المملكة العربية السعودية
وزارة الخدمة المدنية

د. الزيلعي لاحظ قلة أعداد الوظائف النسائية رغم أن مسؤوليات بعض النساء تفوق الرجال

ولفت الدكتور الزيلعي النظر إلى وجود (٢٥٤) ألف وظيفة شاغرة معتمدة في الميزانية بحسب ما ورد في تقرير الوزارة، وتساءل عن عدم شغلها، وأضاف متسائلاً: إلى متى يتكرر هذا العدد كل عام وعندنا خريجون وخريجات مضى على تخرج بعضهم عشر سنوات ولا زالوا ينتظرون التعيين؟.

من جانبه أشار عضو المجلس الدكتور عبد الله الجفيمان إلى أن وزارة الخدمة المدنية من الجهات الرئيسة في تنظيم العمل الحكومي، وهي مسؤولة بشكل مباشر عن الوضع الوظيفي القائم في الدولة من توظيف وتقويم للأداء.

ولفت النظر إلى أن من أهداف رؤية المملكة (٢٠٣٠) رفعٌ كفاءة الجهات، وهو هدف مفصلي في الرؤية، ومن مسؤولية وزارة الخدمة المدنية. مشيراً إلى أن كثيرًا من الصعوبات التي تواجهها الجهات الحكومية متشابهة في مضامينها مما يؤكد وجود خلل عام في نظام عمل الجهات الحكومية أدى إلى انخفاض في كفاءة أدائها.

د.الجغيمان: الخدمة المدنية تركز في أدواتها التقويمية للموظفين على الإجراءات على حساب الأهداف

ورأى الدكتور الجغيمان أن السبب في ذلك هو أن وزارة الخدمة المدنية تركز في أدواتها التقويمية للموظفين على الإجراءات على حساب الأهداف والانشغال بالأهداف الفرعية عن الأهداف الرئيسية، وعدم الاهتمام بتأهيل الكوادر البشرية تأهيلاً حقيقيًا يتناسب مع الاحتياجات الوظيفية المرتبطة بأهداف الجهة. كما أن الوزارة لم تفلح حتى الآن في إيجاد بيئة جاذبة ونظام للتحفيز مرتبط بالأداء.

د.عبد الله الحربي: (١٧) ألف موظف تركوا الخدمة إما بتقاعد مبكر، أو أسباب أخرى يستلزم الدراسة!!

وطالب عضو المجلس الدكتور عبد الله الحربي لجنة الإدارة والموارد البشرية بالتأكيد على قرار سابق للمجلس صدر في ١٤٣١/١/٢٥هـ ونصه :» أن تقوم وزارة الخدمة المدنية بالتنسيق مع الجهات الحكومية لوضع حلول جذرية للوظائف الشاغرة، والعمل على إشغال الوظائف الشاغرة المطلوب شغلها من قبل هذه الجهات».

ولاحظ أن نسبة كبرى من موظفي الدولة تقدر بـ (١٧) ألف موظف تركوا الخدمة إما بالتقاعد المبكر، أو أسباب أخرى، مما يستلزم دراسة وتوضيح من قبل الوزارة واللجنة. كما لاحظ أن من الصعوبات التي تواجهها الوزارة، غياب المعلومة الدقيقة، وعده دليلاً على أن الوزارة تعاني من فجوة معلوماتية وتقنية -بحسب رأيه- في حين أن المملكة خطت خطوات كبيرة في هذا المجال، ولا يمكن أن تغيب معلومات دقيقة عن الموظفين في عصر الحكومة الإلكترونية.

وقال في مداخلته: إن تقرير وزارة الخدمة المدنية لم يشر إلى أية مؤشرات للأداء يمكن على أساسها تقييم كفاءة أدائها في تحقيق هذه المهام، كما لم يأتِ في دراسة اللجنة أي ذكر للتوجهات الإستراتيجية المستقبلية للوزارة، حيث ابتدأت الدراسة بعرض الوضع الراهن في أعداد العاملين في الوزارة.

وأشار إلى شغور (٥٨٤) وظيفة في الوزارة في حين بلغ إجمالي الوظائف المشغولة (١٥٠٢)، وقال: إن الوظائف الشاغرة تمثل نسبة عالية تصل إلى ٢٨٪ من الوظائف المعتمدة، ولم توضح الوزارة في تقريرها أسباب عجزها في شغل هذه الوظائف على الرغم من توفر الاعتمادات المالية حسب ما ورد في الخطة التشغيلية المالية.

وتناول عضو المجلس الدكتور سعيد الشيخ في مداخلته أداء الموظف الحكومي مبيناً أن وزارة الخدمة المدنية قد صرحت في أكثر من مناسبة أن أداء الموظف الحكومي ضعيف.

د. الشيخ: غياب العدالة والمساواة والمحسوبية والمحاباة في الترقيات عوامل محبطة لموظفي القطاع العام

واستغرب أن الوزارة لم تتحمل جزءًا من مسؤولية أداء الموظف الحكومي، كما لم يشر تقريرها إلى أداء الموظف الحكومي، وإلى المبادرات والبرامج التي قدمتها الوزارة لرفع إنتاجية أداء الموظف.

واستند د.الشيخ على بعض الدراسات الأكاديمية واستطلاعات الرأي حول الوظيفة الحكومية وأداء الموظف العام؛ والتي ترجع معظمها أسباب ضعف الإنتاجية إلى غياب العدالة والمساواة، والمحسوبية والمحاباة في الترقيات، وقلة المكافآت والحوافز التشجيعية، مما يؤدي إلى الشعور بالإحباط لدى موظفي القطاع العام.

ودعا وزارة الخدمة المدنية إلى قياس أداء الموظف العام لاسيما أنها هي من تقوم باختياره عند تقديمه على برنامج جدارة واعتماد البرامج التدريبية والابتعاث، كما أقترح التأكيد على توصية سابقة للمجلس تنص على القيام بدراسات دورية لقياس أداء الموظف العام وإنتاجيته، والاستفادة من النتائج في تطوير الأداء والإنتاجية في القطاع الحكومي.

د.العتيبي يقترح إعادة هيكلة الوظيفة العامة وتوزيعها الجغرافي ويطالب اللجنة بسحب بعض توصياتها

عضو المجلس الدكتور عبد الله العتيبي طالب اللجنة بمبررات لتوصيتها الأولى التي طالبت بمنح وزارتي التعليم والصحة صلاحية التعيين على الوظائف التعليمية والصحية وفق الضوابط التي تضعها الوزارة.

وأكد أن مضمون هذه التوصية متحقق خاصة في مجال التعليم العالي، حيث تقوم الجامعات حاليًا بالإعلان عن وظائفها الأكاديمية وتطبق المعايير المنصوص عليها في النظام واللوائح المتعلقة بالتعيين.

واقترح الدكتور العتيبي على اللجنة سحب هذه التوصية حيث تتشابه مع توصية اللجنة في التقرير الماضي التي طالبت فيها وزارة الخدمة المدنية بإعطاء صلاحية التعيين والترقية من المرتبة "الثالثة عشرة" فما دون للجهات الحكومية وفق معايير منظمة لذلك.

كما رأى أن التوصية الرابعة للجنة متحققة، واقترح التأكيد عليها فقد سبق تقديمها على تقارير الوزارة وصدرت بقرار للمجلس رقم (١٩/١٤) بتاريخ ١٤٢٩/٤/٢٢هـ، ونصها في ثالثًا: قيام الوزارة باستقبال طلبات التوظيف في موقع الوزارة على شبكات الإنترنت والاحتفاظ بها لدى الوزارة بشكل دائم، وليس فقط عند الإعلان؛ وذلك لإشعارهم عند حصول فرصة للتوظيف وإعطاء نقاط للأقدمية إذا تساوت المؤهلات والخبرات.

وزاد الدكتور العتيبي في مداخلته قائلاً: إن عدد الموظفين المغادرين للخدمة حسب ما ورد في تقرير الوزارة بلغ (٢٢٣٢٣) موظفاً، ٢٥٪ منهم بلغوا السن النظامي، و٥٠٪ قدموا على التقاعد المبكر، والباقي أسباب متنوعة، مما يعني أن ٧٥٪ منهم غادروا الخدمة وهم قادرون على العمل.

وباستعراض الأهداف الإستراتيجية للوزارة لرؤية ٢٠٣٠؛ نجد أن الهدف الاستراتيجي الأول: تحسين ثقافة العمل الحكومي من خلال تفضيل الموظف العمل بقطاع الخدمة المدنية، والهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين رضا العملاء في الخدمة المدنية ورفع مستوى الارتباط. لذا؛ فإن الاستمرار في هذا النهج لمغادرة الموظفين لا يحقق الهدف الاستراتيجي للوزارة لخطتها مما شكل انحرافًا للمؤشر، ويحتاج إلى إعادة دراسة.

▼ د.أيمن فاضل: نظام الخدمة المدنية يحتاج لتحديث وتطوير ليتواكب مع المتطلبات الحالية

أما عضو المجلس الدكتور أيمن فاضل فقد أكد أهمية تحديث نظام الخدمة المدنية الذي مضى عليه أكثر من أربعين عاماً وتطويره ليتواكب مع متطلبات العصر الحديث.

وأبان أن الوزارة لها جهود في هذه المجال؛ إلا أنه لم يصدر حتى الآن النظام الجديد على الرغم من أن مجلس الشورى أوصى بالإسراع في إعداد وإقرار هذا النظام.

من جانبه دعا عضو المجلس الدكتور مساعد الفريان وزارة الخدمة المدنية إلى استطلاع رأي الجهات الحكومية المعنية في تطبيق ما يصدر بشأن الخدمة المدنية من لوائح وقواعد وقرارات، وأن تطلب منها تقديم مرئياتها وملحوظاتها والصعوبات التي واجهتها، ومقترحاتها للتغلب على تلك الصعوبات أو التعديلات، والإضافات التي تراها أو تقترحها لمواد تلك اللوائح والتعليمات.

▲ د.مساعد الفريان يدعو الخدمة المدنية لاستطلاع رأي الجهات الحكومية فيما يصدر عنها من لوائح وقرارات

تقرير وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لا يعكس التوجهات نحو التحول من المفاهيم الرعوية إلى المفاهيم الحقوقية والتنموية

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الحادية عشرة للسنة الأولى من الدورة السابعة التي عقدها يوم الثلاثاء٢٦ / ٤ / ١٤٣٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ،

تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية (وزارة الشؤون الاجتماعية سابقًا) للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ.

وبعد أن تلت نائب رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الدكتورة مستورة بنت عبيد الشمري – تقرير اللجنة وتوصياتها، استهل المداخلات على التقرير عضو المجلس الدكتور عبد العزيز الحرقان الذي طالب وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بعدم التعامل مع الأسر المنتجة كما لو كانوا أفرادًا يحتاجون إلى تبرع، مشددًا على ضرورة أن تحول هذه الأسر المنتجة إلى مؤسسات ناشئة، أوتضمهم ضمن اتحادات تجارية، بما يحقق استدامة مشاريعهم، مشيراً إلى أنه الجهة الحكومية لا يمكنها التعامل مع الأسر المنتجة كأفراد، وإنما يتم التعامل معها ككيان تجاري.

▲ الدكتور الحرقان: يجب ضم الأسر المنتجة في اتحادات تجارية بما يحقق استدامة مشاريعهم

وفيما يتعلق بتقنية المعلومات في الوزارة والجهات التابعة لها، تساءل الدكتور الحرقان هل الوزارة تستخدم هذه التطبيقات لتنفيذ أعمالها اليومية؟ أم تستخدمها لتقديم خدماتها للمواطنين في جميع مناطق المملكة؟.

وزارة العمل
والتنمية الاجتماعية
المملكة العربية السعودية

ورأى أنه من المهم أن تقوم الوزارة بالبحث والتواصل مع المحتاجين من كل المناطق، وحل المشاكل الاجتماعية بما يحقق أهداف خلق الوظائف المناسبة للجميع، وذلك من خلال تقنية المعلومات.

▼ ناصر الموسى: التأهيل المجتمعي أقل تكلفة وأكثر فاعلية في تقديم الخدمة المطلوبة

من جانبه رأى العضو المجلس الدكتور ناصر الموسى أن تقرير الوزارة لا يعكس التوجهات الجديدة التي تتبناها المملكة بشكل عام ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية بشكل خاص بشأن التحول من المفاهيم الرعوية إلى المفاهيم الحقوقية والتنموية.

وأشار إلى أن تقرير الوزارة لم يظهر أية توجهات لدى الوزارة حول التخفيف من الاعتماد على الأساليب العزلية في تقديم الخدمة التي أثبتت فشلها محلياً وإقليمياً وعالمياً، والاتجاه نحو البيئات الاندماجية، مثل:أسلوب ما يعرف بالتأهيل المجتمعي؛ مؤكداً أن هذا الأسلوب – التأهيل المجتمعي – أقل تكلفة من الناحية المادية وأكثر فاعلية في تقديم الخدمة المطلوبة.

ولاحظ الدكتور ناصر الموسى أن التقرير ما يزال يقوم على المفاهيم والمصطلحات القديمة التي تؤصل التوجهات القديمة لدى الوزارة.

أما الإحصاءات فهي كثيرة في كمها متواضعة في دلالاتها، ولا يصاحبها نظرة واقعية تحليلية لكيفية الاستفادة منها. لافتاً الانتباه إلى أن الإحصاءات لا تبين أن الوزارة قادرة على الوفاء باحتياجات جميع المستهدفين بخدماتها، وقال «يكفي دليلاً على ذلك أن أبناءنا وبناتنا ذوي الإعاقة ما زالوا يلتحقون ببعض المراكز في الدول المجاورة وهي أشبه ما تكون بالملاجئ».

د. منصور الكريديس: لا نجد في التقرير معلومات عن جهود وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في مجال التوحد

واتفق الدكتور منصور الكريديس مع ما رآه الدكتور ناصر الموسى مشيراً إلى أن الإحصاءات تشير إلى أن المملكة العربية السعودية لديها أعداد كبيرة من المصابين بالتوحد، والوضع الحالي لا يدل على أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (وزارة الشؤون الاجتماعية سابقاً) والوزارات المعنية الأخرى سيطرت على هذا المرض.

وأشار الكريديس في مداخلته إلى قرار صدر من مجلس الوزراء عام ١٤٢٣هـ يتعلق بالمشروع الوطني للتعامل مع التوحد، ووجه هذا القرار إلى ثلاث جهات للتعامل معهم، إلا أنه لم يجد في تقارير الوزارة أي عمل قامت به الوزارة نحو هؤلاء الأطفال.

وأعرب عن أسفه لأن يتكبد أهالي الأطفال السعوديين ذوي الإعاقة إلى دول مجاورة للحصول على العلاج لهذا المرض. مطالباً بأن يكون لدى مجلس الشورى معلومات عن هذا المرض ومدى انتشاره بين أطفال المملكة.

من جانبها أشارت عضو المجلس الدكتور أمل الشامان إلى وجود (٢٠٢١) وظيفة شاغرة في الوزارة، بينما توضح البيانات أن هناك حاجة ونقص في أعداد العاملين في بعض مراكز التأهيل الشامل للمعوقين ودور الرعاية الاجتماعية للمسنين وغيرها، وتساءلت قائلة: لماذا لم يسدد العجز بهذه الوظائف على الرغم من وجود أعداد كبيرة من خريجي التربية الخاصة؟ وكيف تسمح الوزارة بوجود هذا العجز خاصة وأن غالبية المستفيدين هم من ذوي الاحتياجات الخاصة؟ وكيف تسمح الوزارة أيضًا بوجود عدد من العاملات غير المصرح لهن بالعمل في مراكز الرعاية النهارية الأهلية للمعاقين؟ وكيف تسمح الوزارة كذلك بعدم وجود شهادات صحية لبعض الموظفات فيها للتأكد من خلوهن من الأمراض المعدية؟.

د. أمل الشامان تشير إلى وجود عدة وظائف شاغرة وتقترح سد العجز بخريجي التربية الخاصة

وتناولت الدكتورة أمل الشامان في مداخلتها المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية والذي تأسس عام ١٤٣٢هـ كبيت خبرة في إيجاد حلول للقضايا والمشكلات الاجتماعية، لكنها رأت أن إنجازات المركز إنجازات تأسيسية من توظيف، وتجهيز مقر، وغيرها.

وطرحت عدة تساؤلات في مداخلتها عن المدة التي يحتاجها المركز لإيجاد حلول للقضايا والمشكلات الاجتماعية العاجلة، وعن الفرق بينه وبين المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعي الذي أنشئ في الوزارة عام ١٣٩٠هـ ويقوم بالدراسات والأبحاث.

وفي هذا السياق لاحظت الدكتورة أمل الشامان أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تقوم بصرف بدلات لموظفات بمسمى مدرس يزاولن أعمالاً إدارية دون تأدية الواجبات الوظيفية المخصصة لهذا البدل على الرغم أن التقرير ذكر أن الوزارة تعاني من ضعف المخصصات المالية لبعض البنود. وقالت: إننا لا نعلم في الحقيقة سبب صرف تلك البدلات، أو إنشاء مراكز بحثية بمسميات مختلفة تؤدي نفس العمل. فهل ميزانية الوزارة تفيض عن احتياجاتها لصرفها بهذا الشكل؟».

وفيما يخص الفقر قالت: إن التقرير ذكر أن الوزارة قامت بتكوين فريق للإستراتيجية الوطنية لمعالجة الفق، وبدأ اجتماعاته منذ عام ١٤٢٤هـ؛ فهل تم حل جميع مشكلات الفقر إلى درجة تجاهل الحديث عنها وعدم ذكر ما تم في الإستراتيجية أو الاستفسار عنها من الوزارة؟، فمنذ أكثر من خمسين عامًا على إنشاء الضمان الاجتماعي لم نجد انخفاضًا في أعداد المنتفعين منه، بل بالعكس، أصبح لدينا إضافة إلى الضمان إعانة الدعم النقدي لأجل الغذاء، وتسديد فواتير الكهرباء.

حنورة المري تتساءل عن الجهود المبذولة للعناية بكبار السن وتطالب بتعيين أخصائيين نفسيين في السجون

من جهتها رأت عضو المجلس الدكتورة نورة المري مناسبة أن تطالب اللجنة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمزيد من التقارير المفصَّلة حول وضع السجناء في جميع مناطق المملكة، والاستفادة من هؤلاء السجناء أثناء قضاء محكوميتهم في الأعمال الحرفية لتخفيف الحكم عنهم كما هو معمول به في تخفيف الحكم عن السجناء الذين يحفظون أجزاءً من القرآن الكريم.

وبينت أن تخصيص أماكن مفتوحة للمساجين له مردود صحي ونفسي إيجابي على السجين وعلى المجتمع بعد خروجه من السجن، كما رأت مناسبة أن تطالب اللجنة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بتعيين أخصائيين نفسيين واجتماعيين في السجون وتأهيلهم نفسيًا ومهنيًا قبل خروجهم للمجتمع في جميع مناطق المملكة.

ودعت الدكتورة المري اللجنة إلى الاستفسار من الوزارة حول ما تم بخصوص تأهيل المعاقين للعمل. والتأكيد على أهمية تعيين متخصصين في لغة الإشارة في الدوائر الحكومية، وتساءلت عن جهود العناية بكبار السن ودراسة ما تم تجاههم، خصوصًا مع زيادة مظاهر العقوق في المجتمع؟.

الدكتور المعطاني: المصاب بالتوحد قابل للانخراط في المجتمع ويحتاج إلى مزيد من الرعاية والعلاج

من جانبه استحسن عضو المجلس الدكتور عبدالله المعطاني توصية اللجنة الأولى التي تدعو إلى استقلالية الجمعيات والمؤسسات الخيرية، مؤكداً أن استقلاليتها سيكون له أثر إيجابي وستعطي عطاءً أكثر.

وشدد على ضرورة أن تهتم الوزارة بأصحاب الإعاقة عامة وبالأخص المصابين بالتوحد، مشيراً إلى حاجتهم لإيواء؛ لأن سلوكيات التوحد تحتاج إلى متابعة بشكل يومي.

وأضاف قائلاً: إن المصاب بالتوحد هو شخص قابل أن ينخرط سلوكياً في المجتمع، إلا أنه بحاجة إلى الرعاية والعلاج.

كما أن دور الإيواء في المملكة بحاجة إلى الاهتمام، وقد شرعت الوزارة بتثقيف من هم في دور الإيواء وإقامة المحاضرات لهم ونشر الوعي لديهم وهذا عمل تشكر عليه الوزارة. وطالب بالاهتمام بدور الإيواء الخاصة بكبار السن، والاستعانة بالقطاع الخاص في هذا الجانب.

د.الزيلعي يدعو للحفاظ على الأربطة التاريخية كمرافق للإيواء في جده

أما عضو المجلس الدكتور أحمد الزيلعي فقد حث وزير العمل والتنمية الاجتماعية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للأوقاف على سرعة إعداد

تقرير سنوي للهيئة معرباً عن أمله في أن ينعكس وجود الوزير على رأس مجلس إدارة الهيئة على المرافق الإيوائية التاريخية المعروفة مثل الأربطة.

وخص في مداخلته الأربطة الموجودة في جدة التاريخية من حيث توفير الخدمات الإيوائية وترميمها وصيانتها والمحافظة عليها، فهي تقع في جدة التاريخية المسجلة في لجنة التراث العالمي.

واختتم المداخلات على هذا الموضوع عضو المجلس سمو الأمير الدكتور خالد آل سعود الذي تناول مسألة التسول وزيادة أعداد المتسولين، داعياً وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى القضاء على هذه الظاهرة ومعالجة مشكلات من يستحق الإعانة منهم.

د.الأمير خالد آل سعود يقترح إنشاء مراكز للخدمة الشاملة للذين لا يستطيعون الوصول لخدمات وزارة العمل

واقترح أن تقوم الوزارة بإنشاء مراكز للخدمة الشاملة للذين لا يستطيعون الوصول إلى الوزارة حيث أنهم الأكثر حاجة من غيرهم. بحيث تكون منتشرة في جميع أنحاء المملكة لاستقبالهم وتوجيههم التوجيه السليم.

شوريون يطالبون وزارة التجارة بمكافحة التستر ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

أ. عبدالرحمن الراشد
رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة

التستر التجاري والسلع المغشوشة وتوفر السلع التموينية كانت حاضرة في مداخلات أعضاء مجلس الشورى خلال مناقشته التقرير السنوي لوزارة التجارة والاستثمار للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ، وذلك في الجلسة العادية الثانية عشرة - للسنة الأولى من الدورة السابعة - التي عقدها يوم الأربعاء ٢٧ / ٤ / ١٤٣٨هـ برئاسة معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان.

فبعد أن تلا رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة الأستاذ عبدالرحمن بن راشد الراشد تقرير اللجنة وتوصيتها بشأن تقرير وزارة التجارة والاستثمار لاحظ عضو المجلس الدكتور محمد آل ناجي أن التقرير لم يوضح الآليات والإجراءات المحددة في التعامل مع ظاهرة التستر التجاري، ودور الوزارة للحد منها، مشيراً إلى أن جريمة التستر تؤدي إلى جرائم أخرى مثل البطالة والغش التجاري والاحتكار وغيرها من الجرائم المرتبطة بها.

د. محمد آل ناجي: التستر يؤدي إلى البطالة والغش التجاري والاحتكار

وفي موضوع آخر أكد الدكتور آل ناجي أن من الأهداف الاستراتيجية لبرنامج التحول الوطني زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة للناتج المحلي، وزيادة فرص العمل في هذه المنشآت، متسائلاً عن خطة الوزارة لتحقيق هذه الأهداف في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وطالب عضو المجلس الدكتور منصور الكريديس وزارة التجارة والاستثمار بدراسة تفصيلية عن ظاهرة التستر، وحجمها، والمنشآت المتأثرة من هذه الظاهرة.

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

د. منصور الكريديس ٦٧٪ من المنشآت الصغيرة والمتوسطة تديرها عمالة وافدة

وحدد في مداخلته أن (٦٧٪) من المنشآت الصغيرة والمتوسطة تدار بعمالة وافدة مما يتطلب من الوزارة أن تقوم بدورها المنوط بها لمكافحة هذه الظاهرة.

ولفت الدكتور الكريديس النظر إلى أن ٤٠٪ من قضايا التستر في قطاع المقاولات، وتساءل عن أسباب ذلك قائلاً: هل لأن السعوديين لا يرغبون العمل في هذا القطاع؟ أم أن هناك أسبابًا أخرى ينبغي على الوزارة معالجتها أولاً ثم مكافحة هذه الظاهرة تدريجيًا للقضاء عليها.

من جانبه دعا عضو المجلس الدكتور عبد العزيز الحرقان الوزارة إلى دعم ومساندة التجارة الإلكترونية، واستخدام أحدث الأساليب والحلول للتعامل مع عالم التجارة الإلكتروني.

وتناول في مداخلته موضوع الغش التجاري الذي يعاني منه السوق معاناة كبيرة، لاسيما البضائع المغشوشة والمقلدة.

د. عبد العزيز الحرقان يطالب بدعم ومساندة التجارة الإلكترونية ومكافحة الغش التجاري

واعتبر أن سوق المملكة من أكثر الأسواق التي ينتشر فيها هذا النوع من البضائع في المنطقة. لافتاً النظر إلى أن الأرقام التي تضمنها التقرير تعكس بوضوح هذه الظاهرة، سواء أكانت مصنعة من الداخل، أو مستوردة من الخارج.

وطالب الدكتور الحرقان وزارة التجارة والاستثمار بتكثيف الجهد لمكافحة هذه الظاهرة لحماية السوق السعودي من البضائع المقلدة.

الأمير الدكتور خالد آل سعود يطالب بإجراءات لمعالجة أوضاع الشركات التي لم تعقد جمعيات عمومية لحفظ حقوق مساهميها

في سياق آخر قال عضو المجلس الأمير الدكتور خالد آل سعود: إن الهيكل التنظيمي للوزارة الذي رُسِمَ في هذا التقرير لا يعكس الواقع، وأمل من الوزارة إعادة النظر في مثل هذه الهياكل التي تضعها ولا تعكس الواقع الحقيقي للوزارة، فكيف يرتبط وكيل الوزارة المساعد بالوزير ولا يرتبط بوكيل الوزارة؟ كذلك يوجد في الوزارة منصب وكيل مساعد للشؤون القانونية، ولا يوجد مثل هذا المنصب في جميع الوزارات، وكيف يكون هنا كوكيل مساعد للشؤون القانونية ولا يوجد وكيل وزارة للشؤون القانونية؟، كذلك وجود وكيل للوزارة لشؤون الأنظمة واللوائح، ولم نعهد في أي من الوزارات أن يكون لديها وكيل لشؤون الأنظمة واللوائح، وأعتقد أن هذه الوكالات عبارة عن اجتهادات من الوزارة بعيدًا عن الهيكلة المعتمدة للوزارة من قبل مجلس الوزراء.

وفيما يتعلق بحماية المستهلك أشار الأمير الدكتور خالد آل سعود إلى أن نسبة المخالفين عالية جدًا، مؤكداً ضرورة أن تهتم الوزارة وتبحث في بيئة الأعمال، وأن يتم رصد المخالفات ومعاقبة المخالف.

وشدد على ضرورة أن تقف وزارة التجارة والاستثمار موقفًا حازمًا أمام مجالس الإدارات للشركات التي لم تعقد جمعيتها العمومية منذ مدة، لحفظ حقوق المساهمين، مشيراً إلى أن بعض الشركات لم تقدم قوائمها المالية.

وبيَّن عضو المجلس الأستاذ عطا السبيتي أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة كبرى تقارب (٨٤٪) من المنشآت في المملكة. لذا، فهذه المنشآت هي الداعم الحقيقي للاقتصاد السعودي، ورأى أنه كان من الأجدى أن تعمل الوزارة على هذا الموضوع منذ وقت طويل.

وأضاف قائلاً: إن الصعوبات أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التمويل، وفي الإدارة والتخطيط والتأسيس، وفي الأنظمة المالية وإعداد التقارير المالية، ومع ذلك لم تكن توصيات اللجنة كما ينبغي تجاه الموضوع.

من جهته اقترح عضو المجلس الدكتور سلطان آل فارح أن يتم التنسيق والدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من الجهات الحكومية وليس مع الغرف التجارية فقط، فالغرف التجارية لن تستطيع تقديم الكثير لهذه المنشآت.

أ. عطا السبيتي: يجب دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتمويلها وتأسيسها وإدارتها

وأكد أن دعم هذه المنشآت سوف يزيد من توظيف المواطنين، لاسيما أن أكثر الوظائف في هذه المنشآت الآن يعمل بها غير السعوديين، ورأى أن من المناسب أن توصي اللجنة بالتنسيق مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لمحاولة الحد من توظيف غير السعوديين في تلك المنشآت، وكذلك التنسيق مع بنك التنمية الاجتماعية والبنوك التجارية، لافتاً النظر إلى وجود قصور في الجهات المحاسبية للدعم المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

د. فهد البادي: توحيد الأنظمة التجارية سيضع المملكة في ترتيب تنافسي عال

وأشار عضو المجلس الدكتور فهد البادي إلى ما ورد في كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- في افتتاح أعمال السنة الأولى من الدورة السابعة للمجلس؛ والتي تضمنت الإشارة إلى أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ تهدف إلى رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية والانتقال إلى مراكز متقدمة في مؤشر التنافسية العالمي.

وقال الدكتور البادي: إن ترتيب المملكة حالياً وفقًا لمؤشر التنافسية العالمي (٢٩) من (١٣٨) دولة وترتيب المملكة حسب تقرير أداء الأعمال الصادر عن البنك الدولي (٩٤) من (١٩٠) دولة، وترتيب المملكة وفق هذا التقرير عربيًا (٧)، وهذا لا يتناسب مع حجم اقتصاد المملكة، وإمكاناتها الاستثمارية والاقتصادية.

ورأى إن أحد أهم أسباب تراجع موقع المملكة في تقرير أداء الأعمال هو بطء الإجراءات في منح تراخيص الأنشطة التجارية؛ حيث أن ترتيب المملكة في هذا المعيار هو (١٤٧) من (١٩٠) دولة.

ولاحظ الدكتور فهد البادي أن تقرير اللجنة وتقرير الوزارة لا يتضمن في مشاريعها المستقبلية أي إشارة إلى برنامج أو سياسات محددة لتحسين تنافسية المملكة وفقًا لمعايير التقارير الدولية.

كما اقترح أن تعمل وزارة التجارة والاستثمار على توحيد الأنظمة التجارية في نظام تجاري موحد، مما سيؤدي إلى المزيد من الشفافية ووضوح الإجراءات بالنسبة للمستثمرين وتحسين البيئة الاستثمارية في المملكة، وإزالة أي تضارب أو تعارض بين تلك الأنظمة.

وعدد الإيجابيات التي ستؤديها توحيد الأنظمة والتي من أهمها الشفافية ووضوح الإجراءات بالنسبة للمستثمرين وتحسين البيئة الاستثمارية في المملكة، وإزالة أي تضارب أو تعارض بين تلك الأنظمة.

كما سيسهم في تحسين تنافسية الاقتصاد السعودي والمساعدة في تحقيق أهداف مهمة من أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، في أن تكون المملكة في أحد المراكز العشرة الأولى في مؤشر التنافسية العالمي وتحسين بيئة الأعمال في المملكة وفق المعايير العالمية المتبعة قانونيًا وتجاريًا.

د. عبد الله الحربي: من الصعب التعرف على وضع التستر مالم تحدد أعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة

وانتقد عضو المجلس الدكتور عبد الله الحربي في مداخلته تقرير الأداء السنوي لوزارة التجارة والاستثمار، مشيراً إلى أنه يفتقد الكثير من الشفافية والإفصاح والاتساق.

وأكد صعوبة التعرف على وضع التستر التجاري مالم يتضمن التقرير عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة وعدد المنشآت التي تُصنف فرديًا، وعدد المنشآت متسائلاً عن حجم الاستثمارات في كل قطاع من هذه القطاعات؟ وأين توزع هذه القطاعات؟ ".

وأضاف: إن تقرير الوزارة لم يتضمن معلومات عن الوضع التمويني في المملكة رغم أهمية هذا الموضوع، مستغرباً أن تتحدث الوزارة في تقريرها عن التجارة الخارجية قائلاً "وكأن لدينا فائض في الميزان التجاري في القطاع غير النفطي، ومن المعلوم أن استيرادنا أكثر من تصديرنا، ما نريده من الوزارة معالجة التستر ومعرفة المعلومات الكاملة حتى يتم الحكم بصورة صحيحة.

د. فهد بن جمعة يتساءل عن حجم حاجة السوق من السلع التموينية ونسبة الإنتاج المحلي

أما عضو المجلس الدكتور فهد بن جمعة فقال: إن ما ذكر في تقرير الوزارة حول إنجازاتها وصفي ولا يرتبط لا بأرقام أو نسب من أجل تقييم أداء الوزارة في هذا المجال. متسائلاً عن حجم احتياجات السوق المحلي من السلع والمواد الغذائية والتموينية الرئيسية، وعن حجم ما يتم إنتاجه محليًا من هذه السلع، وحجم ما يتم استيراده في السلع والمواد الغذائية السنوية، ومستوى المخزون التجاري لدى الموردين والمنتجين المحليين من السلع والمواد الغذائية والتموينية، ومدة تغطيته في حال النقص، والكمية الواجب توفرها في السوق من السلع والمواد الغذائية والتموينية لخلق أسعار تنافسية؟ وكيف يحقق هذا المخزون الاستراتيجي أسعارًا تنافسية؟

وأشار إلى عدم وجود مؤشرات أداء في تقرير الوزارة توضح مدى نسبة قضايا الغش التجاري، وهل هي عالية؟ أم نسبة مقبولة مقارنة بالمعدل العالمي؟ وأكد الدكتور ابن جمعه ضرورة معرفة كيفية دخول المواد المغشوشة إلى أسواق المملكة، مشيراً إلى أن الأعداد الكبيرة للسجلات التجارية تُعد ظاهرة يجب دراستها والاهتمام بها، وعدم التهاون في إصدار السجلات التجارية والتي تستخدم في النهاية بطرق غير صحيحة تؤدي إلى التستر والغش التجاري.

د. سلطان آل فارح يرى أن تنسق المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع الجهات الحكومية وليس الغرف التجارية فقط

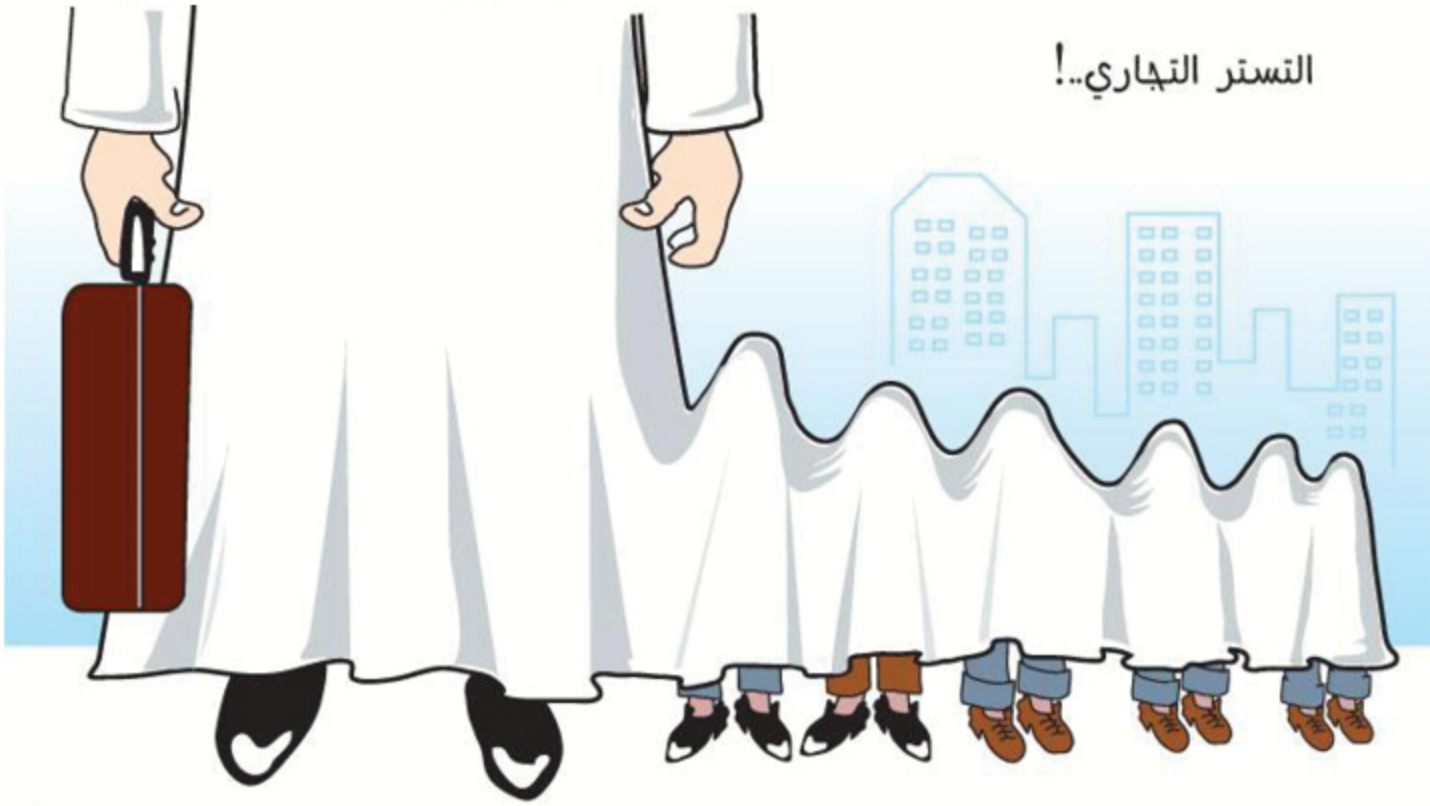

بناء صناعة معلوماتية شاملة

د. عبدالعزيز بن إبراهيم الحرقان
عضو مجلس الشورى

نصت عدد من الخطط الاستراتيجية السعودية على دعم صناعة المعلومات في المملكة. ففي السياسة الوطنية للعلوم والتقنية نص الأساس السادس على: "الاستمرار في نقل واستنبات وتطوير التقنية الملائمة لرفع الكفاءة الإنتاجية وتعزيز القدرات التنافسية للقطاعات الإنتاجية والخدمية" وكذلك الأساس الإستراتيجي العاشر. كما نصت الخطة الوطنية لتقنية المعلومات والاتصالات على: "تلعب الصناعات المعلوماتية دوراً رئيساً في تنويع مصادر الدخل، وإتاحة فرص عمل جديدة ذات نوعية عالية لتقليل البطالة، وزيادة معدلات التصدير وتقليل الواردات". كل ذلك يجعل الاهتمام بالصناعات المعلوماتية خياراً استراتيجياً للمملكة. وهدف الخطة : بناء صناعة معلوماتية قوية منافسة محليًا وعالميًا من خلال البحث العلمي والإبداع والتطوير في مجالات استراتيجية، والتعاون الإقليمي والدولي، لتصبح مصدراً رئيساً للدخل"

تملك صناعة تقنية المعلومات يتحقق بالاستثمار وتكوين بيئة مناسبة ومشجعة للمستثمرين على توجيه استثماراتهم في قطع تقنية المعلومات. وبذلك فإن أنظمة الدولة التجارية والاستثمارية والحكومية يجب أن تتضافر لتشجيع وحماية الاستثمار في قطاع صناعة تقنية المعلومات. عدة دول تبنت خطط لدعم صناعات تقنية المعلومات من خلال خلق الطلب على التقنية في مؤسساتها الخاصة ثم دعم العرض في القطاع الخاص ببرامج تنموية وإقراضية.

ممارسة الصناعة تشمل جميع الخدمات المساندة لعمليات تصنيع التقنية. وتشمل كل العمليات الضمنية في دورة إنتاج برامج الحاسب مثل تصميم النظم، والبرمجة، والفحص والاختبار وغيرها. والملاحظ غياب هذه الخدمات من السوق تمامًا واعتماد كل المؤسسات السعودية على قدراتها الذاتية في ذلك. المنتجات السعودية في مجال تقنية المعلومات هي غالبًا نسخة من منتجات أجنبية أو نسخ مطورة محليًا ولكن بجودة منخفضة.

السوق السعودي يعاني فقرًا شديدا من البرامج والخدمات الوسيطة السعودية المنشأ وهي البرامج والخدمات التي تؤدي خدمات معينة و يستهدف منتجوها مطوري النظم وليس المستهلكون الأفراد، بهدف تقليل أعباء تطوير النظم الجديدة.

الصناعة المعلوماتية عالميًا تتجه نحو استثمار المعرفة باستخدام أدوات ووسائل تقنية، ولسوق ليس المحلي فقط بل العالم أجمع. إن إنشاء صناعة تقنية معلومات يتطلب توافر ثلاثة عناصر هي المعرفة العلمية، رأس المال، والدعم الحكومي. ولا شك أن المعرفة العلمية ورأس المال متوفر في المملكة، ولكن يبقى دور مؤسسات الحكومة في التخطيط والتوجيه ووضع الأنظمة الكفيلة نحو إنشاء هذه الصناعة.

الصناعة التقنية المعلوماتية هي ضرورة لمستقبلنا الاقتصادي ومستقبل أجيالنا الذين لن يجدوا أبارًا تضخ بترول كافٍ لاحتياجاتهم. يقدر عدد شعب المملكة في سنة ٢٠٦٢ بحوالي مائة مليون، ولهذا يجب أن يكون لدينا اقتصاد قادر على رعاية أبنائه.

هيئة التحقيق والادعاء العام .. التدريب المستمر صمام الأمان لضبط الأساليب الإجرامية

المملكة العربية السعودية
هيئة التحقيق والادّعاء العام
THE BUREAU OF INVESTIGATION AND PUBLIC PROSECUTION

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية عشرة للسنة الأولى من الدورة السابعة التي عقدها يوم الأربعاء ٢٧ / ٤ / ١٤٣٨هـ برئاسة معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان

تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وتوصياتها بشأن التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ، الذي تلاه رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالكريم العيسى - تقرير اللجنة، وتوصيتها بشأن الموضوع.

د. فايز الشهري: هناك تداخل في اختصاصات الهيئة مع جهات أخرى

وبعد أن طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش رأى عضو المجلس الدكتور فايز الشهري أن بعض اختصاصات هيئة التحقيق والادعاء العام تعاني من مشكلات كثيرة سواء في تداخل الاختصاصات مع بعض الجهات أو عدم تمكين بعض دوائر الهيئة من القيام بعملها بشكل كامل.

وطالب بدراسة أسباب هذه القضايا التي تضمنها التقرير لمساعدة المخطط الاستراتيجي سواء أكان في مؤسسات الدولة، أو حتى الباحثين في تحويل الأرقام الواردة في التقرير إلى بيانات ومعلومات واضحة يمكن من خلالها أن ترشد القرار وتساعد في استحداث التشريعات، أو غير ذلك من خلال مجلس الشورى.

د. عبد الرحمن هيجان يشير إلى تزايد في القضايا مع قلة عدد أعضاء الهيئة

من جهته لاحظ عضو المجلس الدكتور عبد الرحمن هيجان تزايد القضايا مع قلة عدد أعضائها البالغ (٢١٧٧) عضوًا مما يشكل صعوبة كبرى للهيئة متسائلاً بقوله: كيف يمكنهم مباشرة التحقيق في مثل هذه القضايا بهذا العدد إذا ما أضفنا إلى ذلك مشكلة التسرب الذي تعاني منه الهيئة؟.

وأكد أهمية دراسة أسباب القضايا التي تحال إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لمباشرتها بما يكفل تقليصها ما أمكن بالإضافة إلى توفير المرونة للهيئة في التوظيف فيما يتعلق بزيادة عدد أعضاء التحقيق.

واقترح مراجعة الهيكل التنظيمي لهيئة التحقيق والادعاء العام، لوجود خلط في بعض الأحيان بين الأنشطة الأساسية والأنشطة المساعدة.

د. صالح الشهيب: ٤١ موظفة إدارية لا تشارك في مهام الهيئة الأساسية

ولفت عضو المجلس معالي الدكتور صالح الشهيب النظر إلى قلة عدد الموظفات العاملات في الهيئة حيث يبلغ عددهن (٤١) موظفة فقط، يعملن في المجالات الإدارية فحسب، مبدياً تساؤله قائلاً: هناك قضايا حساسة وقضايا تتعلق بالمرأة، والإشراف على السجون الخاصة بالنساء، والتحقيق مع النساء اللاتي عليهن قضايا تنظرها الهيئة، فهل هناك إمكانية للاستعانة بالعنصر النسائي في هذه المهام؟.

د. عبدالله الحربي يطالب باستحداث وظائف محققات

في ذات السياق طالب عضو المجلس الدكتور عبد الله الحربي باستحداث وظيفة محققة (نسائية) للتحقيق مع الموقوفات والمتهمات.

ورأى أن ذلك أدعى لأن تفصح المتهمة بالكثير من الأمور التي قد لا تستطيع الإفصاح عنها أمام محقق (رجل) خاصة في قضايا العرض والأخلاق، كما لا يخفى وجود خريجات مؤهلات من كلية الحقوق لمثل هذه الوظيفة.

د. سامية بخاري ترى ضرورة الربط التقني بين الهيئة والجهات ذات العلاقة

من جانبها أكدت الدكتور سامية بخاري: إن من ال ضرورة العمل على الربط التقني بين جميع الجهات ذات العلاقة مثل الشرطة، وهيئة التحقيق، ودور الرعاية، والمحاكم، والإمارة، وعـدت هذا الربط قفزة نوعية لتشغيل الحكومة الإلكترونية، وتحقيق الترابط والتكامل بين الجهات ذات العلاقة. وقالت: إن ذلك يسهـم في توفـير الوقـت والجهد، وحفظ حقوق الموقوفين والمتهمين.

وتساءلت عن الأسباب التي أدت إلى زيـادة أوامـر الحفظ في القضايا والاعتداء على النفس والاعتداء على المـال والقضـايا الأخرى؟، وكم بلغت نسبة الموقوفين احتياطًا؟.

د. خالد العقيل: هل يتم منح الموقوفين تعويضات إذا تمت تبرئتهم؟

أما عضو المجلس الدكتور خالد العقـيل فقـد أشـار إلى المادة الخامسة عشرة بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائيـة على أن للموقوف احتياطًا التظلم من أمر بتوقيفه، أو أمر بتمديد التـوقيف، ويقدم التظلم إلى رئيس دائرة التحقيق التابـع لها المحقق، وتسـاءل عـما إذا تم إعطاء الموقوفين أي تعويضات إذا تمت تبرئتهم؟.

ولاحظ أن هناك مؤشـرات عدهـا مهمـة تم إغفالها ولم تحلل بشكل منهجي، وأهمها أن مسار وتطـور حـالات القـضايا التي تم التحقيق فيها تبين في بيانات المقارنة لحالات قضـايا الاعـتداء على النـفس بين عامي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ- ١٤٣٦/١٤٣٧هـ تفاقـم الـحـالات من (٤٩٨٦) حالة إلى (٩٨٣٤) حالة. أي بنسبة ارتفاع (٩٧٪)، ثم حالات الاعتداء على العرض والأخلاق من (٧،٣٠٤) حالة إلى (٧،٨٥٩) حـالة بنسـبة ارتـفاع (٨٪) والمخدرات من (١٤،٧٨٨) حالة إلى (١٦،٥١٢) حالـة بارتفـاع (١٢٪)، والاعتداء على المال العام من (٣،٣٢٨) حالـة إلى (٧،٣٦٧) حـالة بنسبة ارتفاع (٢١٪)، وجرائم الوظيفة العامة من (٣،٥٦٢) حالـة إلى (٥،١٣٦) حالة بنسبة ارتفاع (٤٤٪)، والجرائم الاقتصـادية مـن (٤٧٤) حالة إلى (١،٧١٠) حالة بنسبة ارتفاع (٢٦١٪)، وغيرها.

وقال الدكتور خالد العقيل: إن هذا لا يعـطي أي معلـومة مفيدة لهذه القضايا وتطورها، ولا يتعامل مع المعوقات والحلول لكل قضـية من القضايا، وهو دليل على المتغيرات في المجتمع إيجابًا وسـلبًا، مما يسهل في المناقشة والتحليل وإيجاد الحلول، وتقييم أداء هيئة التحقيق والادعـاء العام، وما يتصل بها من جهات.

وطالب الهيئة ببيانات مقارنـة تاريخية لكل نوع من القضايا والمعوقات والإنجازات، والحلول المقترحة لمعالجة تلك القضايا من حكم الواقع التطبيقي.

ودعت عضو المجلس الدكتورة زينب أبو طالب إلى مراجعة أسباب حالات الاستقالات المتزايدة لكوادر الهيئة، مشيرة إلى ما تضمنه التقرير من قبول استقالة أربعين موظفًا خلال عام واحد فقط.

د. زينب أبوطالب تطالب بمراجعة أسباب استقالة أعضاء الهيئة

وتساءلت قائلة: هل يعود ذلك لعدم وجود برامج ابتعاث وتدريب ذات صلة بأعمال الهيئة وتطوير أداء العاملين فيها؟.

وأشارت إلى أن من المهم البدء باستقطاع الكفاءات النسائية العلمية المتخصصة وتأهيل المرأة للعمل في مجالات متعددة من أعمال التحقيق.

بدوره أكد عـضو المجـلس الدكتـور فيـصل العماج ضرورة أن يتضمن التقرير السنوي لهيئة التـحقيق والادعـاء العـام تحليلاً لأهم القضايا في الدوائر المتخصصة للاعتداء على العرض والأخلاق، وقضايا المخدرات، والمؤثرات العقلية وقضايا الاعتداء على المال. متمنيًا أن تكون هناك دراسة تحليلية لأهم مسببات وزيادة ونمو هذه القضايا لتتم معالجاتها، وتقليصها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، والتأكيد على القرارات السابقة لمجلس الشورى بشأن التقارير السنوية للهيئة.

د. فيصل العماج: تنوع الأساليب الإجرامية يستلزم التدريب المستمر

ولاحظ أن التقرير لم يُبْرِز أهمية موضوع التدريب لأعضاء الهيئة وتأثيره في أداء أعمالهم، لاسيما في ظل تزايد وتنوع الأساليب والطرق الإجرامية خاصة الجرائم المعلوماتية، مما يتطـلب من الهيئة تطوير قدرات ومهارات منسوبيها الذين يتعاملـون مع هـذه الجـرائم من خلال إلحاقهم ببرامج تدريبية فعَّالة بشكل مستمر.

واستشهد بدراسة أُجريت على عدد أعضاء من هيئة التحقيق والادعاء العام في مختلف مناطق المملكة تتعلق بدور البرامج التدريبية التخصصية في تحسين أداء العاملين في الهيئة، حيث توصلت نتائج تلك الدراسة إلى قلق كفاءة المدربين القائمين على تنفيذ البرامج التخصصية، وعدم تناسب البرامج التدريبية مع تخصصات المشاركين، إلى جانب عدم وجود تقنية للبرامج التدريبية التخصصية بعد الانتهاء منها، وتركيز تلك البرامج على النواحي النظرية، وإهمال النواحي التطبيقية العلمية. وعليه- بحسب د.العماج - ينبغي العناية بموضوع التدريب لأهمية ما يقوم به أعضاء الهيئة من دور مهم ومؤثر في المجال الأمني.

عضو المجلس د. فايز الشهري لـ« الشورى »:

تجربتي في الشورى من أثرى تجارب العمر وأجمل ما فيها أن يمنح ابن الوطن منصة برلمانية ليخدم وطنه

حوار- منصور العساف

عضو مجلس الشورى الدكتور فايز الشهري أول من حاز على شهادة الدكتوراه في الصحافة الالكترونية على مستوى الوطن العربي، تخرج في كلية الملك فهد الأمنية وعين معيدًا في الكلية. لم يقف طموحه عند هذا الحد، بل حرص على مواصلة تعليمه الجامعي سعيًا للحصول على الشهادة الجامعية كونه كان طالبًا متفوقًا في المرحلة الثانوية، فالتحق بجامعة الملك سعود بالرياض ثم عيَّن معيداً في معهد الإدارة العامة وابتعث لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه.

اهتم بثقافة التقنية واستخداماتها، مارس كتابة المقالات الصحفية منذ صغره، وما زال حيث يكتب مقالاً أسبوعياً في صحيفة الرياض، فهو يعد الكتاب رفيقه الدائم الذي لا يمله.

مجلة « الشورى » في حوارها مع الدكتور فايز الشهري حاولت أن تغوص في حياته التعليمية والعملية، لكن إجاباته كانت موجزة ومختصرة تكشف عن مدى التزامه بمهنية الإعلامي الالكتروني التي تقوم على تطبيق المثل « خير الكلام ما قل ودل » فإلى تفاصيل الحوار:

البدايات:

الولادة الزمان والمكان / الطفولة والمراحل الأولى من الدراسة

ولدت في ٧/١ وهو التاريخ الذي كانت مكاتب المواليد في تلك الأيام تضعه في خانة الميلاد دون سؤال، وقتها كان المجتمع السعودي يسابق الزمن

للحاق بطموحات خطط التنمية والتحديث وهكذا وجدت نفسي ضمن جيل لم يعرف الاستقرار في طفولته، وكان والدي - متّعه الله بالصحة - شابًا طموحًا قاده طموحه للسفر والترحال هنا وهناك للحاق بفرص الحراك التنموي والسعي في طلب الرزق، والدي كان ومازال أقرب أصدقائي إلى نفسي اضطرته ظروف زمنه إلى التنقل بين أكثر من خمس مدن ثم كوّن أسرته التي رافقته بين «تنومه» (أيقونة السراة) و الرياض «زهرة المدائن» فكانت البدايات والدراسة والطموح.

مدينة الرياض كانت قاعدة التفوق الدراسي والطموح

يحرص الناس في المقابلات عادة على ذكر جوانب النجاح وتجنّب ذكر الإخفاقات وكل ما يؤلم، ولهذا أقول لك نعم في مدينة الرياض تشكّلت شخصيتي وفيها أنهيت الثانوية العامة بترتيب الثاني على المنطقة الوسطى والرابع على مستوى المملكة بفضل الله، وهنا اتسع الحلم والطموح بما لا يحتمله جسد وعقل شاب يتلمّس دربه في الحياة.

ولأننا في وطن كريم أشرع النوافذ ومنح الفرص فقد أحترت ماذا وأين أدرس وقتها وكتبت خاطرة نشرتها في جريدة الجزيرة بعنوان «أين أذهب بعد الثانوية» ثم كان أن التحقت -بتأثير زملاء الفصل- بكلية الملك فهد الأمنية وتخرجت منها - بتوفيق الله- بمرتبة الشرف الأولى وعُينت معيدًا بها.

المرحلة الجامعية والدراسات العليا

إثر حصولي على بكالوريوس كلية الملك فهد وجدت نفسي أبحث عن روح الجامعة وأجواء المحاضرات والزملاء فتقدمت لجامعة الملك سعود مجددًا بشهادة الثانوية العامة وقبلت وتخرجت متفوقًا بحمد الله بعد ثلاث سنوات مستثمرًا نظام الساعات والفصول الصيفية، والطريف والجميل أن معهد الإدارة العامة كان يبحث حينها عن أصحاب المعدلات العالية بين الخريجين فأرسل للجامعة يطلبني معيدًا والاستعداد للبعثة ضمن طواقم المعهد، وأخذت طلب المعهد لرؤسائي وبيّنت رغبتي في مواصلة الدراسة فتم ابتعاثي لدراسة الماجستير والدكتوراه وعدت أحمل -بتوفيق الله- ماجستير مصادر المعلومات والأخبار الإلكترونية وأول شهادة دكتوراه عربيّة في الصحافة الإلكترونية.

الكتاب رفيقي الذي لا أملّه اليوم

أصدقاء وزملاء العهود الثلاثة

في حياتي الأصدقاء بالمعنى الحقيقي لكلمة «الصداقة» قليلون ورائعون، ولكن لي معارف وزملاء كُثر تكوّنت العلاقات معهم في مراحل زمنية مختلفة، والصداقة في لغتنا العربية تستمد قيمتها من كلمة «الصدق» وقد كتبت كثيرًا عن مفهومي للصداقة في زاويتي بجريدة الرياض. ولا أخفيك أن شغف القراءة جعل «الكتاب» أروع أصدقاء الطفولة والشباب وهو رفيقي الذي لا أملّه اليوم وأنا على ناصية العمر.

كتبت كثيرًا عن ذكرياتك مع والدتك

إلى اليوم كل ما التقيت صديقًا يذكر زيارته أو مكالمته مع أمّه تنتابني غبطة الصديق وغصة الفقد، حيث لم يمتعني الله بصحبة أمي طويلاً وأسال الله ألا يحرمني صحبتها في فسيح جناته بواسع رحماته.

رؤيتي لأمي قبل دفنها وأنا صغير طبع صورة راسخة ستظل هي الأوقع أثرًا في الروح

كانت أمي عزيزة -رحمها الله- تتألم أمامي وأنا طفل صغير لما يزيد عن أربع سنوات وهي قعيدة المرض والفراش، ثم كان أن أسلمت روحها لبارئها. وحين أخرجوا الصغير من المدرسة لرؤية أمه قبل دفنها طبع المشهد صورة راسخة ستظل هي الأوقع أثرًا في الروح حتى يلحق الصغير بأمه.

مستقبلنا والتقنية:

كيف ترى مستقبل الكِتاب والصحف الورقية أمام التحديات التي تواجهها من خلال انتشار المطبوعات الرقمية؟ وهل ثمة بدائل أو خيارات أمام المؤسسات الصحفية الكبرى؟

على المؤسسات الصحفية اللحاق بالركب والاستثمار في البيئة الإلكترونية

من جهة اهتمامي بثقافة التقنية واستخداماتها يمكنني القول: إن المنتج المطبوع بشكل عام يحتضر سواء كان كتابًا أو صحيفةً، ومردّ ذلك في ما نراه من جماهيرية الوسائل والوسائط الإلكترونية والتضاؤل التدريجي في

حجم الجيل الذي نشأ في ظل الثقافة الورقية. ولكن دون أن يكون هناك بنية تحتية عربية حاملة لهذا التراث الرقمي (إنتاجًا وتخزيناً وتوزيعًا وعرضًا) فسيظل عالمنا العربي رهناً للمزاج السياسي والأمني العالمي المحتكر لكل مفاصل الحضارة الرقمية. والبدائل أمام المؤسسات الصحفية هو اللحاق بالركب والاستثمار في البيئة الإلكترونية فلن تكون كل خدمة الكرتونية بالمجان في قادم الأيام.

كيف ترى مستوى الأمن الإلكتروني في ظل تجدد وانتشار حيل وأساليب الاختراق التي تلجأ إليها الشبكات المشبوهة مجهولة أو معلومة المصدر؟

يقلقني تسليم ملفات أمن المعلومات في بعض المؤسسات لوافدين وعدم الاستثمار في تعزيز العنصر الفني الوطني

بكل أمانة لدي قلق كبير على المستوى الحالي ومستقبل أمن المعلومات في المؤسسات الخاصة والعامة، وهذا القلق ناشئ من آثار الاعتمادية شبه الكاملة على شركات أمن المعلومات العالمية التجارية.

هذه الشركات هي في نهاية الأمر ربحية تعتمد على نشاط سوقها، هذا إذا استبعدنا عنصر تعاونها مع وكالات أمنية في بلدانها وغيرها، ومن جهة أخرى يقلقني أيضا تسليم ملفات أمن المعلومات في بعض المؤسسات لوافدين وعدم الاستثمار في تعزيز العنصر البشري والفني الوطني.

الإعلام الجديد أضعف دور الصحافي التقليدي وأبرز دور الصحفي المواطن

برأيك هل سيعيد الإعلام الجديد اكتشاف الصحفي الاستقصائي و المراسل الميداني ؟

الإعلام الجديد أضعف دور الصحافي التقليدي وأبرز دور الصحفي المواطن، وما نتداوله اليوم من مقاطع وصور ونصوص هي من إبداع وتوزيع (المواطن) الصحفي. والأعجب أن أغلب ما تنتجه صحافة المواطن أصبح مادة إعلامية محركة للصحافة التقليدية وبرامج التلفزيون.

قصتك مع الكتابة الصحفية

نشرت أول محاولة كتابية في إجازة الصيف بنهاية المرحلة المتوسطة ثم واصلت الكتابة في تعقيبات «عزيزتي الجزيرة» في جريدة الجزيرة وفي السنة الثانية الثانوية انتظمت بشكل شبه أسبوعي وخصص لي زاوية باسم «صدى الخاطر» وكانت المقالات اجتماعية تعكس مرحلتها. ثم كانت هناك نقلة لكتابة القصة القصيرة في جريدة الرياض وبعض قصائد الشعر التي لم تصمد أمام ضعف الموهبة وعدم الانتظام مع «شلة» اليوم أكتب زاوية «مسار» الأسبوعية منذ حوالي ١٦ عامًا بجريدة الرياض.

كتبت كثيرًا عن صناعة القرار والتخطيط كيف نستفيد من مراكز البحوث والدراسات الإستراتيجية ونستفيد -في المقابل- من معطيات هيئة الإحصاءات العامة؟ لا سيما قبل وأثناء صناعة القرار؟

بكل بساطة أي قرار يمس حياة عموم الناس لا يصنعه الفكر الذي لا يملك مقومات الرشد والحياة. والمقصود بالفكر هنا هو استيفاء جوانب النضج والحكمة في دراسة تكلفة القرار على كافة المستويات. وهذه المعادلة تأتي في توفر البيانات والإحصاءات وحسن ترتيبها ومعالجتها للخروج بمؤشرات كمية وكيفية تسهم في صناعة قرار حكيم.

ونحن نستشرف عالماً الكترونياً صاخباً كيف ترى مستقبل الحكومة الإلكترونية؟ وما هي برأيك أفضل النماذج الحالية؟

هذا سؤال مهم وبالنسبة لي لم يعد الكلام عن الحكومة الإلكترونية أولوية فقد باتت واقعًا يوميًا معاشًا. ولكن السؤال الأهم عن مستقبلها ولهذا ربما يحسن بنا توجيه السؤال إلى مشروع عمل يبحث سبل توطين مرتكزات التقنية وضمانات ديمومتها وثباتها لتملك كل عناصر قوتها.

مجلس الشورى

رأيك فيما يأتي:

آلية عمل لجان مجلس الشورى:

الآلية الحالية لعمل لجان المجلس هي ثمرة لخبرة تراكمية واسعة لا يمكن إنكار أهميتها ودقّتها ولكن ربما نحتاج إلى شيء من تطوير الدورة المستندية للملفات، ومن المهم دعم اللجان بباحثين محترفين وكذلك التفكير في نقل بعض اجتماعات اللجان وخاصة اللجان الخاصة وتحويلها إلى فرق عمل ميدانية في الجهات ذات العلاقة في الميدان وتطوير تفاعل المواطنين مع اللجان لتغذية اللجان بالأفكار والرؤى.

نقاشات الشأن العام

هي في وضعها الحالي تقوم بدورها في عكس النبض اليومي للمجتمع وشؤونه وهي بهذا تجعل المجلس مع الحراك اليومي للناس الأهم هو كيف يمكن تحويل ما يتفق عليه المجلس من هذه النقاشات إلى مشروعات عمل ولعل في لجان التطوير الحالية ما يسهم في هذا المجال.

لجان الصداقة البرلمانية

من تجربتي مع الزملاء في لجان الصداقة أرى أن مهام هذه اللجان بين أهم أعمال المجلس وهي داعم مهم للدبلوماسية الشعبية والبرلمانية السعودية. ولعل هذه اللجان تحتاج منّا إلى جهد أكبر في إخراجها من (نمطية الوظيفة) إلى (حيوية الدور) المساند لجهود الدولة ودعم طموحات المجتمع في علاقاته مع غيره.

نظام التصويت والجلسات

نظام التصويت نظام وعرف عالمي لا بديل عنه، ولكن الأهم عندي لحظة ما قبل التصويت وهو أن يكون اختياري للتصويت بـ(لا) أو (نعم) منسجمًا مع ما أقسمت عليه ومستجيبًا لوحي ضميري. أمّا الجلسات فقد كان المجلس برئاسته وأعضائه مرنون مع المتغيرات ومستجيبون للحاجات.

مشاركة المرأة السعودية في المجلس

أثبتت المرأة السعودية أنّها شريك أساس في كل مجالات الحياة وهي ركن المجتمع المتين ووجودها في المجلس كان ترجمة طبيعية لهذا الواقع، وعلى المستوى الشخصي عرفت في المجلس في دورتيه السادسة والسابعة كوكبة من خيرة نساء الوطن.

اختياري للتصويت بـ(لا) أو (نعم) يجب أن يكون منسجمًا مع ما أقسمت عليه ومستجيبًا لوحي ضميري

كيف تداخل وتصوت في المجلس

حرصت طيلة حياتي المهنيّة وفيما أعالجه من شؤون الناس سواء في المشاريع والكتابة وكذلك في الندوات واللقاءات ألا استسلم للقوالب الفكرية والتيّارات التي تؤطر تفكيري وتحدّ من فضاء التفكير فيما ينفع. ولما تشرفت بعضوية المجلس كان «القسم العظيم» إطارًا شريفًا أسعى ألا أخالف موجباته.

منظومة الإعلام في المجلس والعلاقة مع المجتمع

لازال الطموح أكبر بكثير من واقعنا الفعلي. ولكن هناك خطوات جادة تدعمها استراتيجية إعلامية واتصالية مقرة تحت القبة ومن رئاسة المجلس وتم رصد احتياجاتها المالية والبشرية وقد قطعت شوطًا مهمًا ولا زالت هناك أشواط من الطموح نأمل أن يوفق الله القائمين على هذه الملفات بتسريعها بما يحقق تطلعات المواطن ودور المجلس.

تجربة الشورى كيف تراها؟

تجربة الشورى من أثرى تجارب العمر وأجمل ما فيها أن يمنح ابن الوطن من خلال المجلس منصة مسؤولية ليخدم وطنه وأروع ما في هذا الدور الوطني أنك ترى تحت قبّة المجلس خريطة كامل الوطن وهي تتجلّى في القسمات والملامح في منظومة من التنوع الوطني البديع.

تكرار أخطار السيول.. عجز البلديات وغياب الحلول

حينما يحل فصل الشتاء، تغيم سحب القلق على كثير من المواطنين والمقيمين، خوفًا من هطول الأمطار الغزيرة، حيث تتكرر معها الخسائر في الممتلكات مثل المنازل والسيارات وغيرها، وفي الأرواح أحيانًا. وتتشكل لدى رجل الشارع كل عام، آراء وتساؤلات عن الكيفية التي يمكن أن تخفف من أضرار الأمطار والسيول، خاصة مع الميزانيات الضخمة التي ترصدها الدولة، لمشاريع البنية التحتية في مختلف المدن والقرى، وإنشاء السدود على الأودية، لكن الأمطار والسيول تكشف بين الفينة والأخرى عن حجم الفساد وهدر الأموال في مشاريع لم تجد نفعاً أمام الأمطار الغزيرة والسيول الجارفة.

خلال شهر فبراير ٢٠١٧ تعرضت العديد من المدن والمحافظات في مناطق مختلفة بالمملكة لأمطار غزيرة نتج عنها سيول جارفة تسببت في أضرار في الممتلكات ووفاة عدد من الأشخاص خاصة في منطقة عسير.

«الشورى» فتحت هذا الملف ورصدت بعض ما تم تداوله في بعض وسائل الإعلام مؤخرًا على لسان عدد من المسؤولين والمواطنين عن الأسباب والحلول الناجعة لمواجهة السيول ودرء أخطارها.

عضو مجلس الشورى د. حنان الأحمدي: أنظمة المرافق العامة التي لم تُحَدَّث وهي السبب في كوارث عديدة

عضو مجلس الشورى الدكتورة حنان الأحمدي لفتت في تصريحات صحفية، إلى أن أنظمة المرافق العامة والتي لم تُحَدَّث هي السبب في كوارث عديدة، مستذكرة في هذا السياق كارثة سيول محافظة جدة جدة، وتعدي بعض المتنفذين على الحدائق العامة، مبدية استغرابها من صمود تلك الأنظمة على مدى ٣٠ عاماً، واصفة بعضها بالقديم جداً، ولم تعد مواكبةً لمتطلبات الوقت الراهن، وتوجهات الدولة، وتطلعات المواطن.

وتساءلت إذا كانت المادة الأولى من نظام حماية المرافق العامة تنص على أن يطبق النظام على المياه والصرف الصحي وتصريف السيول والكهرباء والهاتف والطرق العامة والسكك الحديد وغيرها، فأين هذا النظام من التعديات على مجاري السيول؟ أين هو من التعديات على الحدائق والشوارع التي احتلها بعض النافذين بوضع اليد لسنوات من دون حسيب أو رقيب؟ وما جدوى إضافة عقوبة التشهير إلى نصوص نظامية غير مفعلة أصلاً؟.

أما عبدالكريم سندي فيرى أن السبب يكمن في الأبنية والطرق الهشة التي بنيت في مسارات الأودية دون تقدير لحجم الخطر الذي يمكن أن يمثله ذلك على حياة المواطنين وسلامة ممتلكاتهم. وأضاف: إن أجدادنا يعرفون مسارات السيول والأودية دون الحاجة إلى الحصول على شهادات عليا في الهندسة والتخطيط، ويكفي أن تنظر إلى المواقع التي يختارونها لبناء منازلهم، لتتأكد بأن الخبرة والفطرة السليمة تدفعهم للابتعاد عن مسارات الأودية ومجاريها، حتى لو هجرها الماء لسنوات وسنوات.

عبدالكريم سندي: المخططات السكنية في مسارات الأودية دون تقدير لحجم الخطر

ويضيف: إن جزءًا من المشكلة يعود إلى المخططات السكنية، التي بنيت وسط الأودية والتي تعتمد على صكوك وفسوح تمت دون أصول نظامية، وتحولت أراضي الأودية لمساكن يقترض المواطن قيمتها ليخسر أثاثه ومنزله وأرضه مع أول هطول غزير للأمطار.

ويروي عبدالله السديس قصة واقعية بأن أحد أصدقائه اكتشف، بعد شراء منزله في أحد الأحياء في مدينة الرياض، أن البيت بني في مجرى للسيول، وعندما هطلت أمطار غزيرة قبل عدة أعوام غرق البيت بما فيه من الممتلكات، واضطر صاحبه إلى مغادرة الدور الأرضي الذي امتلأ بالمياه، والبقاء بالدور العلوي، ثم انتقل إلى بيت ابنته ليمكث فيه حتى أرسلت البلدية الآليات، وماكينات الشفط، لتسحب المياه من منزله.

وأضاف: إنه كان يرى وجه صديقه هذا أثناء الدوام مكفهرًا في العمل إذا غطت السحب السماء، منذرة بمطر أو سيل، وكان دائم التواصل مع أهله، خوفًا من أن تغمر المياه البيت مرة أخرى، فيغرق الجميع، ولم يهدأ صديقه حتى باع البيت وانتقل لحي آخر في الرياض، مع حرصه على توضيح الأمر كاملا للمشتري الجديد، ومتابعة الأمر مع البلدية حتى بعد بيع البيت.

ريان العنزي: عدم استكمال البنية التحتية في المناطق المتضررة

فيما يشير ريان العنزي إلى أن مشكلة العجز عن مواجهة السيول في المملكة، تعود إلى عدم استكمال البنية التحتية في المناطق المتضررة، إضافة إلى أخطاء تخطيطية وتمدد غير مدروس، وضعف منظومة الوقاية من الخطر من ناحية القدرة على التنبؤ والتحذير المبكر.

فيما عزا أمين المنطقة الشرقية فهد الجبير في تصريح صحفي بعد تعرض بعض الأحياء في محافظة الخبر لأخطار السيول، أرجع المشاكل التي حدثت بالمنطقة إلى عدم تغطية أغلبها بشبكات الصرف الصحي، وإغلاق محطات تصريف الأنفاق، بعد اندفاع كميات من المياه المحملة بالمخلفات والحجارة من الطرق والأحياء القريبة إليها ما شكل عبئًا كبيرًا عليها، ما أدى لإغلاق فتحات التصريف.

أمين المنطقة الشرقية: مشاكل المنطقة تعود لعدم تغطية أغلبها بشبكات الصرف الصحي

ويرى محمد السليمان أن الحديث عن مشكلة تصريف الأمطار والسيول لابد أن يأخذنا إلى ما حصل في محافظة جدة، وهو نتيجة أخطاء بشرية في التعامل مع بيئة تركيب المحافظة، حيث لم يؤخذ في الاعتبار أثناء اعتماد المخططات السكنية على مدى الثلاثين عامًا الماضية مسار الأودية على الرغم من الأوامر السامية بهذا الخصوص بل تم تجاهلها تمامًا، وما تزال.

محمد السليمان: نموذج سيول جدة مثال على الأخطاء البشرية في التعامل مع بيئة المدينة على مدى ٣٠ عاما

وأشار يزيد العبدالله إلى عامل آخر يضاف إلى الأسباب المذكورة آنفًا وهو أن هناك تغيرات مناخية حادة تمر بها شبه الجزيرة العربية، فلم تكن تعرف هطول الثلوج شتاء سوى في السنوات الأخيرة.

يزيد العبدالله : التغيرات المناخية الحادة في شبه الجزيرة العربية لها دخل كبير في مشاكل السيول والفيضانات

كما لم تكن كمية الأمطار تهطل بمعدلات مرتفعة كما يحدث حاليًا. ولفت إلى أن استراتيجيات الشركات المتعاقد معها من قبل البلديات تظهر فشلاً متكررًا في مواجهة غمر المياه للشوارع والأنفاق والطرق.

وأوضح أن مواقع التواصل الاجتماعي تناقلت أكثر من مرة صورًا ومقاطع مصورة لعمالة إحدى الشركات تحاول سحب المياه من الشوارع بآليات بدائية، وأدوات أقل ما توصف بها أنها عاجزة بشكل كامل عن مجاراة قوة حركة المياه، التي تركض في الشوارع تجر معها السيارات وصناديق النفايات.

فيما أعطى منصور المحفوظي نموذجًا للتقصير الحاصل في المشاريع، واستشهد بما يحدث في محافظة جدة، فهي محمية فقط من السيول القادمة من خارج المدينة، ولكن لا يوجد تصريف لمياه الأمطار التي تهطل داخلها، ولا تستطيع أن تقاوم الأمطار بكفاءة، لأنه لم يتم توفير شبكة متكاملة لتصريفها، لذا فلم تصل جدة حتى اليوم إلى مرحلة الأمان من أخطار السيول.

وحذر المحفوظي بأنه في حال بقاء أخطار السيول بهذا الحجم في السنوات المقبلة فإن ما تم إنجازه في البنى التحتية معرض للخسارة، كما أن الثقة في كفاءة معالجة هذه المخاطر والقدرة على حل المشكلة لن تكون في وضع جيد بعد كل هذه التجارب المتكررة.

منصور المحفوظي: أخطار السيول بهذا الحجم خطر على البنية التحتية في السنوات المقبلة

وأوضح مختصون أن الدولة لم تقصر في الدعم المالي أو من ناحية الأنظمة، واستشهد بعضهم بقرار مجلس الوزراء رقم ١٥١ الذي صدر

عام ١٤٢٨هـ بأن على الجهات المختصة، قبل اعتماد المخططات السكنية والزراعية وغيرها، اعتماد الدراسات الهيدرولوجية والتصاميم الهندسية اللازمة لحماية المخططات من اخطار السيول وتصريف مياه الأمطار.

تطبيق قرار مجلس الوزراء باعتماد الدراسات الهيدرولوجية والتصاميم الهندسية لحماية المخططات

وأضافوا أن القرار وجه أيضا بأن تنسق الجهات الحكومية المانحة لتصاريح العمل في الأودية مع الجهات ذات العلاقة، لإلزام المصرح له بإصلاح أي ضرر يحدث نتيجة لعمله، مشيرين إلى أنه لو تم الالتزام بذلك القرار لتجنبنا الكثير من المشاكل التي حدثت بعده، ووفرنا الكثير من الأموال التي صرفت لعلاج أضرار السيول.

وطالب مشعل اليامي من الجهات المعنية تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم ١٥١ لعام ١٤٢٨هـ، الذي ينص على إعداد مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية وهيئة المساحة الجيولوجية والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة دراسات عن المناطق المعرضة لأخطار السيول، باستخدام التقنيات الجوية الحديثة، والصور الفضائية اللازمة لتوضيح مجاري السيول وتحديد اتجاهاتها، وتزويد الجهات المعنية بها، وتشمل جميع المناطق، للاستفادة من معالجة المشكلة.

وأيده نواف العلي بأن نفس القرار كلف وزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة النقل بأن تأخذ في الاعتبار كميات السيول ومساراتها عند وضع مشاريع الطرق والجسور والعبارات داخل المدن وخارجها، وصيانتها مع شبكات تصريف السيول في الأنفاق والأحياء، قبل موسم الأمطار وأثناء هطولها.

وكانت الدولة حاضرة لحل الحالات الطارئة، وليس أدل على ذلك موافقة المقام السامي مؤخرًا على اعتماد مبلغ ٦٠٠ مليون ريال بشكل عاجل لدرء خطر مداهمة مياه السيول لمحطة الصرف الصحي المركزية بمدينة بريدة، ولحماية المواقع الحرجة المتوقع تأثرها، ولتجنب حدوث أضرار بشرية ومالية وصحية عند نزول أمطار مشابهة.

سليمان العجمي: يقترح دراسة القراءات المطرية للسنوات الأخيرة والتعاون مع الجهات المسؤولة لتجميع ورصد المعلومات المناخية

هكذا بدت المشكلة وعلى مدى السنوات الماضية كانت هناك محاولات لاحتوائها، والتغلب عليها، ويقترح سليمان العجمي تنفيذ استراتيجية

لتصريف مياه الأمطار والسيول بالمدن والتجمعات السكانية، بهدف حمايتها، وتحديث الدراسات السابقة، مع دراسة القراءات المطرية للسنوات الأخيرة، والتعاون مع الجهات المسؤولة لتجميع ورصد المعلومات عن الحالات المناخية.

سلطان القرني يقترح استخدام الرادار وتكنولوجيا الاستشعار عن بعد بمتابعة حركة السيول وتجنب أخطارها

وفي بحث لنيل درجة الماجستير مقدم لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية عن فاعلية إجراءات الدفاع المدني في المملكة اقترح الباحث سلطان القرني الأساليب الحديثة المستخدمة في مجال التنبؤ بمخاطر السيول وهي أولاً: الرادار الذي يستخدم في تحديد بقع الأمطار، ودرجة غزارتها وأماكن تواجدها مع المعرفة المسبقة لأحواض وشبكات التصريف، حيث يمكن توقع مكان وكمية الجريان وتحذير السكان.

أما الأسلوب الثاني الذي اقترحه الباحث فهو تكنولوجيا الاستشعار عن بعد، وهي ملاحظة أو مشاهدة الأرض عن بعد، ودراسة هدف معين عليها، عن طريق أجهزة الاستشعار المحمولة على الأقمار الصناعية، ثم معالجة الصور الملتقطة واستخلاص المعلومات منها للتعرف على الأجسام التي تساعد على ما يلزم من احتياطات تخص الجيولوجيا والزراعة والأرصاد الجوية وغيرها.

وأيده حسين العلي بأن استخدام التقنيات الحديثة مثل الأقمار الصناعية وأجهزة الإنذار في متابعة سقوط الأمطار وجريان السيول، وتدريب وتأهيل المختصين في مجال إدارة أخطار الفيضانات، مع مراعاة إجراءات حماية المدن من أخطار السيول والفيضانات عند دراسة التوسع العمراني المستقبلي للمدن والتجمعات السكانية، يعد ضمن الحلول الجيدة للمشكلة.

حسين العلي: استخدام تقنيات الأقمار الصناعية وأجهزة الإنذار وتدريب وتأهيل المختصين يسهم في تقليل الخسائر

ويرى مختصون أن حل المشكلة يكمن في إعطاء المناطق والمواقع المنخفضة داخل المدن الأولوية في مشاريع تصريف مياه الأمطار والسيول، وتفعيل خطط وطنية لمواجهة حالات الطوارئ والمخاطر، والكوارث الطبيعية،

وتنفيذ خطة الإخلاء والإيواء للأحياء المتضررة لحماية الأرواح والممتلكات من المخاطر والحد من آثارها والتعافي منها، وإعادة الأوضاع لما كانت عليه.

ويرى فواز الحسين أن من الحلول العاجلة والسريعة في حال تعرض المناطق المتضررة وخصوصًا المناطق الحرجة لأية حالات مطرية أخرى، مع وضع حلول متوسطة وطويلة المدى للحد من أضرار السيول وحماية السكان في المناطق الحرجة ونشر الفرق الميدانية والتنسيق مع كل الجهات ذات العلاقة.

مجلس الشورى درس وناقش مشكلة تصريف السيول والأمطار في جلسات عديدة واقترح حلولًا لها رفعها لولي الأمر

ولم يكن مجلس الشورى بعيدا عن مشكلة تصريف مياه الأمطار والسيول واضرارها، وقام على مدى السنوات الماضية بفتح ذلك الملف الحيوي، فقد سعى عبر لجنة الإسكان والمياه والخدمات إلى دراسة المشكلة ومناقشتها، واستدعى عددًا من المسؤولين المعنيين في هذا الشأن واقترح عددًا من الحلول لمعالجتها، وشد على ضرورة وضع خطة متكاملة وتنفيذها في مدة زمنية محددة لحل مشكلة تصريف مياه الأمطار والسيول.

«الشورى» استدعى المسؤولين المعنيين وأكد على الإسراع بتنفيذ خطة متكاملة ضمن مدة زمنية محددة لحل المشكلة

كما استدعى المجلس بطلب من نفس اللجنة أكثر من مرة، مسؤولين في وزارة الشؤون البلدية والقروية، لمناقشة مشاكل السيول وأداء الوزارة وأوجه القصور، إضافة إلى طلب إفادة الوزارة بكل ما يتعلق بشبكات تصريف السيول، بما يجنب المواطنين والمقيمين التعرض لخسائر مادية وبشرية.

كما تبين للمجلس عبر تقارير الوزارة التي ناقشها المجلس، أن معظم مدن المملكة تفتقر إلى أنظمة متكاملة لتصريف مياه الأمطار والسيول، ودعا المجلس في قرار له إلى التشديد على منع البناء في مسارات السيول والأودية، والإسراع في تفعيل نظام التسجيل العيني للعقار واستكمال البنية التحتية الأساسية لتطبيقه، مع التشديد على منع البناء على مجاري السيول.

أحمد المطري يقترح إيقاف تطبيق المنح وحجج الاستحكام على الأراضي الواقعة في مسارات السيول وبطون الأودية

وحدد أحمد المطري حلاً رأى أنه أحد مفاتيح حل المشكلة وهو إيقاف تطبيق المنح والبيع والتعويض وحجج الاستحكام على الأراضي الواقعة في مجاري السيول وبطون الأودية، مع إعداد دراسات عن المناطق المعرضة لأخطار السيول وأن تكون شاملة لجميع مناطق المملكة.

ويقترح فهد المهنا حلا جديدًا فيقول: إن من سافر لمدن أوروبية أو أمريكية يرى أن الحل للمشكلة يكمن في تنفيذ مجاري تصريف الأمطار قبل رصف الطرق وسفلتتها، بحيث تكون تلك المجاري على جانبي الطريق وبشكل مائل يسمح بانسياب المياه إلى الأماكن المعدة لتخزينها والاستفادة منها.

ولفت المهندس مسفر المبارك النظر إلى التجربة الناجحة لتصريف مياه السيول في محافظة الجبيل، بعد أن تداولت مواقع التواصل عدداً من الصور ومقاطع الفيديو تظهر مدينة الجبيل الصناعية خلال هطول الأمطار الغزيرة عليها مؤخرًا، ثم مقاطع أخرى عقب توقف الأمطار، حيث بدت الحركة طبيعية في المدينة، بفضل النظام الفاعل لتصريف المياه.

التجربة الناجحة لتصريف مياه السيول في الجبيل نموذج يجب أن يحتذى في كل المدن

وأضاف: إن مقارنة بسيطة بين الجبيل والمدن الأخرى، تبين بما لا يدع مجالا للشك جودة ودقة التخطيط والتنفيذ للهيئة الملكية بالجبيل، مطالبًا بضرورة تعميم تلك التجربة على مدن المملكة ومحافظاتها لتجنيبها ما شهدته من تجمعات لمياه الأمطار، والتي تسببت في أضرار جمة، وتعطيل لمصالح السكان.

علي آل سليمان يطالب بالاستفادة من الخبرات والتجارب للشركات العالمية المتخصصة ذات السمعة الممتازة

فيما عبر علي آل سليمان عن استغرابه لعدم الاستفادة من الخبرات والتجارب غير السعودية في مواجهة المشكلة، فهناك شركات عالمية متخصصة وذات خبرة عملية في معالجة المخاطر التي تواجه المدن، مثل السيول والأمطار، ولو استفدنا منها، فستكون كافية لحل الأزمة بوضع دراسات مستقبلية، على المدى البعيد ما سيكفل تخفيف الأخطار في الأعوام المقبلة.

وبحثا عن علاج، تساءل فيصل الجهني عن الدور الغائب للغرف التجارية والصناعية في المدن والمناطق، حيث توجد لجنة من القطاع الخاص في كل الغرف، ومن تجار ورجال الأعمال في المدينة أو المنطقة ودورهم هو المشاركة مع القطاع العام في دراسة أخطار السيول ووضع الحلول المناسبة والاقتراحات الملائمة وتنفيذها وفق خطة عملية، حيث يكون لكل مدينة لجنة معنية بهذه الظاهرة .

ولعل فارس الأزمة، الذي تعتمد عليه كل الجهات، بعد الله، في التحذير من السيول، ثم انقاذ العالقين والمغامرين من ويلاتها، هو الدفاع المدني، والذي يحذر المواطنين والمقيمين، ويطالبهم بأخذ الحيطة والحذر خصوصاً في أوقات مواسم هطول الأمطار والسيول وعدم المجازفة بدخول المناطق المنخفضة أو عبور الأودية أثناء جريان السيول.

القيادة دعمت ميزانية المشاريع والخطط للسيطرة على السيول وانشاء بنية تحتية قوية تستطيع مجابهتها

ولما يترتب على السيول والفيضانات وجريانها من أضرار في الممتلكات والأنفس يتبادر دائما سؤال عن التأمين ودوره في التعويض عن تلك الأضرار، خاصة بعد أن دعا مدير العلاقات العامة المتحدث الرسمي باسم

المديرية العامة للدفاع المدني في المنطقة الشرقية العقيد منصور الدوسري، في الأسبوع الأخير من شهر جمادى الأولى الماضي، المواطنين المتضررة مركباتهم، وليس لديهم تأمين بمراجعة لجان حصر الأضرار، أما من يوجد لديه تأمين فعليه مراجعة شركة التأمين بعد إكمال الإجراءات اللازمة.

لكن معظم شركات التأمين العاملة في المملكة لا تغطي أخطار السيول في وثائقها المتعلقة بالتأمين الشامل على السيارات لأنه اختياري ولا يتم إلا «باستثناءات»، أي بدفع المؤمن مبلغًا إضافيًا على التغطية ويتم إدراج هذا البند في عقد التأمين بين الطرفين، إلا أن أغلب المؤمنين على سياراتهم لا يفضلون ذلك رغبة في تقليص قيمة القسط التأميني.

لقد ثبت أن الكثير من الأوامر والقرارات صدرت لحل المشكلة، منها ما هو عاجل ومنها ما هو طويل الأمد، إلا أن غالبية تلك الأوامر والقرارات والتوجيهات الصريحة والواضحة لم تطبق بشكل كامل على أرض الواقع.

وبعضها لم ينفذ بل تم تجاهلها من الجهات المنوط بها تطبيقها وتنفيذها، ولو نفذت بحذافيرها لما حصل ما حصل، فهل آن الأوان أن يلتفت إليها بجدية ومسؤولية لتجنبنا المآسي التي نراها عند هطول الأمطار.

عندما تجتاح الأمطار الغزيرة والسيول مدينة أو محافظة ما، يبرز الدفاع المدني واحداً من أهم الجهات الحكومية التي تقوم بدورٍ بارز في مواجهة أخطار السيول تتمثل في عمليات الانقاذ ، فضلاً عن الدور الإعلامي والتوعوي الذي تقوم به المديرية العامة للدفاع المدني لتوعية أفراد المجتمع بأخطار السيول.

والخطوات التي يجب اتباعها في حال هطول الأمطار الغزيرة، أو اجتياح السيول، أو أثناء تواجدهم في المخيمات البرية خلال مواسم الأمطار. وفيما يأتي بعض النصائح التي يقدمها الدفاع المدني للمواطنين والمقيمين.

نصائح في حال الأمطار والسيول

- تابع الأخبار وضَعْ احتياجاتك في مكان معروف بالمنزل، مع مواد تموينية ومياه نظيفة، وراديو مع بطارية، وإسعافات، وعبئ سيارتك بالوقود، لاستعمالها إذا توقفت محطات الوقود.

- في السيول الغزيرة، قم بنقل حاجياتك الضرورية إلى الطابق العلوي واقطع الكهرباء عن المنزل، ولا تزرْ مناطق الكوارث حتى لا تعيق عمليات الإنقاذ.

- لا تتناول الطعام والمياه اللذين اختلطا بالسيول، وتجنب الأدوات الكهربائية المبللة، وبلغ عن خطوط الكهرباء والماء والهاتف المعطلة، وامكث في المنزل وتابع التعليمات.

- في حال الخطر، غادر المنزل، ولا تقد سيارتك في الأماكن المنخفضة وتجمعات المياه ومجاري السيول، وإذا تعطلت وخشيت السيول، اتركها والجأ لمكان آمن.

- ابتعد بمواشيك عن الرعي في قيعان الأودية أو قرب السدود.

- ساعد الآخرين مع الحفاظ على حياتك وحياتهم، ولا تلمس الأجسام الساقطة والأسلاك المتدلية، وامنع من يسبح في مياه الأمطار.

- احتفظ بأكياس الرمل والخشب والأغطية البلاستيكية لمنع مياه السيول من الدخول إلى المبنى.

نصائح في الرحلات البرية أو التخييم

- الابتعاد عن مجاري الأودية عند قرب هطول الأمطار أو السيول المنقولة، ولا تجازف بحياتك في اجتياز الأودية أثناء جريانها.

- لا تحاول إنقاذ شخص يغرق، إذا كنت لا تجيد السباحة أو مع وجود تيار مائي قوي، واستخدم حبل طوق نجاة أو لوح خشب.

- إبعاد الأطفال عن مجاري الأودية والمستنقعات، والابتعاد عن المناطق المنخفضة وبطون الأودية.

- في حال وجود صواعق ابتعد عن المناطق المكشوفة، ولا تستخدم الراديو أو الجوال.

نصائح عند إخلاء المنزل

- اذهب إلى أماكن الإخلاء، التي يتم توجيهك إليها مباشرة، ولا تجتهد بالذهاب لغيرها، وبارد بفصل الكهرباء والغاز قبل مغادرتك المنزل.

- تعرف إلى محطات الراديو لتستمع إلى التحذيرات والتوجيهات المطلوبة واللازمة لحمايتك.

- ثبت أغراض المنزل، وأغلق البيت قبل مغادرته لأماكن الإخلاء حتى لا تنجرف الأغراض بمياه السيول.

- كن حذراً عند الخروج والانتقال إلى أماكن الإخلاء وتحلى بالهدوء.

- اتبع الطرق الموصى بها، ولا تجازف بحياتك وحياة الآخرين.

رقابة الأداء.. ورؤية ٢٠٣٠

أ. محمد بن مرشد الرحيلي
عضو سابق في مجلس الشورى

لعل أسهل تعريف مبسط للرقابة على الأداء هو التأكد من الجهة التي استخدمت مواردها المالية والإدارية فيما خصص لها بكفاءة وفعالية واقتصادية، ولعل لهذا النوع من الرقابة في ديوان المراقبة العامة حسن حظ، وسوء حظ.

فمن حسن الحظ، أنه كان له السبق في وجوده بين جميع أجهزة الرقابة في الدول العربية كرقابة أداء، مستنسخة من الدول المتقدمة، وخاصة أمريكا وكندا، بخلاف الدول العربية الأخرى التي أتبعت رقابة الأداء التقليدية، والتي تعتمد على التحليل المالي فقط، حيث استعان الديوان بخبراء من الجهاز الرقابي الأمريكي لمدة سبع سنوات، كان لهم إنجاز لا ينكر منه أنهم هيؤوا شباباً سعودياً مؤهلاً لهذا النوع من الرقابة، وعزز ذلك وجود دعم من المسؤولين له في تلك الفترة وتحديداً من عام ١٤٠٨- ١٤٢٣هـ.

ومن سوء الحظ أن هذا الحماس بدأ في الفتور وعدم الاستمرار في هذا النوع من الرقابة كما خطط له الخبراء الأمريكيون، لأسباب عدة، منها عدم الرغبة في صدام مع الجهات الأخرى، لأنه (يضرب في العظم)، وقد قال أحد رؤساء الديوان السابقين (رقابة الأداء جلبت لي الصداع)، إضافة إلى عدم فهم وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية لأهمية هذا النوع من الرقابة، ويتجلى ذلك في عدم الموافقة على إحداث وظائف تناسب طبيعة نشاطه مثل مهندسين وأطباء وصيادلة أسوة بالأجهزة الرقابية بالدول المتقدمة، كان رد الوزارتين المشار إليهما (طابع عملكم مالي)، ولا شك أن هذا الرد ناتج عن عدم معرفة وإدراك لهذا النشاط العالمي من الرقابة.

تفعيل رقابة الأداء يحتاج إلى عزيمة وتحدٍ من المسؤول الأعلى في الديوان وهو رئيس الديوان ولا أحد سواه. هذا ما عرفته خلال عملي في هذا النوع من الرقابة، حيث ينشط عمل الرقابة ويخفت بشخصية الرئيس وقوته.

ما نشاهده في هذه الأيام من كشف المستور من ضعف البنى التحتية أثناء نزول الأمطار سببه عدم وجود رقابة ذات كفاءة وفعالية ترصد وتحاسب المقصرين والاكتفاء برقابة تقليدية يسهل الالتفاف عليها من مهندسي المخالفات المالية، أو بمهام رقابة أداء شكلية ينتج عنها تقرير هزيل يلام به من نفذوا المهمة وهم منه براء.

ولا شك أن رؤية ٢٠٣٠ والتي من أهدافها رقابة الأداء يجب أن تنطلق هذه الأهداف من تفعيل دور رقابة الأداء في ديوان المراقبة العامة.

مفهوم العمارة في الاقتصاد الاسلامي

د. زيد بن محمد الرماني

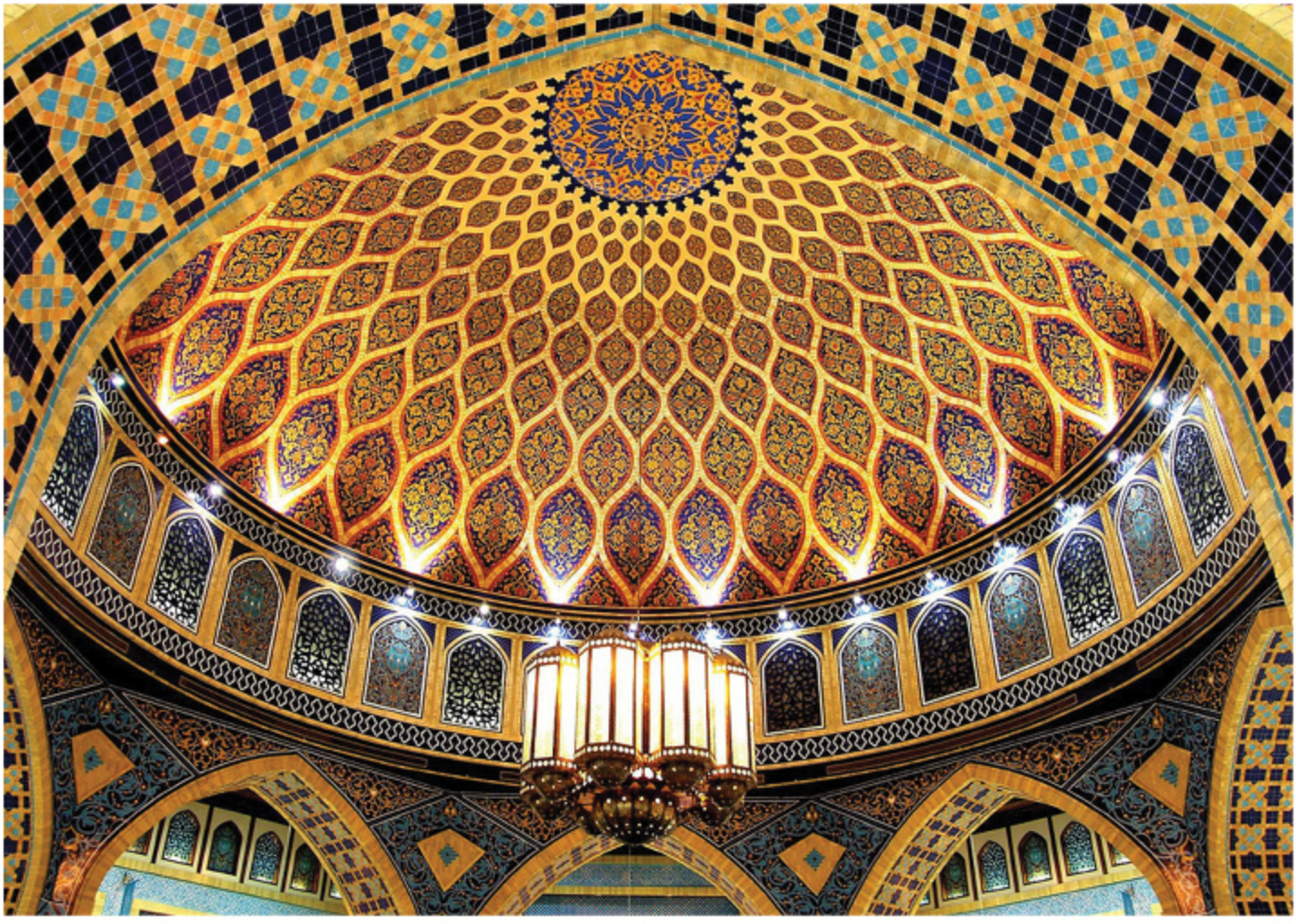

مقدمة:

التنمية الاقتصادية هي اليوم موضوع الساعة والشغل الشاغل للساسة والمخططين، ومع ذلك لم يكن الاهتمام بدراستها إلا حديثاً، في حين نجد الإسلام ومنذ أربعة عشر قرناً قد أولى قضية التنمية عناية فائقة واهتماماً خاصاً.

التنمية في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي فرضٌ وضرورة، حيث تستهدف تحقيق الإنسان من خلال عمله، درجات متزايدة من التعامل المنضبط مع الموارد المتاحة في الكون، التي سخرها الله سبحانه وتعالى لخدمته، وذلك لتحقيق تمام الكفاية، الذي يتناسب مع متوسط المعيشة السائد في المجتمع المسلم، ويعني

ذلك تحقيق مزيد من الدخل، ومن عناصر القدرة الاقتصادية، إلى جانب مشاركة الدولة في إشباع الحاجات الأساسية لغير القادرين وتوفيرها للاستقرار والأمن الاقتصادي.

إنّ الإسلام ينظر إلى التنمية نظرة شمولية تجمع بين تطوير كل من الأرض، الموارد الطبيعية، والموارد البشرية.

لذلك اهتم الإسلام بالتنمية، واعتبرها عبادة لله تعالى، وجعلها من واجبات الاستخلاف، قال عز وجل: ﴿ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ هود: ٦١.

بل لقد بلغ حرص الإسلام على التنمية وإعمار الدنيا، أن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة، فاستطاع ألا تقوم حتى يغرسها، فليغرسها، فله بذلك أجر)) أخرجه البخاري.

كما شغلت قضية التنمية فكر المسلمين الأوائل، واحتلت المقام الأول في اهتماماتهم، وذلك تحت لفظ ((العمارة))، وهو اصطلاح يشمل - في اقتصاديات اليوم - ما يطلق عليه التنمية الشاملة.

إنّ لفظ العمارة يحمل في مضمونه التنمية الشاملة، والنهوض بالمجتمع في مختلف مجالات الحياة الإنسانية، وهذا جوهر ما تسعى إليه التنمية في الاقتصاد المعاصر.

بين يدي المفهوم:

يهتم الإسلام اهتماماً بالغاً بالتنمية الاقتصادية بَيْدَ أنه يعالجها باعتبارها جزءاً من كل: هو التنمية الإنسانية. فأول وظيفة من وظائف الإسلام هي توجيه التنمية الإنسانية في المسالك الصحيحة. لهذا كان التركيز، حتى في القطاع الاقتصادي، على التنمية الإنسانية، بحيث تبقى التنمية الاقتصادية عنصراً مكملاً وجزءاً لا يتجزأ من التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للجماعة الإنسانية.

وفي ضوء المبادئ الأساسية للإسلام يمكن أن نستخلص مفهوم الإسلام للتنمية الذي تتضح ملامحه في النقاط الرئيسة التالية:

١- المفهوم الإسلامي للتنمية له خاصية الشمول، إذ يتضمن المظاهر الخلقية والروحية والمادية في آن معاً. وبهذا تصبح التنمية نشاطاً هادفاً ومتجهاً إلى الخُلق، ومنصباً على البلوغ بالرفاه البشري حدَّه الأمثل. والرفاه الذي يبحث عنه الإسلام إنما يمتد إلى الحياة الآخرة، وليس ثمة تنازع بينهما. وهذا البُعْد مفقود في المفهوم المعاصر للتنمية.

٢- الإنسان هو مركز الجهد التنموي، وهو قلب عملية التنمية، وهدف التنمية أن يكون عقل الإنسان سليماً، وجسمه صحيحاً، وعرْضه مصوناً، وماله محفوظاً، وقبل هذا وبَعْده، دينه وعقيدته صافية. ولهذا طالب الإسلام بتنمية كل هذه الجوانب الضرورية للجماعة الإنسانية.

٣- التنمية نشاط متعدد الأبعاد، وهي في الإسلام أكثر من ذلك، إذ يسعى الإسلام إلى إقامة التوازن بين مختلف الاتجاهات والأبعاد، دون تركيز على جانب، أو إهمال جانب.

٤- يؤكد الإسلام تأكيداً خاصاً على مبدأين، من المبادئ الفعّالة في الحياة الاجتماعية: الاستخدام الأمثل للموارد التي أنعم الله بها على الإنسان وبيئته الطبيعية، والاستخدام العادل والتوزيع الحق للعلاقات الإنسانية.

وعليه يمكن القول إنّ التنمية الاقتصادية في ظل الإسلام تستلزم مشاركة الإنسان الفعّالة، وتتجه إلى تحقيق الحد الأمثل من الرفاه الإنساني، وإلى بناء قوة الأمة.

مصطلح العمارة:

لم يعرف الفكر الإسلامي تعبير التنمية الاقتصادية، بَيْدَ أنه حوى من المصطلحات ما يحوي مضمون مصطلح التنمية، وكان أقرب تعبيراً عن التنمية والعملية التنموية، ومن هذه المصطلحات: التمكين والإحياء، والعمارة.

فالعمارة تأتي في اللغة بمعان عدة منها: العمارة نقيض الخراب، أو هي البُنيان، أو هي عمارة الأرض، أي إحياؤها بالبناء أو الغرس أو الزرع.

جاء في معجم مقاييس اللغة: العين والميم والراء أصلان صحيحان: أحدهما يدُّل على بقاء وامتداد زمان، والآخر: على كل شيء يعلو، من صوت أو غيره. ومن هذا الباب عمارة الأرض، يقال عمر الناس الأرض عمارة وهم يَعْمُروها وهي عامرة معمورة، والاسم والمصدر: العمران، واستعمر الله تعالى الناس في الأرض ليعمروها.

إذا تبين هذا، فإن مصطلح العمارة يشمل عمارة الأرض (التنمية الاقتصادية)، وعمارة البلاد (التنمية الشاملة).

وفي القرآن الكريم جاء قوله تعالى ﴿ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ هود: ٦١ مدللاً على أهمية العمارة، يقول القرطبي رحمه الله في تفسيره لهذه الآية: قال بعض علماء الشافعية: الاستعمار طلب العمارة، والطلب المطلق من الله تعالى على الوجوب، وقال الجصاص: وفيه دلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة والغراس والأبنية.

وفي قوله ﴿ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ هود: ٦١ أمرٌ بالعمارة، والعمارة متنوعة إلى واجب كعمارة القناطر اللازمة، والمسجد الجامع.. ومندوب كعمارة المساجد.. ومباح كعمارة المنازل.. وحرام كعمارة الحانات وما يبنى للمباهاة أو من مال حرام.

وفي السنة النبوية أحاديث كثيرة دالة على فضل العمارة وأهميتها، فقد روت عائشة رضي الله عنها عن النبي عليه الصلاة والسلام قوله: ((مَنْ أعمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق)). قال ابن حجر في فتح الباري، والمراد مَنْ أعمر أرضاً بالإحياء فهو أحق به من غيره.

وقال المناوي رحمه الله في حديث ((إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة...)) الحديث أخرجه البخاري. والحاصل أنّ الحديث مبالغة في الحث على غرس الأشجار وحفر الأنهار، لتبقى هذه الدار عامرة إلى آخر أمدها المحدود المعلوم عند خالقها، فكما غرس لك غيرك فانتفعت به، فاغرس لمَنْ يجيء بعدك لينتفع، وإن لم يبق في الدنيا إلا صبابة، وهذا لا ينافي الزهد والتقلل من الدنيا...

وفي هذا المجال وردت نصوص عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في العمارة وما يدل عليها ومنها: قوله ((مَنْ عطل أرضاً ثلاث سنين لم يعمرها فجاء غيره فعمرها فهي له)). وقوله لبلال بن الحارث المزني رضي الله عنه: ((إنّ رسول الله لم يقطعك لتحتجزه عن الناس، إنما أقطعك لتعمل، فخذ منها ما قدرت على عمارته، ورد الباقي)).

ومن هذه النصوص يتضح حرصه رضي الله عنه على دفع الناس وحثهم على الإنتاج والتنمية، فهو لا يترك رغبة الناس في عمارة الأرض مجردة عن العمل، وإنما يطالبهم بأن تقترن هذه الرغبة بالعمل والتعمير وبذل الجهد خلال مدة زمنية معينة.

وقد قال رضي الله عنه: ((والله لئن جاءت الأعاجم بالأعمال، وجئنا بغير عمل، فهم أولى منا بمحمد يوم القيامة))، وقال كذلك: ((مَنْ كان له مال فليصلحه، ومَنْ كانت له أرض فليعمرها، فيوشك أن يأتي مَنْ لا يُعطي إلا مَنْ أحب))، وقال أيضاً لواليه على بعض أقاليم الدولة: ((إنّ الله قد استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم، ونستر عورتهم، ونوفر لهم حرفتهم، فإذا أعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها، إنّ الله خلق الأيدي لتعمل...)).

ومن هذه النصوص يتضح نظرة الفاروق رضي الله عنه للتنمية من خلال العمل المنتج وأهميته في النشاط الاقتصادي، ودعوته رضي الله عنه للتنمية وعمارة الأرض، لأن حاجة الإنسان إلى المادة اللازمة هي قوام نفسه.

وفي عبارة الفاروق الأخيرة تلخيص لمهمة القادة وبيان لأساس الحكم، من حيث تأمين الناس في معاشهم وفي حياتهم، وتوفير حد الكفاية لأفراد المجتمع.

إن قارئ كتاب ((نهج البلاغة)) المنسوب للإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، يقع نظره على جُمل من القول يتمثل فيها فكره رضي الله عنه الاقتصادي، وموقفه من عدة قضايا تمثل جوهر التنمية الاقتصادية (العمارة).

فمن خلال كتابه رضي الله عنه لواليه على مصر ((الأشتر النخعي))، نجده يحدّد فيه مجموعة من الضوابط والقواعد الاقتصادية ومنها:

١- عناية الدولة بشؤون التجارة، ورعايتها للتجار.

٢- منع التجار من الاحتكار، أو الإضرار بالناس.

٣- تطبيق فكرة الثمن العادل، وضبط الموازين والمكاييل.

٤- إرشاد الناس إلى السماحة في البيع والشراء.

٥- معاقبة التجار الذين يُضيِّقون على الناس.

وبهذه الضوابط والقواعد الاقتصادية تقوم التجارة بدورها في تحقيق العمارة، ودفع كل من القطاع الزراعي إلى الأمام في مجال التقدم والازدهار ومن ثم تتحقق العمارة والتنمية وبناء مجتمع المتقين هدف التنمية.

إنّ عمارة البلاد أمر واجب على الدولة، ومهمة أساس من مهامها. يقول رضي الله عنه في مقدمة العهد الذي كتبه للأشتر النخعي ((هذا ما أمر به عبد الله عليٌ أمير المؤمنين، مالك بن الحارث الأشتر، في عهده إليه حين ولاه مصر، جباية خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها))، وفي هذه المقدمة تلخيص لوظائف الوالي التي كلفه بها أميره، فهي تحدّد وظائف الدولة عنده رضي الله عنه، وقد جمعها في الأربعة المذكورة، والتي منها عمارة البلاد.

ويتمثل هدف العمارة عند علي رضي الله عنه في إقامة مجتمع المتقين، ذلك المجتمع الذي يتمتع بأعلى مستوى من طيب الماديات، والتزام تقوى الله تعالى.

وقد حدّد رضي الله عنه هذا الهدف في كتابه لمحمد بن أبي بكر رضي الله عنهما والي مصر، حيث يقول: ((يا عباد الله، إنّ المتقين حازوا عاجل الخير وآجله شاركوا أهل الدنيا في دنياهم، ولم يشاركهم أهل الدنيا آخرتهم، أباح لهم الله الدنيا ما كفاهم به أغناهم... سكنوا الدنيا بأفضل ما سُكنت، وأكلوها بأفضل ما أكلت أصابوا لذة الدنيا مع أهل الدنيا، وهم غداً جيران الله يتمنون عليه فيعطيهم ما يتمنون، لا ترد لهم دعوة ولا ينقص لهم نصيب من اللذة، فإلى هذا يا عباد الله يشتاق مَنْ كان له عقل، ويعمل له بتقوى الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله...))).

هذا الكتاب التاريخي ليس قصة يتحدث فيها الإمام علي رضي الله عنه عن واقع المتقين على وجه الأرض، أو واقعهم في التاريخ، وإنما كان يستهدف التعبير عن نظرية المتقين في الحياة، والمثل الذي يجب أن يحققه مجتمع المتقين على هذه الأرض، ولذا أمر بتطبيق ما في الكتاب، ورسم الوالي سياسته على ضوء ما جاء فيه من وصايا وتعليمات.

يرى الإمام علي رضي الله عنه أنّ مضمون العمارة ومفهومها لا يقتصر على زيادة الإنتاج أو رفع مستوى الدخل الوطني، وإنما يقوم على عدالة توزيع الدخل، فالتوزيع العادل لثمار التنمية جزء من مفهومها في فكر الإمام علي رضي الله عنه القائل: ((ما جاع فقير إلا بما مَتَّع غني)).

مما سبق يتضح أنّ العمارة والتنمية التي يجب على الدولة القيام بها تهدف إلى تحقيق مستوى الحياة الكريمة لمجتمع المتقين، وهذا المستوى يتطلب لتحققه توفير العدالة الاجتماعية، كما أنّ التوزيع العادل جزء أساس من مفهوم العمارة ومضمونها عند علي رضي الله عنه.

أما وسائل تحقيق العمارة في نظر الإمام علي رضي الله عنه فهي أربع: تحقيق التوازن الاقتصادي، وإقرار الأمن والاستقرار، والقيام بالتوجيه لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، وعدالة التوزيع.

يقول الإمام علي رضي الله عنه لواليه: ((وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة. ومَنْ طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد، وأهلك العباد ولم يستقم أمره إلا قليلاً... ولا يثقلن عليك شيء خففت به المؤونة عنهم، فإنه ذخرٌ يعودون به عليك في عمارة بلادك، وتزيين ولايتك، مع استجلابك حسن ثنائهم...)).

ويمكن تلمس موقف أبي يوسف رحمه الله من التنمية (العمارة) من خلال استعراض ما جاء في كتابه ((الخراج)) الذي كتبه لهارون الرشيد.

إذ يستخدم أبو يوسف رحمه الله في كتابه ذلك تعبير عمارة البلاد، وكذلك تعبير عمارة الأرض، فعندما يتحدث عن عمارة القطاع الزراعي يستخدم عبارة ((عمارة الأرض))، وعندما يتحدث عن أسس العمارة وأصول بنائها، يستخدم عبارة ((عمارة البلاد))، يقول أبو يوسف رحمه الله: ((إنّ العدل والإنصاف وتجنب الظلم، مع ما في ذلك من الأجر، يزيد به الخراج وتكثر به عمارة البلاد...)).

ولذا، يُحمِّل أبو يوسف الدولة مسؤولية كبرى تجاه إنجاز التنمية (العمارة)، مع عدم إغفاله لدور الأفراد في تحقيق ذلك، حيث نجده يقول رحمه الله مخاطباً الخليفة ((ولا أرى أن يترك الإمام أرضاً لا ملك لأحد فيها، ولا عمارة، حتى يقطعها فإن ذلك أعمر للبلاد، وأكثر للخراج)).

ويقول رحمه الله في معرض تحمّل الدولة للنفقات العامة وقيامها بالإنفاق على المشروعات: ((ولا تحمل النفقة على أهل البلد، فإنهم إن يعمروا خير من يخرجوا، وإن يفروا - من الوفرة - خير من أن يذهب مالهم ويعجزوا))، وفي هذا دعوة لتحمل الدولة العبء الأكبر إزاء عملية التنمية (العمارة).

وأسس العمارة عند أبي يوسف رحمه الله ثلاثة هي: سيادة العدل والإنصاف، والمحافظة على الملكية الخاصة وتدخل الدولة ومساهمتها إيجابياً في عملية التنمية. يقول أبو يوسف رحمه الله: ((إن العدل والإنصاف للمظلوم، مع ما في ذلك من الأجر الآخروي، مما يزيد به الخراج وتكثر به عمارة البلاد، والبركة مع العدل تكون، وهي تفقد مع الجور، والخراج المأخوذ من الجور تنقص به البلاد وتخرب...)).

وقد اشترط أبو يوسف رحمه الله في العامل الذي يتولى مهمة العمارة شروطاً سبعة: الدين، والصلاح، والأمانة، والعفة، والمشاورة لأهل الرأي، والخبرة، والعلم والفقه. متى توفرت هذه الشروط في رجل الخراج، فإنّ البلاد تنعم بالرفاه والعدل الاجتماعي وذلك بتحقق العمارة. يقول أبو يوسف رحمه الله: ((رأيت أبقى الله أمير المؤمنين فتوليهم الخراج، ومن وليت منهم فليكن فقيهاً، عالماً مشاوراً لأهل الرأي، عفيفاً لا يطلع الناس منه على عورة، ولا يخاف في الله لومة لائم...)).

ويرى أبو يوسف رحمه الله أنّ تحقيق العمارة يتطلب إجراءات معينة منها: إقامة شبكة طرق جيدة، وإدخال كل الموارد في نطاق الإنتاج، وإقامة المنشآت اللازمة للري والإمداد بالمياه.. بهذه الإجراءات الثلاثة، حصر أبو يوسف رحمه الله الإجراءات المادية المباشرة لتحقيق العمارة. ومن هنا ندرك أنّ أبا يوسف رحمه الله يستخدم التعبيرين ((عمارة الأرض)) و ((عمارة البلاد))، كما هو الحال عند علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ولقد كان لكتاب الاقتصاد الإسلامي آراء خاصة في العمارة وما تميزت به عن التنمية الاقتصادية، فهذا الدكتور شوقي دنيا يقول في كتابه ((الإسلام والتنمية الاقتصادية)): ((إنّ لفظ العمارة أو التعمير يحمل مضمون التنمية الاقتصادية وقد يزيد عنها، فهو نهوض في مختلف مجالات الحياة الإنسانية، وإن تناول بصفة أولية جوانب التنمية الاقتصادية بمعناها المتعارف عليه في علم الاقتصاد...)).

وأما الدكتور يوسف إبراهيم ففي كتابه ((إستراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام)) يقول: ((إنّ هناك مصطلحاً خاصاً يستخدمه المفكرون المسلمون ويعالجون قضايا التنمية داخل إطاره، هذا المصطلح هو مصطلح العمارة...)).

ويقول الدكتور علي عبد الرسول في كتابه ((المبادئ الاقتصادية في الإسلام)): ((إنّ العمارة يمتد أفقها إلى أبعد مما عرف سلفنا الصالح

من الزراعة والغراس والأبنية إلى استثارة ما في الأرض من أنواع المعادن، والتوسع في المنافع العمرانية باستحداث المصنوعات المختلفة والمرافق الضرورية والوسائل الميسرة للمصالح العامة، وما يتبع ذلك كله من تبادل السلع والغلات ونقل التجارة أو جلبها من هنا وهناك...)).

الخلاصة:

نخلص مما سبق إلى أنّ هناك مصطلحاً خاصاً يستخدمه المفكرون المسلمون، ويعالجون قضايا التنمية داخل إطاره، هو مصطلح العمارة، بإطلاقيها: عمارة الأرض، وعمارة البلاد.

وأنّ هذه العمارة في الاقتصاد الإسلامي ليست عملاً دنيوياً محضاً، بل هي عمل تعبدي فيه طاعة لله عز وجل فكل خطوة يخطوها الإنسان في طاعة الله ولو كانت في شؤون الدنيا، فالسعي على الرزق هو عبادة.

وإنّ هدف العمارة هو إقامة مجتمع المتقين المجتمع الذي يتمتع بأعلى مستويات المعيشة الطيبة، وأعلى مستويات الإنتاج، وأرشد مستويات الاستهلاك، وأعدل مستويات التوزيع، مع استشعار تقوى الله في كل مرحلة من مراحل النشاط الاقتصادي في هذا المجتمع..

الهوامش والمراجع:

أولاً: الكتب:

١- أحمد بن علي الجصاص - أحكام القرآن، بيروت.

٢- أحمد بن فارس - معجم مقاييس اللغة، مصر: ١٣٩٠هـ.

٣- أميرة مشهور - تنمية المال في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة: ١٩٨٨م.

٤- ابن حجر - فتح الباري، الرياض.

٥- حمد الجنيدل - مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، الرياض: ١٤٠٦هـ.

٦- خورشيد أحمد - إستراتيجية التنمية من مفهوم إسلامي، تونس: ١٩٨٠م.

٧- رفعت العوضي - من التراث الاقتصادي للمسلمين، مكة: ١٤٠٥هـ.

٨- سعيد مرطان - مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، بيروت: ١٤٠٦هـ.

٩- السيد محمد عاشور - رواد الاقتصاد العرب، مصر: ١٩٧٤م.

١٠- الشريف الرضي - نهج البلاغة، بيروت: ١٤٠٥هـ.

١١- شوقي دنيا - الإسلام والتنمية الاقتصادية، القاهرة: ١٩٧٩م.

١٢- شوقي دنيا - أعلام الاقتصاد الإسلامي، الرياض: ١٤٠٤هـ.

١٣- عبد الرحمن يسري أحمد - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، الإسكندرية.

١٤- علي عبد الرسول - المبادئ الاقتصادي في الإسلام، القاهرة: ١٩٨٠م.

١٥- محبوب الحق - ستار الفقر، القاهرة: ١٩٧٧م.

١٦- محمد أحمد القرطبي - الجامع لأحكام القرآن، القاهرة: ١٩٧٧م.

١٧- محمد عبد الرؤوف المناوي - فيض القدير، دمشق: ١٣٩١هـ.

١٨- محمد الغزالي - ظلام من الغرب، القاهرة.

١٩- يوسف إبراهيم يوسف - إستراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، القاهرة: ١٤٠١هـ.

٢٠- يوسف كمال محمد - فقه الاقتصاد الإسلامي، الكويت: ١٤٠٨هـ.

ثانياً: المقالات والندوات والرسائل الجامعية:

٢١- حسين أحمد فهمي - ديناميكية النظام الاقتصادي الإسلامي، القاهرة: ١٤٠٨هـ.

٢٢- خورشيد أحمد - التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي، جدة: ١٩٨٥م.

٢٣- ربيع الروبي - المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة: ١٩٨٤م.

٢٤- سلطان أبو علي - التنمية والأخلاق، القاهرة: ١٤٠٩هـ.

٢٥- عبد الملك الأحمر - من تاريخ الفكر الاقتصادي في الإسلام، دبي: ١٤٠٥هـ.

٢٦- محمد شوقي القنجري - المفكرون المسلمون والتنمية الاقتصادية، القاهرة: ١٤٠٤هـ.

٢٧- محمد القري بن عيد - استعراض للكتابات المعاصرة في التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي، القاهرة: ١٤٠٩هـ.

٢٨- نعمت مشهور - حول الدور الإنمائي والتوزيعي للزكاة، القاهرة: ١٤٠٨هـ.

٢٩- يوسف إبراهيم يوسف - المنهج الإسلامي في التنمية، القاهرة: ١٤٠٩هـ.

٣٠- يوسف خليفة يوسف - مشكلة التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، دبي: ١٩٨٤.

الشورى يبحث مع عدد من المواطنين معوقات التوطين في القطاع الخاص

رئيس مجلس الشورى: مقترحات المواطنين وعرائضهم تعزز مشاركة المواطن في صنع القرار داخل المجلس

أكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن مقترحات المواطنين وعرائضهم الواردة للمجلس تحظى باهتمام ومتابعة في المجلس ولجانه، لما تسهم به من تعزيز مشاركة المواطن في مراحل صنع القرار داخل المجلس، وتحقيقًا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وسمو ولي عهده وسمو ولي ولي العهد - يحفظهم الله - بكل أمر يتعلق بشؤون المواطنين واحتياجاتهم، وهذا مما يُحمل المجلس مسؤولية مضاعفة في خدمة المواطن وتلمس همومه والاستماع لمقترحاته والاستفادة منها وفقاً لصلاحياته ونظامه، وهذا الأمر يجعل المجلس أكثر انفتاحاً وتواصلاً مع المواطنين .

جاء ذلك خلال افتتاح معاليه اللقاء الأول مع بعض المواطنين الذين تقدموا بمقترحات للمجلس بشأن توطين الوظائف: الفرص والمعوقات، بحضور معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري ومعالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبد الله الصمعان ورؤساء اللجان المتخصصة المعنية وعدد من أعضاء المجلس.

ورأى معالي رئيس مجلس الشورى أن العرائض أداة مهمة من بين أدوات التواصل التي نهجها المجلس مع المواطنين، وهي عرف برلماني متبع في العديد من المجالس والبرلمانات في دول العالم.

حيث أصبح المجلس يتلقى مئات العرائض يوميًا سواء عبر البريد الالكتروني أو عبر الرابط على بوابة المجلس الالكترونية أو عبر البريد أو الفاكس، وبلغ مجموع ما وصل للمجلس من عرائض عبر مختلف قنوات التواصل أكثر من ١٠٢ مائة وألفي عريضة منذ إطلاق تلك القنوات الاتصالية في عام ١٤٣٢هـ.

وأشار إلى أن مواضيع تلك العرائض متعددة فمنها ما يحمل مقترحات مهمة، أو يطرح قضية وطنية تهم شريحة كبيرة من المجتمع ويتم الاستفادة

منهـا بإحالتـها إلى اللجـنة المتخصصة المعـنية لدراستـها والاستـفادة منها أثـناء دراستـها للموضـوع ذي العـلاقة بالمقـترح أو القـضايا التي تتضمنها العريضة.

وشدد معالي الدكتـور عبد الله آل الشيـخ على أهمية محور هذا اللقاء الذي يتركـز حـول توطـين الوظائف والصعـوبات التي يواجهها الموظف السعودي في القطاع الخاص، والملحوظات والمقترحات حول بعض مواد نظام العمل وخاصة المادة ٧٧ من النظام. مشيراً إلى أن ما سيطرح في هذا اللقاء من آراء ومقترحات ستكون بالتأكـيد محـل عنايـة واهتمام لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، عند اجتماعـاتهم المستمرة مع المسئولين في وزارة العمل والتنمية الاجتـماعية أو عـند دراسـة التقـرير السنوي لأداء للوزارة، كما سوف تفيد اللجنة المعنية وكـذلك أعـضاء المجلس عند تقديم توصيات أو مقترحات حول نظام العمل.

بعد ذلك طرح معالي رئيس مجلس الشورى محـوري اللقاء للمناقشة حيث تم تناول المحور الأول المتضمن المعوقات والصعـوبات التي تـواجه الموظفين السعوديين في القطاع الخاص والمقترحات المقدمة لمعالجة أوضاعهم حيث استمع الحضور إلى عدد من المداخلات لبعض مقـدمي المقترحات بشأن المادة ٧٧ من نظام العمل والتي تلقى المجلس بشأنها ما يقارب ٨٠٠ عريضة.

وقد استمع معالي رئيس مجلـس الشـورى الدكتور عبد الله آل الشيخ والحضور إلى عدد من الملحوظات بشأن المادة ٧٧ من نظـام العـمل حيث استعرضوا بعض سلبيات المادة ٧٧ على السعودة والتي تسببت في الاستغناء عن خدمات العديد من المواطنين في القطاع الخاص.

فيما اقترح أحد المواطنين إعـادة صـياغة المادة ٧٧ من نظام العمل بطريقة تضمن حقوق الموظف السعـودي وحـقوق صـاحب العمل، بحيث لا يتأثر الطرفان عند إلغاء المادة أو إيقاف العمل بها بحسب الطريقة النظامية التي ستتخذ بشأنها، وطالب آخر بتخفيض ساعات الدوام الرسمي اليومي للموظفين من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يجدون صعوبات في التنقل من وإلى مقر العمل ومن ثم العمل طوال ثماني ساعات.

كما تناول اللقاء في محوره الثاني المقترحات التي تسهم في تعزيز توطين وسعودة بعض القطاعات.

من جانبـه بيَّن عـضو المجـلس رئيـس لجنة الإدارة والموارد البشرية المهندس محمد النقادي خلال اللقـاء أن لدى اللجنة توجهاً لدراسة تعديل تسع مواد من نظام العـمل بحيث تتناسب مع أوضاع الموظفين السعوديين في القطاع الخاص، وستقدم اللجنة تقريرها بهذا الخصوص إلى المجلس خلال الفترة القادمة.

فيما أكد رئيس لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية الأستاذ عساف أبوثنين أن المجلس يملك الأداة النظامية لتعديل نظام العمل من خلال المادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى.

وأبدى رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الدكتور عبد الله الفوزان استعداد اللجـنة لمشاركة جهود لجنة الإدارة والموارد البشرية لدراسة الآثار الاجتماعيـة التي يخلفها العمل بالمادة ٧٧ من نظام العمل واقتراح تعديلها بما يحقق الأمان الوظيفي.

وفي ختام اللقاء قدم معالي رئيس مجلس الشورى شكره وتقديره لكتاب الرأي والإعلاميين الذين شـاركوا بالحـضور وتقـديم الآراء مؤكداً عمق الشراكة بين مجلـس الشورى ووسائـل الإعلام لتملس احتياجات المواطنين للوصول إلى قرارات تخدم الوطن والمواطن.

رئيس مجلس الشورى يستقبل سفير الاتحاد الأوروبي

استقبل معالي رئيس مجلس الشـــورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيـخ في مكتـبه بمقـر المجلس سفير مندوبية الاتحاد الأوروبي المعين لدى المملكة ميكيلي تشيرفوني.

وفي مستهل الاستقبال هنأ معالي رئيس مجـلس الشـورى السفير ميكيلي تشيرفوني بمناسبة تعيينه سفـيراً لمندوبيـة الاتحـاد الأوروبي لدى المملكة متمنياً له التوفيق في مهام عمله بما يسهم في تنمية وتطويـر العلاقـات بين المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي لاسيـما على الصعيد البرلماني.

وجرى خـلال اللقاء استعـراض عـدد مـن الموضـوعات ذات الاهتمام المشترك وسبل تعـزيز العـلاقات البرلمانية بين مجـلس الشـورى والبرلمان الأوروبي وتبادل الزيارات وعقد اللقـاءات المشـتركة بينهما بما يسهم في توسيع علاقات التعاون بين المملكة والاتحاد الأوروبي إلى مجالات أرحب.

حـضر اللقـاء معـالي نائب رئيـس مجـلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري.

د. الجفري يستقبل المشاركين في البرنامج التدريبي الأعراف والتقاليد البرلمانية

استقبل معالي نائب رئيـس مجـلس الشـورى الدكتـور محمد بن أمين الجفري في مكتبــه بمقر المجلس بالريـاض المشـاركين في البرنامج التدريبي «الأعــراف والتقــاليد البرلمانية في النظم الدستورية» الذي نظمه مجلس الشـورى ضـمن خـطة التدريب المشتركة لموظفي مجالس الشورى والوطني والنواب والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وقد رحب معالي نائب رئيس مجلس الشورى خلال الاستقبال بالمشاركين، وأكد حرص معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على أن يحقق هذا البرنامج التدريبي أهدافه والتي من أهمها توثيق التعـاون والتنسيق بين مجالس دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في جميع المجالات.

وأشار معاليه إلى أهمية تبادل الخبرات بين الكفاءات الإدارية المشاركة

في البرامج التدريبية المشتركة بين المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، معتبراً التدريب من الأدوات التي تفعل العمل الشوري والبرلماني ويحقق جودة مخرجاته.

من جانبهم قدم المشاركون في البرنامج التدريبي شكرهم وتقديرهم لمجلس الشورى على حسن الاستضافة، متطلعين إلى مزيد من التكامل والتنسيق في مختلف المجالات بين مجالس الشورى والوطني والنواب والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

حضر الاستقبال الأمين العام لمجلس الشورى المكلف الأستاذ خالد بن موسى الضبيبان ومدير عام إدارة التخطيط والتطوير الأستاذ علي بن محمد آل مشبب.

وكان الأمين العام لمجلس الشورى المكلف الأستاذ خالد بن موسى الضبيبان قد افتتح أعمال البرنامج التدريبي «الأعراف والتقاليد البرلمانية في النظم الدستورية»، بحضور مدير عام التخطيط والتدريب الأستاذ علي

بن محمد آل مشبب ومدير إدارة التدريب بالمنظمة العربية للتنمية الإدارية الدكتور طارق البقلي.

ويهدف البرنامج إلى إكساب المشاركين فيه المعارف ذات الصلة بالتقاليد النيابية والأعراف البرلمانية في النظم الدستورية والبرلمانية والصلاحيات الرقابية للمجالس البرلمانية.

نائب رئيس مجلس الشورى يستقبل وفد الكونغرس الأمريكي

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس الاثنين وفد مستشاري ومساعدي أعضاء الكونغرس الأمريكي الخلال زيارتهم للمملكة مؤخراً.

ورحب معالي الدكتور الجفري بأعضاء الوفد، منوهاً بالعلاقات المتميزة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في مختلف المجالات، وبخاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والكونغرس الأمريكي.

وأشار إلى أهمية مثل هذه الزيارات في تبادل الخبرات والاطلاع على التجارب البرلمانية في البلدين الصديقين.

وأكد معاليه أن المملكة العربية السعودية دولة محبة للسلام ولها دور محوري إقليمياً ودولياً في خدمة الأمن والسلام ونشر ثقافة الحوار والتسامح، مستشهداً في ذلك بالعديد من المبادرات التي قدمتها المملكة في هذا المجال، لافتاً النظر إلى جهود المملكة في مكافحة الإرهاب.

وتطرق معاليه إلى الوضع الأمني في المنطقة وعبر عن تنديده بالتدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لعدد من الدول العربية وبخاصة في مملكة البحرين واليمن والعراق وسوريا.

وأطلع نائب رئيس مجلس الشورى وفد الكونغرس الأمريكي خلال اللقاء على آلية عمل مجلس الشورى ولجانه المتخصصة ودور المجلس في المجالين التشريعي والرقابي وفي صناعة القرار الوطني.

بعد ذلك أجاب معاليه على استفسارات أعضاء الوفد الأمريكي التي تمحورت حول مجلس الشورى وموقف المملكة من الوضع في اليمن.

وفي نهاية اللقاء تم تبادل الهدايا التذكارية بهذه المناسبة، وقام الوفد الزائر بجولة داخل أروقة مجلس الشورى وحضروا جانباً من جلسة مجلس الشورى التي عقدت اليوم.

حضر اللقاء عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأمريكية في المجلس المهندس محمد النقادي.

الهيئة العامة تحيل مقترحات أنظمة للتوطين ومكافحة السمنة والهجرة الاستيطانية على جدول أعمال مجلس الشورى

أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى على جدول أعمال المجلس عدة تقارير سنوية لعدد من الجهات الحكومية وثلاثة مقترحات قدمها أعضاء المجلس استناداً للمادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى، ومشروعات اتفاقات ومذكرات للتفاهم بين المملكة العربية السعودية وعدد من الدول الشقيقة والصديقة في مجالات مختلفة.

جاء ذلك خلال الاجتماع الثالث للهيئة العامة من أعمال السنة الأولى للدورة السابعة لمجلس الشورى الذي عقدته الهيئة برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري وحضور معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس والأمين العام المكلف الأستاذ خالد الضبيبان.

وقد قررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن النظام الأساسي للهيئة القضائية الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتقرير اللجنة الصحية بشأن التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ، وتقرير لجنة حقوق الإنسان الهيئات الرقابية بشأن تقرير الأداء السنوي لهيئة حقوق الإنسان للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ، وتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للحبوب للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لبرنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

كما أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى مقترحات لعدد من الأعضاء استناداً للمادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى هي تقرير اللجنة الأمنية بشأن مشروع نظام مكافحة الهجرة الاستيطانية غير المشروعة للمملكة المقدم من عضو المجلس السابق الدكتور صدقة فاضل، وتقرير اللجنة الصحية بشأن مقترح مشروع نظام مكافحة السمنة المقدم من عضو المجلس السابق الدكتور أحمد آل مفرح وأعضاء المجلس الحاليين الدكتور عبدالله العتيبي والدكتور عدنان البار والدكتور فهد العنزي والدكتورة منى آل مشيط ، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مقترح مشروع نظام التوطين المقدم من عضو المجلس الأستاذ عبدالرحمن الراشد، وتقرير اللجنة الصحية بشأن مقترح مشروع نظام المسؤولية الطبية المقدم من عضوي المجلس السابقين معالي الدكتور علي الغفيص والدكتور ناصر بن داود.

كما وافقت الهيئة العامة على إحالة عدة تقارير من لجان المجلس المتخصصة تضمنت مشروعات مذكرات تفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في عدة مجالات.

نائب رئيس مجلس الشورى يلتقي سفراء دول الاتحاد الأوروبي المعتمدين لدى المملكة

التقى معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مقر المجلس بالرياض سفراء عدد من دول الاتحاد الأوروبي المعتمدين لدى المملكة.

وفي مستهل اللقاء رحب معالي نائب رئيس مجلس الشورى بالسفراء منوهاً بالعلاقات المتميزة بين المملكة العربية السعودية ودول الاتحاد الأوروبي في مختلف المجالات.

وأكد أهمية مثل هذه اللقاءات في تعزيز العمل المشترك بين المملكة ودول الاتحاد الأوروبي ولا سيما على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الأوروبي وبرلمانات دول الاتحاد الأوروبي.

وتطرق معاليه إلى رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ وعدهما نقله نوعية لمستقبل المملكة، لافتاً النظر إلى أن مجلس الشورى يسهم في تحقيق هذه الرؤية والبرنامج عبر ممارسة اختصاصاته الرقابية والتنظيمية.

وأشار معاليه إلى ما حققته المرأة السعودية من تقدم في مجالات عدة بوأها مناصب عليا مما أهلها للمشاركة في صنع القرار الوطني، حيث تشارك المرأة اليوم في كافة مناحي الحياة وهذا الأمر أصبح واقعاً ملموساً ومن ذلك المشاركة في الانتخابات البلدية التي جرت مؤخراً ترشحاً وانتخاباً، إلى جانب عضويتها في مجلس الشورى بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ من إجمالي عدد أعضاء المجلس.

كما أكد الدكتور الجفري أن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - يحفظه الله - تنتهج في سياستها عدم التدخل في شؤون أي دولة، وتسعى دائماً لحل جميع المشكلات في المنطقة بالطرق السلمية، ومد يد العون والمساعدة الإنسانية للدول المحتاجة، فضلاً عن جهودها الرائدة في خدمة الأمن والسلم الدوليين.

وبيَّن معاليه مواقف المملكة العربية السعودية الثابتة تجاه مختلف قضايا المنطقة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وقضية الشعب السوري، مشيراً إلى أن التدخلات الإيرانية السافرة في شؤون بعض الدول العربية أسفر عن تأجيج الصراع في المنطقة.

وتطرق إلى جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب وسن العديد من التشريعات لدحر الإرهاب ومحاربة التطرف، مؤكداً حرص المملكة على التعاون مع المجتمع الدولي في محاربة الإرهاب والقضاء عليه.

وأشار إلى ما تقوم به قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية من جهود لإعادة الشرعية للجمهورية اليمنية ونصرة الشعب اليمني الشقيق على ميليشيات الحوثي وقوات الرئيس المخلوع علي صالح التي انقلبت على الشرعية، واستولت على مؤسسات الدولة بقوة السلاح، مؤكداً أن تدخل قوات التحالف في اليمن جاء وفق القانون الدولي واستجابة لنداء الرئيس الشرعي لليمن فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي.

من جانبه أشار سفير مندوبية الاتحاد الأوروبي لدى المملكة ميكيلي تشيرفوني إلى أن البرلمان الأوروبي يتطلع لتعزيز العلاقات المشتركة مع المملكة في كافة المجالات ولاسيما البرلمانية والاقتصادية منها.

بعد ذلك دار نقاش حول الأحداث التي تشهدها المنطقة والجهود المبذولة لإعادة الاستقرار والأمن للمنطقة وموقف المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي تجاه تلك الأحداث.

كما تم خلال اللقاء بحث تطوير وتعزيز العلاقات بين المملكة العربية السعودية ودول الاتحاد الأوروبي إضافة إلى تعزيز العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى وبرلمانات دول الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي من خلال تفعيل لجان الصداقة البرلمانية بين الجانبين وتبادل الزيارات بينهم.

حضر اللقاء عدد من أعضاء مجلس الشورى رؤساء لجان الصداقة البرلمانية مع دول الاتحاد الأوروبي وسفير مندوبية الاتحاد الأوروبي لدى المملكة ميكيلي تشيرفوني.

مساعد رئيس مجلس الشورى يستقبل أعضاء هيئة التدريس بقسم التاريخ في جامعة الملك سعود

استقبل معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان في مقر المجلس بالرياض وفداً من أعضاء هيئة التدريس بقسم التاريخ بكلية الآداب بجامعة الملك سعود برئاسة رئيس القسم الدكتور عبدالله الخراشي.

ورحب مساعد رئيس المجلس في مستهل الاستقبال بالوفد، وأكد حرص مجلس الشورى على مثل هذه اللقاءات لافتًا النظر إلى اهتمام المجلس بإيجاد قنوات تواصل مع مختلف شرائح المجتمع.

وأشار إلى أن المجلس يرحب بمقترحات المواطنين، وقد خصص رابطاً في موقعه الالكتروني لهذا الغرض حيث يوليها المجلس كل اهتمام وعناية، ويتم دراستها عبر لجانه المتخصصة.

وتطرق معالي مساعد رئيس المجلس إلى الدور الذي يقوم به المجلس في المجالين التشريعي والرقابي ودعم الأجهزة الحكومية بهدف تحسين الأداء والخدمات المقدمة للمواطنين

من جانبه أعرب الدكتور عبدالله الخراشي عن سعادته وزملائه بزيارة مجلس الشورى والاطلاع على آلية عمله، وقدم نبذة عن قسم التاريخ بكلية الآداب في جامعة الملك سعود وبرامجه.

بعد ذلك دار نقاش عن القسم ومجالات الاستفادة من مخرجاته، ومجالات التعاون بين مجلس الشورى وقسم التاريخ خاصة في مجال إعداد الدراسات والأبحاث.

واشتمل برنامج الزيارة جولة في قاعات المجلس المختلفة، المكتبة، وشاهد الوفد محتويات المعرض التاريخي لمجلس الشورى الذي يتضمن وثائق المجلس منذ تأسيسه، كما شاهدوا فيلمًا تعريفيًا عن مجلس الشورى.

لجنة الصداقة مع الولايات المتحدة تجتمع بوفد الكونغرس الأمريكي

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأمريكية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة المهندس محمد بن حامد النقادي في مقر المجلس بالرياض اجتماعا مع وفد من الكونغرس الأمريكي الذي يضم عدداً من مستشاري ومساعدي عدد من أعضاء الكونغرس في إطار زيارتهم للمملكة مؤخراً.

وأشار المهندس محمد النقادي في مستهل الاجتماع إلى مستوى العلاقات الثنائية التي تجمع بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في شتى المجالات متمنياً أن تسهم هذه الزيارة في تنمية وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين بشكل عام والعلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والكونغرس الامريكي بشكل خاص بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين الصديقين، واستعراض علاقات التعاون بينهما في شتى المجالات.

كما تم خلال الاجتماع استعراض سبل دعم وتعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والكونغرس الأمريكي بمجلسيه النواب والشيوخ، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم أوجه التعاون والعمل في شتى المجالات لما فيه مصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

اجتماع عدد من رؤساء اللجان المتخصصة في الشورى برئيس القسم السياسي في السفارة الأمريكية

اجتمع عدد من رؤساء اللجان المتخصصة في مجلس الشورى بمقر المجلس بالرياض مع المستشار الخاص للشؤون السياسية ورئيس القسم السياسي في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية لدى المملكة السيد جون غودفري.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية التي من شأنها تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في شتى المجالات.

كما تم بحث سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والكونغرس الأمريكي، وتفعيل الزيارات المتبادلة بين المجلس والكونغرس بما يسهم في دعم مواقف البلدين تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

لجنة الصداقة مع السويد تبحث مع السفير السويدي العلاقات البرلمانية

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية السويدية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور عبدالمحسن بن عبدالله آل الشيخ في مقر المجلس اجتماعاً مع سفير مملكة السويد لدى المملكة السيد / يان كنوتسون .

وتم خلال الاجتماع استعراض العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية ومملكة السويد في شتى المجالات الاقتصادية والصحية والتعليمية، وسبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان السويدي، وتفعيل دور لجنتي الصداقة بين الجانبين وتبادل الزيارة بينهما بما يسهم في دعم التعاون والعمل المشترك بين البلدين الصديقين.

لجنة الشؤون الاجتماعية تناقش التقرير السنوي لوزارة العمل بحضور نائب الوزير

ناقشت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب برئاسة رئيس اللجنة الدكتور عبد الله بن محمد الفوزان التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية (وزارة العمل سابقًا) للعام المالي ١٤٣٦-١٤٣٧هـ بحضور معالي نائب وزير العمل والشؤون الاجتماعية الأستاذ أحمد بن صالح الحميدان وعدد من مسؤولي الوزارة.

وناقش المجتمعون عدداً من الجوانب التي تضمنها التقرير الذي ستقدمه اللجنة للمجلس لمناقشته خلال الفترة القريبة القادمة.

كما تطرق المجتمعون إلى عدد من الموضوعات التي تقع ضمن اختصاص الوزارة، منها ما أثير مؤخرًا حول نظام العمل ولائحته التنفيذية؛ خاصة ما يتعلق بالمادة ٧٧ من النظام، وإستراتيجية التوظيف.

وفي سياق آخر تطرق النقاش إلى أهم ما تم بشأن الاتفاقيات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وعدد من الدول في مجال العمالة والعمالة المنزلية بشكل خاص.

ويأتي هذا الاجتماع امتدادًا لتكامل الأدوار بين مجلس الشورى والأجهزة الحكومية الأخرى؛ سعيًا لتحقيق الأهداف المرجوة لرؤية المملكة ٢٠٣٠ من خلال العمل على تحسين أداء الأجهزة الحكومية.

د. زهير الحارثي يستقبل دبلوماسياً كورياً

اجتمع عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى الدكتور زهير بن فهد الحارثي في مكتبه بمقر المجلس بالرياض بالمستشار في سفارة جمهورية كوريا الجنوبية السيد / كانج دونج سوون.

وتركز الحديث خلال اللقاء على العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية كوريا الجنوبية واستعراض عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك والعلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الكورية.

التعويض عن الفصل التعسفي

زامل شبيب الركاض
مستشار متخصص في الأنظمة

تعتبر العلاقة العمالية نوعًا من تبادل المنفعة بين العامل وصاحب العمل؛ إذ يستحق العامل الأجر مقابل أداء العمل، لذلك فإن عقد العمل ليس من العقود المؤبدة التي تلزم طرفيه بالاستمرار في تنفيذه، بمعنى أن العلاقة العمالية توافقية بين صاحب العمل والعامل بحيث تراعي المصالح المشتركة بين الطرفين بحيث لا يكون حق صاحب العمل في فصل العامل مطلقاً، أو إلزام المنشأة بالاستمرار في تنفيذ عقد العمل رغم ضعف أداء الموظف أو في حالة عدم الحاجة لخدمات الموظف مما يمثل عبئاً على المنشأة خاصة في ظل الظروف الاقتصادية غير الجيدة.

ولا شك أن المادة (٧٧) من نظام العمل أثارت الجدل، فيما يتعلق بتسهيل فصل الموظفين حيث نصت (ما لم يتضمن العقد تعويضاً محدداً مقابل إنهائه من أحد الطرفين لسبب غير مشروع يستحق الطرف المتضرر من إنهاء العقد تعويضاً على النحو الآتي:

١- أجر خمسة عشر يوماً عن كل سنة من سنوات خدمة العامل إذا كان العقد غير محدد المدة.

٢ - أجر المدة الباقية من العقد إذا كان محدد المدة.

٣- يجب ألا يقل التعويض المشار إليه في الفقرتين (١،٢) من هذه المادة عن أجر العامل لمدة شهرين).

ونعتقد أنه إذا كانت هذه المادة قد أتاحت لصاحب العمل إنهاء عقد العامل بغير سبب مشروع مع منحه تعويضا مقدرا في المادة نفسها، فإن نظام العمل القديم لا يمنع صاحب العمل من ممارسة هذا الحق مع ترك تقدير التعويض للهيئات العمالية، مما يعني أن العامل يجب أن يرفع دعوى لمعرفة مقدار التعويض الذي يستحقه! وهذه إشكالية من جهة أخرى.

وأعتقد أن القضية ليست معقدة ولكنها تتطلب حلولًا مبتكرة تفرق بين حالات الفصل الفردية والجماعية، لأن الاستغناء عن الموظفين بأعداد كبيرة لا بد وأن يستند لأسباب حقيقية، مثل وجود صعوبات مالية خارجة عن إرادة المنشأة تجبرها على إعادة الهيكلة لتقليص النفقات، وقد يكون التعويض مناسبًا للطرفين بدلاً عن إعلان إفلاس المنشأة، ولكن اذا كان الفصل جماعيًا بقصد زيادة أرباح المنشأة فيجب التحقيق مع المنشأة وحماية الموظفين.

ونخلص إلى أن القاعدة القانونية تلبي الحاجة القائمة، وحيث إن العامل هو الطرف الأضعف في العلاقة العمالية فيجب وجود نوع من التوازن في ما يتعلق بحماية حقوق الموظفين وأصحاب العمل، ونرى أنه يجب التفريق في مقدار التعويض بما يتناسب مع مدة خدمة الموظف فكلما كانت مدة الخدمة أطول يفترض أن يكون التعويض أكبر، حتى لا يصبح مقدار التعويض في العقد المحدد المدة أعلى منه في بعض الحالات عن التعويض في العقد غير المحدد المدة، بمعنى أكثر وضوحا إيجاد نوع من التوازن بين تعويض الموظف الجيد الذي أنهيت خدماته بعد عدة سنوات من العمل وبين الموظف غير الجيد والذي تم إنهاء خدماته في السنة الأولى للعقد المحدد المدة، ويبقى اشتراط مدة معينة لعقد العمل أو تحديد مقدار التعويض في العقد في حالة فصل أحد الضمانات المتاحة للكفاءات الوطنية قبل الدخول في العلاقة التعاقدية مع أصحاب العمل.

د. هدى الحليسي تشارك في ندوة عن الشباب في المملكة

شاركت عضو مجلس الشورى الأستاذة هدى بنت عبدالرحمن الحليسي في ندوة عن الشباب في المملكة العربية السعودية التي عقدت في العاصمة الفرنسية باريس بتاريخ ٣٠/٥/١٤٣٨هـ، الموافق ٢٧/٢/٢٠١٧م.

د. هادي اليامي يشارك في مؤتمر دولي عن حقوق الإنسان

شارك عضو مجلس الشورى الدكتور هادي بن علي اليامي في أعمال المؤتمر الدولي « مقاربات حقوق الإنسان في مواجهة حالات الصراع في المنطقة العربية»، الذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر في الدوحة يومي ٢٣ و ٢٤/٥/١٤٣٨هـ الموافق ٢٠/٢١/٢٠١٧م.

د. نوره بن يوسف تشارك في ندوة « العلاقات العربية الصينية»

شاركت عضو مجلس الشورى الدكتورة نوره بنت عبدالرحمن بن يوسف في ندوة « العلاقات العربية الصينية» التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في العاصمة اللبنانية بيروت خلال المدة من ٢٣-٢٧/٥/١٤٣٨هـ الموافق ٢٠-٢٤/٢/٢٠١٧م.

ساعي بالكشف المبكر عن سرطان الثدي واستمتعي بحياة صحية بإذن الله

مركز عبداللطيف للكشف المبكر
Abdullatif Cancer Screening Center
1428هـ 2007

الأيام العالمية للتوعية
بسرطان الثدي
١٤ - ٢٩ أكتوبر

للحجز : 01 2935945 - 01 2935942

للتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال لبرنامج الكشف المبكر أرسل ٢ إلى الرقم 5070

مجلس الشورى
The Shura Council
@ShuraCouncil_SA
www.shura.gov.sa

اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي يدين أي اعتداء على المقدسات الإسلامية

دان مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بأشد العبارات أي اعتداء على المقدسات الإسلامية، وخاصة قبلة المسلمين مكة المكرمة إذ اعتبر المجتمعون أي مساس بمكة المكرمة يعد خطاً أحمر لقاطبة المسلمين.

جاء ذلك في اعلان باماكو الذي صدر في ختام أعمال الدورة الثانية عشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في العاصمة المالية باماكو.

وجدد إعلان باماكو التأكيد على القرار الصادر عن الاجتماع الطارئ لمجلس وزراء الخارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الصادر بمكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ١٧ صفر ١٤٣٨ هـ الموافق ١٧ نوفمبر ٢٠١٦ بشأن إطلاق صاروخ بالستي باتجاه مكة المكرمة.

وأكد المجتمعون أن اعتماد الكونجرس الأمريكي لقانون العدالة ضد رعاة الإرهاب (جاستا) يشكل مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي ويتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة القائمة على احترام مبدأ المساواة في السيادة والحصانة السيادية للدول، وما أكدت عليه مبادئ وأحكام محكمة العدل الدولية حول احترام السيادة وسمو القانون الدولي على القانون الداخلي منذ عام ١٩٤٩م واتفاقية الأمم المتحدة لحصانة الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية الصادرة بقرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة(٥٩/٣٨) في ديسمبر ٢٠٠٤.

وشدد إعلان باماكو على أن من شأن قانون (جاستا) التأثير سلباً على علاقات الدول بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وأعرب المجتمعون عن الأمل في أن تسود الحكمة وأن يتخذ الكونجرس الأمريكي الخطوات اللازمة لتجنب العواقب الوخيمة والخطيرة التي قد تترتب على العمل بهذا القانون.

وأكد اعلان باماكو الالتزام بتفعيل وتحقيق أهداف ومبادئ الاتحاد الهادفة إلى تحقيق السلام والديموقراطية والاستقرار في العالم الإسلامي ، لبناء عالم متطور وآمن ومستقر يؤمن الرخاء والسعادة للبشرية جمعاء.

وشدد إعلان باماكو على محورية القضية الفلسطينية والقدس بالنسبة للأمة الإسلامية مشددين على أن تحقيق الحل الشامل والدائم والعادل للقضية الفلسطينية يتضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، واعتبر اعلان باماكو أن ذلك يعد شرطاً مسبقاً لاستتباب السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وكان مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد اختتم اعماله أمس السبت في باماكو بصدور بيان ختامي بعد أن ناقش التطورات والتحديات التي تواجه العالم الإسلامية.

ورحب البيان الختامي بقرار الإدارة الأمريكية السابقة القاضي برفع العقوبات الاقتصادية والتجارية المفروضة على السودان مثمناً الدور الذي قامت به المملكة العربية السعودية ومنظمة التعاون الإسلامي لإصدار الإدارة الأمريكية هذا القرار.

واستذكر المجتمعون في بيانهم مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – يرحمه الله – للحوار بين أتباع الديان السماوية والحضارات والثقافات التي توجت بإنشاء مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز للحوار في العاصمة النمساوية فيينا.

وشدد اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي رفضه القاطع لمشروع الكيان الصهيوني القاضي باعتبار مدينة القدس المحتلة عاصمة للكيان الصهيوني باعتبار هذا المشروع عدواناً مباشراً على الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة وغير قابلة للتصرف.

ورفض المجتمعون بصورة قطعية كل الطروحات الإسرائيلية القائلة بالقدس الكبرى أية طروحات أخرى لحل قضية مدينة القدس على أساس وضعها تحت وصاية دولية.

وثمن البيان الختامي اعتماد مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢٣٣٤ الصادر بتاريخ ٢٣ ديسمبر الذي أكد على عدم شرعية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وتأكيده على الوقف الفوري والتام لكل الأنشطة الاستيطانية التي يقوم بها الكيان الصهيوني (إسرائيل) في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشريف.

وطالب البيان الختامي مجلس الأمن الدولي بالعمل على تنفيذ هذا القرار دونما إبطاء ، وذلك أحياءً لعملية السلام في المنطقة بالاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية القاضية بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس .

ودان المؤتمر بشدة جميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها بما في ذلك إرهاب الدولة باعتبارها أعمالاً إجرامية غير مبررة حيثما وقعت وأيا كان مقترفها.

كما دان البيان الختامي بشدة عرض كل ما من شأنه توجيه الإساءة إلى الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم والرموز الدينية مستنكراً مساندة بعض الدول الأوروبية لهذا العمل الشنيع.

وطالب البيان بوقف الاستفزازات فوراً والمحافظة على حرمة الأماكن الإسلامية في شتى أنحاء العالم.

ودعا البيان الختامي الأمم المتحدة إلى إصدار صك أممي يجرم ازدراء الأديان السماوية والإساءة إلى الرسل والأنبياء وذلك لضمان تعايش الآراء المتنوعة بسلام ، كما أوصى البيان الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بمواصلة سعيها لدى المنظمة الدولية من أجل تحقيق ذلك.

وأكد رفضه التام للتسيس والتمييز في معالجة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والدولي معبراً في الوقت نفسه عن إدانته الشديدة للعنف ضد النساء والأطفال في مناطق النزاعات.

ودعا البيان الختامي المجالس والأعضاء إلى تعزيز إدماج دور المرأة في صلب السياسات وحماية حقوقها وإشراكها بفاعلية في مختلف أبعاد التنمية من خلال القضاء على كافة أشكال العنف والتمييز ضدها ، كما دعا البيان الختامي الدول الأعضاء الى تفعيل فرص التواصل الخارجي للمرأة عن طريق مشاركتها في المؤتمرات الدولية والإقليمية.

وأعرب المجتمعون عن خالص الشكر والتقدير لجمهورية مالي قيادة وشعباً وبرلماناً ، وخص بالشكر والعرفان فخامة رئيس جمهورية مالي ورئيس الجمعية الوطنية على ما أبدوه من كرم الضيافة ونبل العطاء مما أنعكس نجاحاً على أعمال الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الاتحاد.

وكان رئيس برلمان جمهورية مالي اسحق سيد يوبي قد أعرب في كلمته التي افتتح بها أعمال المؤتمر عن الشكر والتقدير لخادم الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود على موافقته – يحفظه الله – تقديم مساعدة لجمهورية مالي بمبلغ مليوني دولار أمريكي لإقامة المؤتمر، مؤكداً أن هذه المساعدة الكريمة ليست بمستغربة على خادم الحرمين الشريفين وعلى المملكة العربية السعودية التي ما فتئت تقدم العون والمساعدة للدول الإسلامية وشعوبها انطلاقًا من رسالتها السامية في خدمة الإسلام والمسلمين.

الأمين العام لمجلس التعاون يبحث مع رئيس البرلمان الجورجي تنمية العلاقات الخليجية الجورجية

اجتمع معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني في العاصمة الجورجية تبليسي، مع رئيس البرلمان بجمهورية جورجيا ايراكلي كوباكيدزي.

وجرى خلال الاجتماع بحث العلاقات الخليجية الجورجية وسبل تطويرها وتنميتها في مختلف المجالات، بالإضافة إلى تطورات الأوضاع في المنطقة والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

برلمانية أوروبية تؤكد أهمية العلاقات الخليجية الأوروبية

أكدت رئيس لجنة شبه الجزيرة العربية في البرلمان الأوروبي ميشيل اليوت ماري أهمية العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقالت المسؤولة الأوروبية في جلسة برلمانية للبرلمان الأوروبي مكرسة لبحث الأوضاع في اليمن: إن العلاقات الأوروبية الخليجية تعّد على قدر كبير جداً من الأهمية ليس من الناحية الاقتصادية فحسب بل من الناحية السياسية والجيو- إستراتيجية.

وشددت المسؤولة الأوروبية على أن ما يجري في منطقة شبه الجزيرة العربية ومن حولها له تداعيات إقليمية ودولية وأن التركيز على معاينة ومعالجة والمساعدة على حل الأزمة في اليمن ينطلق من هذه الحقيقة الثابتة، مؤكدة ضرورة دعم اليمن وتقديم المعونة للمدنيين المتضررين من الحرب والعمل على الخروج بأسرع وقت ممكن من الأزمة اليمنية.

واستمع الحاضرون إلى مداخلة للسفير اليمني في بروكسل بشان تطورات الوضع في بلاده.

المجلس الوطني الفلسطيني يؤكد أن مرجعية عملية السلام هي القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة

طالب المجلس الوطني الفلسطيني، الجمعية البرلمانية المتوسطية بإنشاء شراكة مع مجلس الأمن الدولي لتنفيذ قراراته وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول فلسطين وآخرها القرار رقم ٢٣٣٤ حول الاستيطان بهدف حماية حل الدولتين وتحقيق الأمن والسلام في المنطقة .

وأكد الوفد الفلسطيني المشارك في أعمال الدورة ١١ للجمعية البرلمانية المتوسطية التي عقدت في مدينة بورتو البرتغالية خلال الفترة ٢٣-٢٤ فبراير، أن مرجعيات عملية السلام والقضية الفلسطينية ليس ما يقره الكنيست الإسرائيلي من قوانين عنصرية خاصة قانون التسوية، أو ما يطرحه نتنياهو أو ممن يؤيده في الإدارة الأميركية حول حل الدولتين. وأضاف أن المرجعيات المعتمدة هي القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، التي كفلت جميع الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف التي لا تسقط بالتقادم في تقرير المصير وعودة اللاجئين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، داعيا البرلمانيين إلى التمسك بتلك المرجعيات.

سفير يمني يطلع النواب الأوروبيين على حقيقة الوضع في اليمن

أطلع سفير بعثة الجمهورية اليمنية لدى الاتحاد الأوروبي محمد طه مصطفى، نواب أوروبيين على حقيقة الأوضاع في اليمن وما يتعرض له أبناء الشعب اليمني من قتل وتنكيل وحرب إبادة من قبل ميليشيا الحوثي وصالح الانقلابية.

واستمعت لجنة شبه الجزيرة العربية في البرلمان الأوروبي للسفير اليمني خلال جلسة رأستها النائبة الفرنسية ميشيل ماري آليوت، وحضرها العديد من النواب والدبلوماسيين وممثل المفوضية الأوروبية والمختصين بالشأن اليمني في بروكسل.

وأوضح السفير اليمني أنه خلال السنتين الماضيتين قامت القيادات الانقلابية بنهب موارد الدولة ونهب أكثر من ٥ مليارات دولار من البنك المركزي عقب الانقلاب، مما دفع الحكومة الشرعية إلى نقل البنك المركزي إلى العاصمة المؤقتة عدن، وخلال الشهور الثلاثة الماضية عملت الحكومة على توفير السيولة اللازمة لدفع مرتبات الموظفين، رغم إمعان الانقلابيين وتهديد كل من يتعاون مع الحكومة لتسهيل صرف المرتبات.

وأكد السفير اليمني أن بلاده بحاجة ماسة لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة التي تعاني نقصا في التمويل، فبحسب الخطة الأولية كان من المنتظر الحصول على ٢,١ مليار دولار، لكن ما تم التبرع به حتى الآن هو ٤٢,٥ مليون دولار، فيما نحن بحاجة إلى ملياري دولار والتي لا تزال تشكل الفارق المطلوب لتمويله بحسب تقرير اوتشا في يناير ٢٠١٧.

وأعرب السفير اليمني عن الشكر للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر والأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي والمنظمات التابعة للأمم المتحدة على جهودها الإغاثية.

وأشاد بالجهود الإغاثية الكبيرة التي يقوم بها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بصورة مباشرة أو عبر المنظمات التابعة للأمم المتحدة، وشملت جهوده الأمن الغذائي والإيواء، ومعالجة الجرحى والمرضى، ودعم العمليات الإنسانية.

وأكد الدبلوماسي اليمني للنواب الأوروبيين أن ميليشيات الحوثي- صالح أظهرت عقليتها الرافضة للديمقراطية بقيامها بتمرد عسكري سيطر على العاصمة صنعاء وأجهزة الحكم، مشيرا إلى أنه بالرغم من ذلك ظل الرئيس

والحكومة يسعيان للخروج بالبلاد من هذه الأزمة عن طريق الحلول السلمية وتم التوقيع على اتفاق السلم والشراكة، وتشكيل حكومة كفاءات تضم كل القوى السياسية بمن فيها الانقلابيون؛ إلا أن الانقلابيين وبالخصوص الميليشيات الحوثية أصدرت إعلانًا دستوريًا انقلابيًا وقامت بتشكيل اللجنة الثورية وبالتالي أصبحت حكومة الائتلاف لا تمتلك أي صلاحيات بدون موافقة ممثل اللجنة الثورية، واستمرت الميليشيات في أعمالها التخريبية المنهجة، إلى جانب عمليات الخطف لمسؤولين في الحكومة اليمنية.

وشدد السفير اليمني في بروكسل على أن الأمر لم ينته على ذلك فحسب، بل استمرت الميليشيات في تعنتها وقامت بعدها بيومين بمحاصرة فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية المنتخب في منزله، وتم فرض الإقامة الجبرية على عدد من أعضاء الحكومة ، ولم يكترث الانقلابيون لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٠١ الذي يندد فيه الانقلاب.

واشار إلى أنه أمام هذا الوضع طلب الرئيس هادي من قادة دول مجلس التعاون الخليجي بموجب البند ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة إنقاذ الشعب اليمني ودعم الشرعية في اليمن، ولذلك قادت المملكة العربية السعودية تحالفا عربياً لدعم الشرعية وتمكنت المقاومة والجيش الوطني من استعادة ٨٥٪ من الأراضي اليمنية، وعادت القيادة الشرعية إلى العاصمة المؤقتة عدن، وكان الأمل بعد ذلك هو أن تستجيب الميليشيات الحوثية وقوات صالح لمساعي السلام والتخلي عن الخيار العسكري والعودة إلى طاولة المفاوضات من أجل إخراج بلادنا من الوضع المأساوي الذي تعيشه، إلا أن الحوثي وصالح مازالوا يؤمنون بالحل العسكري.

رئيس البرلمان الدولي يستنكر قانون التسوية الإسرائيلي

عبر رئيس الاتحاد البرلماني الدولي صابر شودري عن عمق خيبة أمله واستنكاره لتبني الكنيست الإسرائيلي «قانون التسوية» . وقال في بيان له "هذا التشريع من المرجح أن يهدد وبشكل خطير كل الجهود التي تبذل لتأمين الحلول السلمية للنزاع في الشرق الأوسط بما فيها حل الدولتين التي التزمت الأطراف بها بدعم المجتمع الدولي، وهذا سيشكل واقعًا سيمنع فرص إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة قابلة للحياة.

كما أنه سيخول ويأثر رجعي إنشاء مستعمرات إسرائيلية على الممتلكات الخاصة بالفلسطينيين، وهذه الممارسات ستؤدي لمزيد من عدم الاستقرار والأمن في المنطقة ككل.

كما عبر عن انزعاجه الشديد من هذا القرار، الذي لا يتفق ويتنافى مع القانون الدولي والواضح في قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٢٣٣٤.

قانون معدل للانتخابات والاستفتاء في تونس يمنح العسكريين ورجال الأمن حق التصويت

صادق مجلس نواب الشعب التونسي، على قانون الانتخابات والاستفتاء المعدل في تونس، ويتضمن منح حق التصويت للعسكريين والأمنيين في الانتخابات البلدية والمحلية دون سواها.

حيث كانت مشاركة العسكريين والأمنيين التونسيين في الانتخابات المحلية محل خلاف بين الكتل السياسية المشكلة لمجلس نواب الشعب التونسي.

ويفتح القانون الجديد الطريق أمام التعجيل بالانتخابات البلدية التي ظلت معطلة منذ حل المجالس البلدية بعد ثورة ٢٠١١، في تونس وتعويضها بما يسمى (نيابات خصوصية) غير منتخبة.

نظام جديد للدخول والخروج من دول الاتحاد الأوروبي

صادقت لجنة الحريات المدنية، التابعة للبرلمان الأوروبي، في بروكسل على مقترح بشأن نظام جديد للدخول والخروج من دول الاتحاد الأوروبي.

ويهدف هذا النظام إلى ضمان حماية أقوى للحدود الأوروبية، ومراقبة مكثفة لعمليات خروج ودخول مواطني الدول غير الأعضاء.

وتمت المصادقة على المقترح الذي اختصاراً بـ(إي إي إس) بأغلبية ٣٨ صوتاً موافقاً مقابل اعتراض ٧ أصوات، وامتناع نائب واحد عن التصويت، ليمر بأولى خطواته نحو الإقرار النهائي.

وحسب بيان صحفي صدر عقب التصويت، فإنه بموجب المقترح سيحل نظام إلكتروني جديد محل ختم الجوازات؛ حيث سيتم تخزين بيانات المسافرين إلكترونياً، التي تشمل: بصمات الأصابع، وصورة بصرية، ومعلومات عن تاريخ ومكان الدخول والخروج.

ويهدف مشروع النظام إلى تسريع عمليات العبور، وكشف الأشخاص المفرطين في السفر، واكتشاف عمليات تزوير الوثائق أو الهويات.

وقال بيان البرلمان الأوروبي: إن النظام المقترح سيعمل على تسريع وتعزيز مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، إضافة إلى ضمان حماية أقوى للحدود الأوروبية، ومراقبة دخول وخروج مواطني الدول غير الأعضاء من وإلى الاتحاد الأوروبي ، موضحاً أنه يهدف كذلك إلى التأكد من احترام المدة المعتمدة للبقاء في منطقة شنغن (٩٠ يوماً على مدى فترة ١٨٠ يوماً)، وفي الوقت نفسه تعزيز الأمن».

مجلس العموم البريطاني يخول الحكومة وضع خطط المفاوضات للخروج من الاتحاد الأوروبي

حصلت الحكومة البريطانية على موافقة أغلبية نواب مجلس العموم حول مشروع قانون يخوّل لها وضع الخطط المتعلقة بمفاوضات الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وصوت لصالح الحكومة - بحسب وسائل الإعلام المحلية - ٤٩٨ نائبًا مقابل ١١٤ رفضوا مشروع القانون، من أبرزهم نواب حزب اسكتلندا القومي ونواب حزب الديمقراطيين الليبراليين إضافة إلى ٤٧ نائبًا عن حزب العمال الذي تبني خط الحكومة على غير العادة هذه المرة.

مما يذكر أن الحكومة البريطانية تسعى لتقديم طلب مغادرة الاتحاد الأوروبي بطريقة رسمية في نهاية شهر مارس ٢٠١٧ بعد الانتهاء من الإجراءات المحلية المتعلقة بموافقة مجلسي النواب واللوردات والحصول على موافقة ملكة بريطانيا اليزابيث الثانية.

إسقاط عضوية النائب السادات من مجلس النواب المصري

وافق غالبية أعضاء مجلس النواب المصري على إسقاط عضوية النائب محمد أنور السادات المعروف بانتقاداته لأداء الحكومة بدعوى «الحط من قدر» مجلس النواب في تقارير سلبية عن أداء المجلس بعثها إلى الاتحاد البرلماني الدولي.

واتُهم السادات - وهو ابن شقيق الرئيس الراحل أنور السادات- أيضا بتزوير تواقيع عدد من النواب على مشروع قانون تقدم به إلى المجلس، لكنه ينفي القيام به.

وقال رئيس مجلس النواب علي عبد العال: إن ٤٦٨ نائبًا وافقوا على إسقاط عضوية السادات، بينما رفض ثمانية نواب فقط القرار، وامتنع أربعة آخرون عن التصويت، وغاب باقي الأعضاء عن الجلسة.

وأعلن عبد العال خلو مقعد السادات عن دائرة تلا والشهداء في محافظة المنوفية الواقعة بدلتا النيل، وإخطار اللجنة العليا للانتخابات لإجراء انتخابات تكميلية في هذه الدائرة.

وجاء في تقرير أعدته لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس النواب أن السادات قام بإرسال عدة بيانات إلى جهات ومنظمات أجنبية من بينها الاتحاد البرلماني الدولي تتناول أوضاعًا داخلية للبرلمان المصري من شأنها الحط من قدر المجلس وصورته. وذكر التقرير أن اللجنة استجوبت السادات وخلصت إلى إدانته وأوصت بإسقاط عضويته.

من جهته، قال السادات في بيان صحفي مقتضب تعليقًا على إسقاط عضويته: إن القرار اتخذ بناء على اتهامات غير صحيحة وحملة صحفية وإعلامية لتشويه صورتي على مدى أسابيع، رغم دفاعي والرد عليها بالمستندات وطلبي المثول أمام القضاء المصري للتحقيق في هذه الادعاءات.

أ.د. دلال بنت مخلد الحربي
عضو مجلس الشورى سابقاً

الاتجاه شرقاً

يعج العالم بالمشاكل التي طالت كل أرجائه وعمت أركانه اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، ولم تسلم دولة من أزمة خانقة مما يدلل على أنه وصل مرحلة تتطلب إيجاد حلول مترابطة وليست مقصورة على جانب منه.

فالأزمة المالية تمس الجانب السياسي، والجانب السياسي يرتبط بشكل أو بآخر بالأوضاع الاجتماعية، وما هو معمول به عالمياً أثبت أنه غيرقادر على إنقاذ الإنسان، فلا المنظمات ولا الهيئات العالمية وفقت في أن تقدم ما سيسهم في الاستقرار العالمي.

ورغم التنظيرات ودعاوي الإصلاح إلا أن ما وصلنا إليه يؤكد أن هناك حاجة ملحة إلى تغيير شامل في النظام العالمي.

وبالعودة إلى التاريخ يظهر أن ما يعج به العالم حالياً حدث من قبل، فالركود الاقتصادي والقلاقل السياسية والاضطرابات الاجتماعية عرضها التاريخ في مراحل كثيرة، غير أنه في كل مرة تظهر قوة تقود العالم من جديد وتصحح المسار.

والسؤال هو، ما هي القوة الجديدة التي يمكنها أن تقود إلى تصحيح المسار الراهن وتعين على استقرار أوضاع العالم؟.

الملمح الظاهر أن الشرق سيكون الأبرز في المرحلة القادمة لأن هناك مجموعة من دوله استطاعت أن تصل إلى مراحل متقدمة اقتصادياً مع استقرار اقتصادي واجتماعي لا يتمتع به الغرب حالياً، وتعد الصين على رأس قائمة الدول التي قد تتمكن من تقديم بدائل عن النظام الرأسمالي الغربي الذي تعيش الحضارة تأرجحه، ولكن من المؤكد أن الأمر يتطلب تضافر جهود الشرق والغرب للخروج برؤية واقعية جديدة تعمل من أجل الإنسان في كل مكان، ولعل من أهم الخطوات التي تعيد استقرار العالم إيقاف الحروب وتحكيم العقل في استغلال الثروات لإسعاد البشرية وليس لتدميرها والاعتراف بالخلل في مسار البيئة الاجتماعية، فليس كل ما يصدر عن الغرب صحيحاً وليس كل ما يسير عليه الشرق صحيحاً أيضاً، لقد سقط النظام الشيوعي، وهذا هو النظام الرأسمالي يترنح، ومن ثم فإن عالمنا يحتاج إلى بديل يتوافق مع فطرة الإنسان.

هل ستكون القوة الجديدة هي قوة الشرق (الصين والهند واليابان واندونيسيا وماليزيا وبقية بلدان جنوب شرق آسيا)؟ هذا ما يراه الكثير من المتابعين، وما يؤيده الواقع حيث تشهد دول الشرق نهضة صناعية واقتصادية وعسكرية وسياسية واضحة جلية.

وتكتسب زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز الحالية إلى عدد من دول شرق آسيا أهمية بالغة على جميع الأصعدة وتحمل في طياتها دلالات كبيرة ومهمة في ظل حرص المملكة على تنويع شبكة التحالفات والشراكات مع مختلف قوى العالم وعلى الأخص القوى الآسيوية، وهي من جانب آخر تدلل على عمق معرفة خادم الحرمين الشريفين وشدة حرصه على توثيق علاقة المملكة مع هذه الدول الآسيوية لكسب أصدقاء تستطيع أن تركن إليهم المملكة في الأزمات وأن تستعين بهم في أمور استراتيجية تخص المنطقة.

وتحمل زيارته – يحفظه الله - للبرلمان الاندونيسي٣ جمادى الآخرة ١٤٣٨هـ الموافق٢ مارس٢٠١٧م، إشارة واضحة إلى تفعيل جهود مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية في تنشيط علاقاته مع البرلمانات في تلك الدول الآسيوية، وهذا يتطلب متابعة وجهد كبير منتظر من مجلس الشورى السعودي لمواصلة الجهد الذي قام به خادم الشريفين لترسيخ المفاهيم والأسس والأهداف التي قصدها الملك سلمان - يحفظه الل -ه من زيارته لتلك الدول.

إن المواكبة والمتابعة الدائمتين من قبل مجلس الشورى ستقوي من الدور السعودي القادم.

#ليّن_قلبك

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

بمبلغ **300** ريال

تكفل يتيماً

أتى إلى النبي رجل يشكو قسوة قلبه فقال صلى الله عليه وسلم: (أتحب أن يلين قلبك وتدرك حاجتك؟ ارحم اليتيم وامسح رأسه وأطعمه من طعامك يلن قلبك وتدرك حاجتك).

صححه الألباني في صحيح الجامع

أرقام حسابات الجمعية

مصرف الراجحي	164608010000190
بنك الرياض	2011693049901
بنك البلاد	999333311110005
البنك العربي الوطني	0108011740000015
البنك السعودي الهولندي	033178100005
مصرف الإنماء	68220002000000
البنك الأهلي التجاري	22319000000200
بنك ساب	020099990472
مجموعة ساميا المالية	9907004758
البنك السعودي الفرنسي	77964000163
البنك السعودي للاستثمار	0101310000001
بنك الجزيرة	0036231111001
بنك الإمارات	1016029464001

ensan.org.sa | ensanorg | chensan2011 | ensanorg | ensanorg

للتبرع والاستفسار 92 000 11 33

www.ensan.org.sa

إفشاء أسرار العمل خيانة شرعية وقانونية..
والانشغال بالشائعات وكثرة القيل والقال مؤداه ضعف الإنتاج
كمًّا ونوعا، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كفى بالمرء
كذباً أن يُحدث بكل ما سمع».. رواه مسلم

لا تتبع الفتنة في الأرض إذا لم تجد شهودا

نزاهة Nazaha

nazaha.gov.sa

رقم الفاكس الموحد 012645555 رقم الستنرال الموحد 012644444

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
National Anti-Corruption Commission

لاستعلام عن آلية تقديم البلاغات
19991

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa

twitter twitter.com/nazaha_gov_sa